قاسيون

العدد 427

السبت 7 تشرين الثاني 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.886.302) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



لن يكون هذا نهاية التاريخ..

الافتتاحية

كلمة السر: الاعتماد على الذات

تتسارع الأحداث فاتحةً آفاقاً جديدةً أمام البلاد إذا أُحسن استخدامها.. ومن أهمها خلال الفترة الفاصلة منذ العدد الأخير لقاسيون، تصريح السيد الرئيس بشار الأسد خلال زيارته الأخيرة إلى كرواتيا حول اتفاق الشراكة الأوروبية، قاطعا الشكوك باليقين منذ إعلان التريث بالتوقيع عليها الذي كان من المفروض أن يجري في ٢٦ من الشهر الماضي.. بما يثبت أنها تلقت رصاصة الرحمة، وهو ما يستجيب للمصلحة الوطنية العليا ضمن المتغيرات الجارية في العالم في الفترة الأخيرة بتسارع كبير..

تحدثنا في الافتتاحية الماضية عن النتائج والاستنتاجات الرئيسية حول تجربة الفريق الاقتصادي بسياسته الليبرالية التي أضرت البلاد والعباد، وإذا أردنا أن ندقق أكثر، يمكن أن نضيف أن أحد مكامن قوة هذا الفريق الأساسية لم تكن في الداخل بحيث كوّن معارضة واسعة لسياساته، وإنما كانت قوته الرئيسية في الدعم الدولي تحديداً، الذي تلقاه عن طريق البرامج والاقتراحات والأفكار التي كانت ترعاها مؤسسات دولية هامة، مما خلق وهماً أن لديه برامج وحلولا لتجنيب البلاد أزمات في ظل اختلال ميزان القوى الدولي في العقدين الأخيرين، وقد تبين في الواقع أن كل هذا الدعم اللوجستي لم يكن إلاّ كلاما في كلام، يضع هدفه الرئيسي إضعاف بنى الدولة والمجتمع للوصول إلى هدف استراتيجي، وهو إخراج سورية من دائرة الصراع مع المخططات الأمريكية- الصهيونية في المنطقة تحت وطأة الوضع الداخلي والتعقيدات اللامتناهية التي تفضي إليها هذه السياسات في نهاية المطاف..

واليوم إذا كانت تلك القوى الحية في المجتمع والدولة تريد أن تلعب دورها لاحقا، كما لعبته في الفترة السابقة في مواجهة سياسات الفريق الاقتصادي ليس فقط اقتصاديا، فيترتب عليها مسؤوليات إضافية، أهمها صياغة الرؤية والأفكار والاقتراحات والبرامج الضرورية لمسح آثار سياسات الليبرالية الاقتصادية، والانطلاق الجدي والحقيقي نحو بناء سورية القوية اقتصاديا بمعنى الكلمة، كي تتحول هذه القوة إلى حامل فعلي للسياسات العامة، ابتداءً من الاجتماعية وصولا إلى الإقليمية منها، بما يتناسب مع حجم ودور سورية الجغرافي والتاريخي..

إن مفتاح هذه السياسات وكلمة السر لها هي **الاعتماد على الذات**، والاعتماد على الذات لا يعني بتاتا الانغلاق عن الخارج، وإنما يعني فقط تهيئة أفضل الظروف للتعامل معه اقتصاديا وسياسيا..

ففي ظل الأزمة العالمية العاصفة تحاول كل الأطراف العالمية والإقليمية تخفيف وطأة آثار هذه الأزمة في داخلها عبر الحصول على مكاسب في الخارج، في عالم تتغير إحداثياته وتوازنات القوى فيه بسرعة كبيرة.. لذلك فالاستنتاج ببساطة هو: الأقوى داخليا باقتصاده وبتماسك مجتمعه، يمكن أن يحصل على أفضل النتائج خارجيا، والعكس صحيح.. فالأضعف داخليا يكون عرضة للتراجع والتنازل أمام الخارج اقتصاديا وسياسيا..

إن عامل القوة الحقيقي داخليا، هو تأمين موارد النمو العالي مع أعمق عدالة اجتماعية، وقد بينت التجربة السابقة أن التعويل على الموارد الخارجية لتأمين هذا الهدف هو قبض للريح.. كما تبين وقائع اليوم إضافة إلى ذلك، استحالة التعويل على الموارد الخارجية في ظل الأزمة الرأسمالية العظمى.. ويبقى الحل الوحيد هو الاعتماد على الذات..

وفي هذا المجال لسورية تجربة فريدة من نوعها وناجحة، فأثناء الحصار الاقتصادي العالمي في ثمانينيات القرن الماضي، استطاعت الخروج منه بنجاح عبر الاعتماد على الذات، وحققت أكبر نجاحاتها في تلك الفترة والمستمرة في تأثيرها حتى اليوم، من خلال تأمين الأمن الغذائي..

وكانت إحدى نقاط العلاّم خلال تلك الفترة مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات الذي نظمه اتحاد نقابات العمال، والذي يمكن اعتبار وثائقه مرجعا حتى يومنا هذا..

واليوم، ألاّ يمكن استعادة وتجديد هذه التجربة؟ نعم إن الاعتماد على الذات يتطلب الإبداع في إيجاد الحلول غير المسبوقة، ولسورية كل الإمكانات في تحقيق اختراق كبير وفي كل المجالات.. وهي إن استطاعت الوصول إلى هدفها في حل أوضاع أصعب كانت فيها الإمبريالية في أوج قوتها، فإن سورية اليوم، في وضع يسمح لها بتحقيق أهداف الاعتماد على الذات بسرعة أكبر..

إن القوى الحية والنظيفة في المجتمع والدولة مطالبة بصياغة برامج بديلة لسياسات الفريق الاقتصادي، وهي قادرة على ذلك وأصبح غير مقبول منها اليوم أن تبقى فقط في إطار نقد تلك السياسات التي انهارت، والتي ستطويها صفحة النسيان قريبا.. وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■■

مركز انطلاق دير الزور

بحاجة لانطلاقة جديدة!!

يعد مركز انطلاق دير الزور القديم بوابة للقادمين إلى المحافظة، ومحطة أساسية لمن يريدون المتابعة إلى القرى والنواحي والمدن والمناطق، أو إلى المعالم التاريخية من آثار وغيرها.. ويؤمه يومياً عدد كبير من السياح والقادمين إلى المحافظة والمقيمين فيها. لكن هذا المركز بكل أسف، تعتريه الفوضى وتضرب أطنابها في أرجائه، وتطغى عليه مظاهر إهمال النظافة!!

فمن يدخل المركز يجد السيارات في كل اتجاه لأنه لا توجد تقسيمات وحارات وأرصفة للسيارات القادمة أو السيارات المغادرة حسب مناطق التوجه، كما أن أرضيته يغطيها الغبار في الصيف، والوحل في الشتاء، علماً أن إعادة تخطيط المركز وتنظيمه لا تحتاج إلى مبالغ أو جهود كبيرة..

إن المطلوب هو تأهيل الأرضية بمصارف المياه وتعبيدها بطريقة محدبة تسمح بانسياب المياه إليها بدل أن تتحول إلى مستنقعات، وكذلكً وضع أرصفة ولوحات إرشادية تدل على مواقف القرى والبلدات والمدن، بالإضافة إلى دورة مياه وفق الشروط الصحية، وبوابةً للدخول، وأخرى للخروج.

أما المبنى الذي يضم الإدارة ومكاتب القطع والمحلات التجارية والمطاعم، فلا يحتاج إلا إلى إعادة طلاء وصيانة بسيطة، ووضع لوحات بالتسعيرة لأجور النقل (التي بقيت على حالها رغم تخفيض سعر لتر المازوت خمس ليرات)، وتحديد تنظيم زمن الانطلاق.. وكل ذلك يعطيه مسحةً حضارية وصحية..

وهناك نقطتان هامتان أيضاً: الأولى داخل المركز تتعلق بالسائقين، وهي معاملة المواطن باحترام وليس كصيد يؤكل، وضرورة إزالة المقاعد الإضافية المخالفة والمعيقة لراحة المواطنين، والالتزام بالتسعيرة، وعدم نقل الأطفال إلاّ بمرافقة أو موافقة ولي الأمر. والثانية خارج مركز الانطلاق: وهي إشغال أرصفته من أصحاب الأكشاك المدعومين وبسطات المشاوي والأطعمة غير الصحية..

القضية برسم محافظ دير الزور ومجلس مدينتها..

■ مراسل قاسيون

يا «محاسن» الصدف..

في يوم واحد، موعد إغلاق تحرير هذا العدد، وردت في الوكالات والمواقع الإخبارية الالكترونية الأنباء «المتقاطعة» التالية:

«الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش تقرير القاضي الدولي ريتشارد غولدستون بخصوص العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٩، وسط توقعات بنجاح المجموعة العربية بتمريره استفادة من دعم مجموعة الدول النامية وحركة عدم الانحياز».

والكونغرس الأمريكي يقر بالأغلبية طلباً لإدارة أوباما بألا يناقش التقرير في أي محفل دولي.

❖❖

«بمناسبة حلول موعد تقديم تقريره للأمم المتحدة عن تطبيق القرار ١٥٥٩، أطلق مستشار الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن مواقف طالبت بنزع سلاح حزب الله، معيداً للساحة اللبنانية سجالا ترك آثارا ساخنة في السنوات القليلة الماضية».

«اللافت هو تصريحات مستجدة في الإطار عينه صدرت عن البطريرك الماروني نصر الله صفير في حديث لمجلة (المسيرة) الناطقة باسم القوات اللبنانية، اتهم فيها حزب الله بالعمل على تنفيذ مصلحة إيرانية، وذلك عقب تصريحات لارسن».

❖❖

«قال جيش الاحتلال الإسرائيلي إن قواته الخاصة اعترضت سفينة زعم أن مصدرها إيران محملة بالأسلحة على بعد نحو ١٥٠ كيلومترا من (الشواطئ الإسرائيلية) وقرب جزيرة قبرص، واقتادتها إلى ميناء أشدود. ووفق أغلب التصريحات الإسرائيلية فإن السفينة كانت في طريقها إلى حزب الله».

«نقل عن رئيس أركان سلاح البحرية الإسرائيلي العقيد راني بن يهودا القول إنه تم العثور بالسفينة على ٤٠ حاوية مليئة بالأسلحة، بعدما تعقبت المخابرات الإسرائيلية السفينة منذ انطلاقها من ميناء إيراني، مشيراً إلى أنها توقفت في أكثر من ميناء بهدف التمويه وأبحرت الثلاثاء من ميناء دمياط المصري متجهة إلى قبرص ومنها إلى ميناء اللاذقية السوري حيث كانت ستفرغ شحنة الأسلحة ليتم نقلها لاحقا إلى حزب الله».

«قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن الأسلحة التي ضبطت في السفينة كان من الممكن أن تضرب مدنا إسرائيلية، وهو ما يشي بأنها شملت صواريخ».

❖❖

«قال رئيس شعبة الاستخبارات في جيش الاحتلال الإسرائيلي عاموس يدلن إن حركة حماس طورت صاروخا قادرا على الوصول إلى تل أبيب، وأنها أجرت تجربة له في اتجاه البحر». وأضاف أن «سورية تحولت إلى (معمل) ومزود أساسي لكل من حركة حماس وحزب الله بالأسلحة القادمة من إيران عبر تركيا».

❖❖

«بمناسبة حلول ذكرى احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران ١٩٧٩، وهو ما يعد في إيران اليوم الوطني لمقارعة الاستكبار العالمي، عادت تظاهرات المعارضة إلى شوارع طهران وردد المحتجون شعارات مناهضة للرئيس الإيراني في حين وصف رجل الدين البارز آية الله حسين علي منتظري اقتحام السفارة الأمريكية في حينه عملاً خاطئاً»..!

■■

انتخابات الوحدات في نقابة المهندسين.. قراءة أولية

يبدو أن البوصلة التي تحدد اتجاه الانتخابات النقابية عندنا، لم يعد لها قطبٌ أو شمال مغناطيسي يجذبها نحو الاتجاه الرئيس ويحدد بقية الاتجاهات، ومن المفترض أن مضمون الاتجاه الرئيسي هو الكفاءة و مصلحة الوطن، إلا أن الوقائع تؤكد أن هذا الاتجاه قد تشتت وتشظى في الجهات الأربع، لتكون شظاياه ناراً خفية تتطاير هنا وهناك وتهدد بحرائق متعددة مستقبلاً. وقد غطت «قاسيون» سابقاً ما حدث في انتخابات نقابة المحامين في دير الزور، وهو الأمر نفسه الذي يجري في انتخابات وحدات نقابة المهندسين مع اختلافات طفيفة في الشكل والمضمون. وبمتابعة ما تمَّ منها يُلاحظ ما يلي :

- لأول مرة تجري انتخابات الوحدات مفتوحةً دون أن تكون هناك قائمة للجبهة.
- غلبة طابع التنافس فيها بين الريف والمدينة، إضافة للعشائرية !!
- خلوها من التوجهات السياسية والتحالف على أساس سياسي، أو القوائم والبرامج ولو بما يتعلق بالمهنة وقضاياها !!
- تغير الاتفاقات في اللعبة الانتخابية بين لحظة وأخرى حسب موازين القوى في كل وحدًة، والمزاجية، ونفوذ الإدارات في وحدات العاملين في الدولة.
- نسبة الانسحابات في بعضها عالية، ونجاح قسم كبير من المرشحين بالتزكية في الوحدات بسبب هيمنة مدراء الدوائر، أو نتيجة عدم الاهتمام وفقدان الثقة بهذا الشكل من الانتخابات!!
- توقع ومعرفة أغلب النتائج قبل إجراء الانتخابات.
- ما جرى فيها عموماً لا يتناسب مع مستوى المهندسين كشريحة واعية.

لا شك أن ما جرى للآن يختلف نسبياً عن الانتخابات في السنوات السابقة، حيث كان يمنع ترشيح المهندسين الأعضاء في أحزاب الجبهة كمستقلين، ولم تكن هناك غرف سرية وخاصةً في انتخابات الوحدات ومكتب الفرع ، ويدور حالياً في أوساط المهندسين حديث عن مرشح مدعوم من أحد المتنفذين، لأن يكون رئيساً لمكتب الفرع في انتخابات الفرع القادمة ومعروف أنه ليس لديه اهتمام وإلمام أو مشاركة سابقة في العمل النقابي، وكذلك باحتمال استبعاد مقعد الجبهة كما حدث في انتخابات نقابة المحامين، أو مقعد من المقعدين المخصصين للمستقلين.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا غابت الانتماءات والتوجهات السياسية في العمليات الانتخابية وبرزت بدلاً عنها انتماءات أخرى.. ولمصلحة من ذلك.. وما انعكاساتها مستقبلاً على المهنة ومهندسيها ودورها في التنمية، أو على الوطن والشعب ككل!! وبانتظار انتخابات الفرع، نتساءل هل ستبقى الأمور تسير بالطريقة نفسها؟

نعتقد أن الإجابة واضحة .. وهذا ليس الدور الذي نأمله، لكن ستبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كلّ اعتبار .

■ دير الزور - مراسل قاسيون

كيف تنخفض إنتاجية العامل السوري؟!



ازدادت في السنوات الأخيرة أعداد العاطلين عن العمل بسبب عدم التوسع في بناء المشاريع التنموية القادرة على تشغيل الأيدي العاملة، بل أكثر من ذلك راحت الحكومة بانتهاجها سياسة الخصخصة وسبل تمويت القطاع العام الصناعي تصفي الشركات العامة الواحدة بعد الأخرى، ولم يوازِ ذلك توسع القاعدة الصناعية أو حتى الخدمية لدى القطاع الخاص لتصبح قادرة على امتصاص الأعداد الهائلة التي تطلب العمل، وأعداد إضافية من العمال ممن هجروا العمل في الزراعة لعدم تمكنهم من زراعة أراضيهم بعد موجتي الغلاء في أسعار مستلزمات الإنتاج، والجفاف الذي اجتاح هذا القطاع، مما كان له أثر كارثي على البلاد، كل ذلك كان مدعاة لسلب العمال المؤقتين بقايا حقوقهم المتهالكة، نظراً لزيادة العرض على الطلب في التشغيل، واضطرار من تسنى له أن يعمل عند هذه الجهة أو تلك في القطاع العام أو الخاص لأن يكون لقمة سائغة ودريئة لقذف الإهانات على تنوعها من جانب من توفرت لهم الظروف وحالفهم الحظ أن يكونوا أرباب عمل أو مستثمرين متحكمين بمصائر العمال، ورغم أن الأجر الذي يتقاضاه العامل المياوم أو الموسمي لا يكاد يسد الرمق، إلا أن الجوع الكافر يجبر هذه الشريحة على كي الجرح بالملح، متجاهلة عمق الجراح والدم النازف.

عمال حملة الملاريا في محافظة حماة التي خصصت هذا الموسم لمكافحة الحشرة المسببة لمرض اللاشمانيا، يتقاضى العامل منهم ٢٢٨ ل س لقاء يوم عمل مدته الرسمية ثمان ساعات، يضاف إليها ثلاث ساعات تضيع على الطرقات وصولاً إلى مكان العمل، حيث يقطع معظمهم مسافة لا تقل عن ١٤٠ كم كي يصلوا إلى القرى المستهدفة بحملة المكافحة، وبعد هذا الشقاء والتعب اليومي يقوم المسؤولون عنهم بالتهديد والوعيد بطردهم عند أول مطلب، وهذا ما حصل فعلا مع العامل(رامي) عندما تجرأ على المطالبة بأجره بعد مضي شهرين على بدء عمله كعامل مياوم في حملة مكافحة اللاشمانيا، وكثيراً ما يفاجأ العاملون في هذه الحملة بعد حضورهم وانجاز عملهم بأن أسماءهم غير موجودة على دفتر الدوام اليومي، رغم أن الملاحظين أي المشرفين المباشرين على العمال يثبتون حضور من حضر فعلا ومن تغيب .

هذه المعاملة المجحفة بحق العمال تشتت طاقتهم الإنتاجية في أي عمل يقدمون عليه، لينهش الارتباك وانعدام الأمان ما ادخروه من قوة. فعندما يسيطر الخوف يكون ناتج العمل أقل، فما بالك بغياب المحفزات وتعويض طبيعة العمل والحوافز الإنتاجية، مع أجر لا يتجاوز ٧٠٠٠ ل.س يذهب ٢٥٪منه كأجور نقل، ويأتي من يقول إن إنتاجية العامل عندنا أقل من مثيلها في الدول الأخرى، ولأن الطلب على العمل كثير، وفرص الحصول عليه قليلة، لا يجرؤ العمال على ذكر أسمائهم كي لا يكون مصيرهم الطرد من العمل.

إن سياسة العمل هذه، التي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتثبيتها، يتم بموجبها تجريد العمال من حقوقهم المكتسبة، وقد أدت هذه السياسة وتؤدي إلى إذلال طالبي العمل وتعويدهم على المهادنة تحت سطوة الحاجة إلى العمل المسلطة على الرقاب سيفا باتراً.

يا لها من ثقافة تولد نقيضها الذي باتت معالمه المعاكسة لنهج التجويع والترويض المذل ترتسم في اللهجة المتصاعدة عند القادة النقابيين، ونبرة الصوت الذي تحرر من سطوة الحكومة، ليخط طريقه نحو ثقافة تحرر العمال من وصاية الأوصياء، واستخدام الطريق الأنجع لتحصيل الحقوق .

■ يامن طوبر

عمال العتالة في دير الزور.. خارج التغطية

يوماً بعد يوم تزداد معاناة العمال بالتراجع عن الكثير من المكتسبات التي حققوها بعرقهم وجهدهم عبر نضالهم الطويل، ويوماً بعد يوم تتضاعف معاناة عمال القطاع الخاص، بعد رفع الحماية عنهم نتيجة القرارات التي تتخذها وزارة العمل والحكومة ككل ومن وراءها.. لصالح أرباب العمل والمستثمرين، دون أي اعتبار للتوصيات السياسية والمذكرات النقابية، ودون اهتمام بمصلحة الشعب والوطن.

ولعل عمال العتالة هم الفئة العمالية الأكثر معاناة، ليس من أرباب العمل فقط وإنما من إهمال المسؤولين الذين لا يكلفون أنفسهم حضور المؤتمرات النقابية الخاصة بعمال العتالة، وكأن هؤلاء العمال دون تصنيف، أو خارج نطاق التغطية!!

إن هؤلاء العمال يكدحون بجهدهم العضلي ليحصلوا على لقمة عيشٍ لهم ولزوجاتهم وأطفالهم، ويتم حرمانهم من أشياء كثيرة، ولا يعاملون كما يعامل غيرهم.. وقد وردت إلى قاسيون شكوى من البعض منهم بخصوص بعض المطالب ومنها :

- نحن محرومون من زيادة الأجور البالغة ١٠٪ وفق مرسوم رئيس الجمهورية رقم ٢٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٤، فما هو السبب؟ ألسنا عمالاً من أبناء هذا الوطن، ويحق لنا على الأقل أن نعامل كبعض زملائنا الذين حصلوا على الزيادة في القطاع الخاص (كبعض قطاعات النفط).
- نحن محرومون من المنحة الأخيرة الصادرة أيضاً عن رئيس الجمهورية!!
- لم يدرج أي اسم من أسماء عمال العتالة في قوائم السكن العمالي تحت حجج واهية، ومنها أننا لا نتقاضى أجوراً ثابتة، بينما أدرجت أسماء بعض المفرغين في الحزب والعاملين في اتحاد الفلاحين، ونحن لا نريد حرمانهم، لكن ألسنا عمالاً ولدينا أسر تحتاج إلى مأوى كالآخرين، وخاصةً أنّ أجورنا أقل من غيرنا بكثير، ولا تكفي للحد الأدنى من المعيشة، فكيف بأجور سكن في ظل ارتفاع الأسعار الجنوني في كل المجالات؟!!

ونحن في قاسيون إذ ننشر هذا الشكوى نود أن نشير إلى مفارقة ليست غريبة وهي أنّ بعض من اشتكوا إلينا سابقاً مطالبين بحقوقهم ومساندتنا لهم، تعرضوا للمساءلة من بعض المسؤولين السياسيين والإداريين الخائفين على كراسيهم، أو الخائفين من كشف المستور، وذلك لإرهابهم ومنعهم من المطالبة بحقوقهم، بدل أن يقفوا إلى جانبهم كونهم يدّعون أنهم مع حقوق العمال. هذا من جهة، ومن جهة ثانية الإيحاء لهم بأشياء أخرى لإبعادهم عن منبرٍ إعلامي وطني.. ولا نستغرب مادام رئيس مجلس الوزراء قد هاجم الإعلام الوطني الذي لا يصفق للمصائب المرتكبة بحق الشعب والوطن، وإن كان هجومه بطريقة غير مباشرة لكنها مكشوفة؟! وهذا يتناقض مع تعميمه رقم ١٥/٣١٩٤ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٣ إلى دوائر الدولة والجهات العامة للردّ على ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة خلال ٤٨ ساعة.

لكننا نقول: في النهاية لا يصح إلاّ الصحيح، وتبقى كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

■ زهير مشعان

معمل الأحذية في السويداء:

الانتقال من الخسارة إلى الربح بوصفة (سر المصلحة)

◄ يوسف البني



بناء على اقتراح وزير الصناعة أرسل رئيس مجلس الوزراء الكتاب رقم ١/١٥٤٢ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٢ الذي يتضمن أسماء ١٧ شركة من شركات القطاع العام التابعة لمؤسسات وزارة الصناعة المختلفة، لدراسة وضعها المادي والإنتاجي، تمهيداً لتصفيتها وطرحها للخصخصة أو الاستثمار، وكان معمل الأحذية في محافظة السويداء ضمن هذه الشركات. وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ صدر عن رئيس مجلس الوزراء قرار نهائي يقضي رسمياً بوقف العمل في الشركات والمعامل والخطوط الإنتاجية المذكورة بالقرار الأول، واستمرار العاملين في هذه الشركات بقبض رواتبهم وهم في منازلهم، ريثما يتم تصفية وضعهم. ولكن القرار الثاني استثنى معمل الأحذية في السويداء ولم يرد ذكره بين الشركات المقرر توقيفها وتصفيتها.

بعد فترة بسيطة صدر تقرير عن الإنتاج والخطة الإنتاجية عن مديرية الإنتاج في المعمل، وتبين أنه لغاية نهاية الربع الثالث من هذا العام قد حقق المعمل نسبة إنتاج ٩٠٪ من الخطة الإنتاجية المقررة بإنتاج ٩٩ ألف زوج من الأحذية من أصل المخطط البالغ ١١٧ ألف زوج، وهذا يعني أنه حتى نهاية العام سيحقق المعمل نسبة إنتاج بمعدل ١٢٠٪.

وللوقوف على حقيقة هذا الإنجاز العظيم في نقل المعمل من الخسارة إلى الربح ضمن فترة زمنية قياسية، كان لـ«قاسيون» اللقاء الذي لم يكتمل، ولم يتم أصلاً، مع مدير عام معمل الأحذية في السويداء، الذي سار اللقاء معه كما يلي:

بعد أن قدم المحرر نفسه وصفته والقصد من تعريف القارئ بالخطوات التي اتخذت لنقل المعمل هذه النقلة النوعية من الخسارة إلى الربح، ومن التخطيط لطرحه للاستثمار أو الخصخصة إلى تجاوز هذه الفكرة بناء على إثبات قدرته على الإنتاج وتحقيق الأرباح، اعتذر السيد المدير بشدة عن تقديم أي تصريح للجريدة بحجة أن لديه تعليمات واضحة وصارمة من المحافظ بعدم الإدلاء بأي تصريح للصحافة دون الموافقة الخطية من المحافظ.

- ولكن الصحافة مهنة مقدسة مهمتها الوصول إلى الحقيقة وتقديمها للناس وهذا لا يتطلب الإذن من أحد .
- أنا موظف عند الحكومة، وآخذ مرتبي من الحكومة، وعليَّ الالتزام بأوامر الحكومة التي يمثلها في المحافظة السيد المحافظ.
- ألا تحدثنا فقط عن قرار توقيف العمل في شركات القطاع العام وتشريد عمالها، تمهيداً لطرحها للخصخصة والاستثمار؟
- القرار الثاني لم يذكر معمل الأحذية في السويداء، لأننا أثبتنا القدرة على تنفيذ الخطة الإنتاجية وتحقيق الأرباح.
- وكيف تم نقل المعمل في فترة قياسية من الخسارة إلى الربح؟! الأمر الذي دعا الحكومة للتغاضي عن توقيفه؟!
- هذا سر المصلحة.
- ألا يمكن أن تحدثنا لو بالعموميات كيف حقق المعمل هذه النقلة؟!
- أنا كموظف عند الحكومة، واستلم راتبي من الحكومة، لا يسعني إلا أن أرى أن هذا القرار حكيم. فقد كان هناك الكثير من الاستهتار، والكثير من الإتّكالية، وكان هناك موظفون وعمال لا يفعلون شيئاً طوال الشهر، ومطمئنون إلى أنهم سيقبضون الراتب في نهاية الشهر، عملوا أم لم يعملوا، باعتبار أنهم موظفون في القطاع العام، وحين أتى هذا القرار مهدداً مصيرهم بدؤوا بالعمل بشكل جدي، وأقلع المعمل بالإنتاج، وحققنا نسبة إنتاج عالية وربحية لا بأس بها، وبالأساس لو كان نظام العمل والمحاسبة في القطاع العام مثل القطاع الخاص لسارت الأمور بشكل جيد .... واعذرني أكتفي إلى هنا ....

معذورٌ السيد مدير معمل أحذية السويداء الموظف عند الحكومة ويستلم راتبه من الحكومة ويخشى على انقطاع لقمة عيشه فلا يستطيع التصريح بغير ما صرح به، وهو يرى هنا الصورة معكوسة فالحق على العمال المستهترين والموظفين الذين لا يفعلون شيئاً طوال الشهر، وهنا نذكّره بأن هؤلاء العمال والموظفين يندرجون تحت إدارته، ونذكّره أنه مدير عام معمل أحذية السويداء.

توضيح وتعقيب

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفة قاسيون عدد\٤١٩\ تاريخ ٣\٩\٢٠٠٩ المتعلق بالمهمات الخارجية فرع حبوب بالقامشلي، أكدت إدارة فرع المؤسسة في القامشلي أن لا علاقة لإدارة الفرع بهذا التكليف، وأن ذلك ليس من صلاحيات إدارة الفرع..

وفي هذا الصدد نؤكد بأن ما ورد في الصحيفة لم يقصد منه الإساءة إلى شخص أحد بمقدار ما هو دفاع عن مهندسين يلحق بهم الغبن, وإن الجريدة لم تتهم أصلاً إدارة الفرع, ولكن بالوقت نفسه ليست مشكلة الصحيفة أن هذا المطلب يتعلق بفرع المؤسسة, وفي هذا المجال تشد الصحيفة على يد كل الشرفاء في مؤسسات القطاع العام, وتطالب الإدارة العامة لمؤسسة الحبوب مرة أخرى بوضع معايير محددة تطبق على الجميع بعيداً عن المحسوبيات وقوة النفوذ.

قاسيون تواصل تغطيتها للمجلس العام:

توجهات الفريق الاقتصادي أسقطت جميع الاحتمالات

متابعة وإعداد: علي نمر

إلى جانب السجال الكبير الذي دار في الاجتماع الأخير لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بين القيادات النقابية وممثلي الحكومة، قام بعض النقابيين بطرح العديد من المداخلات المطلبية عالية النبرة.

«قاسيون» تواصل نشر هذه المداخلات لأهميتها الشديدة في كشف الواقع الاقتصادي المتردي، والوضع المعاشي المتدهور الذي ينوء بثقله على الأغلبية الساحقة من عمال الوطن.

• خالد الخضر (رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال البناء والأخشاب):

النقابات غارقة في الديون



استعرض معاناة الشركات الإنشائية، فأشار إلى تأخر صرف الكشوف المستحقة في وقتها، فمثلاً الشركة العامة للطرق والجسور لها /٢/ مليار ل.س، والشركة العامة للمشاريع المائية لها ١,٧٦٤ مليار ل.س، أما الشركة العامة للبناء والتعمير فلها /٥٠٠/ مليون ل.س. كما أكد على قلة جبهات العمل، وعدم تأمين عقود بالتراضي لهذه الشركات، وتأخر صرف الرواتب المتراكمة في بعض الفروع في الشركة العامة للبناء والتعمير وفي الشركة العامة للمشاريع المائية.

كما لفت الخضر إلى عدم إصدار الأنظمة الداخلية التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم /٨٤/ لعام ٢٠٠٥ للشركات الإنشائية، مطالباً بمنح عطلة يوم السبت، أو دفع البدل عنها، ومعالجة أوضاع الشركات الإنشائية بشكل جدي لكل شركة على حدة.

وأكد الخضر في مداخلته على ضرورة دفع ديون النقابات مبينا أن هذه الديون أمانات لدى الإدارات كما جاء في قانون التنظيم النقابي، فبعض النقابات وصلت ديونها إلى /٢٥/ مليون ل.س، وأقل نقابة بلغت ديونها /٣/ مليون ليرة سورية.

• عامر شكري (رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال النقل):

أنقذوا مؤسسة الطيران السورية



أشار إلى أن أسطول مؤسسة الطيران العربية السورية مؤلف حاليا من ثلاث طائرات في الخدمة، ومن المتوقع أن تتوقف إحدى هذه الطائرات قريباً بسبب بلوغ محركاتها ساعات الطيران القصوى المسموح بها، مؤكداً على ضرورة الإسراع باتخاذ القرارات اللازمة لإنقاذ المؤسسة.

وحول شركة التوكيلات الملاحية (اللاذقية) أكد شكري على ضرورة إعادة دعوة لجنة القرار رقم ٧٨٣ لعام ٢٠٠٨ بالسرعة الممكنة، تفاديا لوقوع الضرر جراء التأخير في عملية الإحالة إلى المعاش لبعض عمال تناول البضائع في مرفأ اللاذقية، لإعداد تعليمات المرسوم ورفعها لتصديقها أصولاً مشيراً إلى أهمية تسمية ممثل عن نقابة عمال النقل البحري والجوي باللاذقية.

وعن هموم قطاع النقل البري أشار شكري إلى ضرورة ايلاء موضوع الطرقات العامة الأهمية القصوى، وخاصة الخطوط الدولية من حيث الصيانة والجاهزية الفنية والتأكيد على مديريات النقل التقيد بالتعميم رقم ١٤٩١١/ ت ٨ تاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥ الصادر عن وزارة النقل فيما يخص توثيق العقود.

وفيما يتعلق بقطاع السكك الحديدية أكد شكري على ضرورة الإسراع في إصدار نظام ضابطة السكك الحديدية وطبيعة العمل ورفع سقف الحوافز ووضع حد لتجاوز الإدارات للقوانين والأنظمة النافذة، مثل عدم إعطاء العاملين مخصصاتهم من الألبسة والأحذية والمنظفات والوجبة الغذائية وطبيعة العمل والعمل الإضافي، وعدم رصد الاعتمادات الكافية لها خصوصا وأن المؤسسة رابحة وليست خاسرة.

> **• الأمن الغذائي الذي كنا نتباهى به أصبح في تراجع مستمر عاماً بعد عام.**
>
> **• مالية حلب أصبحت ملاذاً للتهرب الضريبي، التي يتقاسمها التجار والمحاسبون القانونيون والمتنفذون من الموظفين.**

• إبراهيم عبيدو (رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال التبغ والسياحة):

جانب من الواقع المتردي



عرض لواقع العديد من القطاعات والصعوبات التي تعترض سير العمل فيها، ففي مجال وزارة الزراعة تساءل عبيدو عن مبررات طرح مجمع مباقر مسكنة إلى الشركة القطرية السورية القابضة لاستثمار مجمع مباقر مسكنة لافتاً إلى أن عدد عمال المجمع يبلغ ٢٧٠ عاملاً، ولا توجد أية جهة عامة في مسكنة تستوعب هذا العدد وبالتالي سيتم تشريد أكثر من ٢٧٠ أسرة.

وأكد عبيدو أن المجمع من المجمعات الرابحة والناجحة علما بأن بنود الاتفاق تنص على توزيع العمال على الجهات التابعة لوزارة الزراعة، وأن هذه الجهات في مسكنة غير موجودة، والعمال المؤقتون يجدد عقدهم لمدة سنة بعدها يتم إنهاء عقودهم بشكل كيفي.

ولفت عبيدو إلى أن رفع الدعم عن مادة المازوت انعكس سلباً على المساحات المزروعة من الزراعات المروية بسبب غلاء مادة المازوت، والأمن الغذائي الذي كنا نتباهى به أصبح في تراجع مستمر عاماً بعد عام، مشيراً إلى أن زراعة الشوندر السكري في تراجع مستمر، وبالتالي يجب التعويض عنها بإحداث خطوط إنتاجية لتكرير السكر الخام، حتى لا يأتي يوم ونقول بأن مؤسسة السكر ومعاملها أصبحت عبئاً على الدولة، ويجب العمل لطرحها على الاستثمار، وتوزيع العاملين فيها على قطاعات الدولة.

• فهمي ايليو (رئيس اتحاد عمال محافظة الحسكة)

من آلام المنطقة الشرقية



أشار إلى أن محافظة الحسكة تشهد واقعا زراعيا صعبا من حيث كونها محافظة زراعية بالدرجة الأولى وما لحق القطاع الزراعي من تراجعات في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف الذي أدى إلى التراجع الحاد في الإنتاج الزراعي، وبشكل خاص في المحاصيل الإستراتيجية (قمح –قطن) بسبب غلاء مستلزمات العملية الإنتاجية (بذار، أسمدة، محروقات) وبالتالي زيادة الكلف والتناقص المريع في الثروة الحيوانية في المحافظة، والتي كانت تشكل إلى جانب الزراعة إحدى أهم عوامل الاستقرار في ريف المحافظة وذلك بسبب ظروف الجفاف.

وأكد ايليو على ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع جر مياه دجلة وذلك لما له من أهمية تنموية ستنعكس على الواقع الزراعي، وامتصاص جزء من البطالة وكذلك توفير مياه الشرب للتجمعات السكنية الكبيرة، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام الجدي بالواقع البيئي في المحافظة، وبشكل خاص بعد انتشار آبار النفط في معظم ريف المنطقة الشرقية، وما تسببه الغازات من تلوث، وإلزام شركات عقود الخدمة النفطية الأجنبية بتعويض السكان جراء هذا التلوث البيئي الضار بالصحة.

وأشار رئيس اتحاد عمال الحسكة إلى أهمية العمل على تأمين جبهات عمل للشركات الإنشائية (المشاريع المائية، الطرق) وتجديد آلياتها الهندسية والخدمية وتسديد رواتب العمال في الأول من كل شهر أسوة بباقي الدوائر و المتابعة الجادة والمستمرة لموضوع تثبيت العمال المؤقتين، والعمل على إنشاء محطات توليد كهربائية، وتزويد المشاريع الزراعية في المحافظة بالكهرباء لتشجيع القطاع الزراعي وخلق فرص عمل جديدة.

• يوسف فرحة (عضو مجلس الاتحاد العام)

مخسره عمداً!!



تساءل عن أسباب إهمال إصلاح القطاع العام، علماً بأن الاتحاد العام منذ عام ٢٠٠٥ ساهم بتقديم دراسات من اجل إصلاح هذا القطاع، ولكن ذلك أهمل، ولم يجر حل التشابكات المالية ولا تطوير آلات الإنتاج وغيرها، فإلى متى ستؤجل هذه القضايا؟! ولماذا لم تضخ الاستثمارات اللازمة لهذا القطاع؟

وأضاف فرحة: شركة الأسمدة التي يبلغ عدد عمالها ٣٥٤٠ عاملاً وعاملة، كيف تعاملتم معها بالتنسيق لتعديل أسعار السجاد وأسعار المواد الأولية اللازمة، ثم تم رفع سعر المتر المكعب من الغاز من ليرة سورية إلى ٨ ليرات، وبالتالي فان إنتاج ٢٥٠٠٠٠ طن سماد يوريا الذي يحتاج إلى ١٢٠٠ مليون م٣ غاز يومياً أي ما قيمته ٣ مليار ليرة، قيمة الغاز فقط، وتبلغ قيمة الإنتاج ٣ مليار ل.س أيضاً، وهذا يعني أن الشركة مخسره عمداً لأنه لا يسمح لها بتغطية قيمة النفقات من قيمته للسلع الخدمية للإنتاج و قيمة الاهتلاكات والقطع التبديلية، إضافة للرواتب والأجور التي تعتبر كلها خسائر محققة. فكيف يمكن اعتبار هذه القرارات صائبة اقتصادياً؟!

لقد أجبر عمال شركات القطاع العام الإنشائي والاقتصادي وخاصة من عندهم خدمة أكثر من ٢٥ عاماً على الاستقالة بأشكال مختلفة وضغوط من الإدارات، ولقد بلغ عدد العمال المستقيلين في محافظة حمص فقط خلال عام ٢٠٠٩ /٧٩٢/ عاملاً وعاملة.

• شذى خلو (عضو المجلس العام):

ماذا يحدث في مديرية مالية حلب؟!



إن تصرفات بعض أصحاب النفوذ والمتنفذين جعلت واقع العمل والحقيقة المعاشة غير ما نسمع وغير ما نقرأ، فمالية حلب أصبحت ملاذاً للتهرب الضريبي، التي يتقاسمها التجار والمحاسبون القانونيون والمتنفذون من الموظفين.

إن مراقب الدخل في مديرية مالية حلب هو أمام ثلاثة احتمالات، الفصل عن الخدمة، أوالنقل من مركزه إلى وظيفة أخرى لا تتعارض مع مصالحهم، وذلك بتلفيق التهم الجاهزة وعلى كافة المستويات حتى بالانترنت، وأخيراً ضرب الموظف أمام مبنى المالية ثم التهديد بالتصفية الجسدية وعلى مرأى ومسمع الإدارة، من رئيس الدائرة إلى رئيس القسم حتى مدير المالية.

لقد برز في الآونة الأخيرة في مديرية مالية حلب صنف من المحاسبين القانونيين لم يسبق للمديرية أن شهدت أمثالهم. أحدهم كان موظفاً في مديرية مالية حلب، يعمل مراقب دخل استغل منصبه أبشع استغلال للحصول على منافع مادية مستعملاً أساليب احتيالية، باستخراج سجل تجاري باسم والدته المسنة واستخدم هذا السجل لاستيراد كميات ضخمة من المواد والبضائع، وقام ببيعها، وتحقق من جراء ذلك ضرائب تجاوزت العشرات من الملايين، ولم تتمكن مديرية المالية من تحصيلها حتى تاريخه. إن ما يثير الدهشة أن المحاسب المذكور نفسه هو أكبر متهرب ضريبي، حيث أن المذكور نفسه يمارس مهنة محاسب قانوني ويخضع لإحكام الضريبة على الأرباح الحقيقية عملاً بأحكام المادة /٢/ من قانون /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ منذ عام ٢٠٠٠ وهو غير مصنف لتاريخه.

• مداخلة حسين الهكل (عضو المجلس العام للاتحاد):

من معاناة عمال العتالة



بعد الاتفاق بيننا وبين مؤسسة الأعلاف على أسعار عمليات العتالة لمعمل علف تل بلاط بحلب وصدور قرار المكتب التنفيذي في المحافظة رقم /١١٢٨/ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٢ فوجئنا من الإدارة العامة لمؤسسة الأعلاف بوضع بند في دفتر الشروط ينص على قيام المؤسسة باقتطاع نسبة /٣٠٪/ من كتلة أجور العمال لقاء استخدام السيور الناقلة، وكذلك الحال في معمل علف محافظة حماة ومعمل علف محافظة طرطوس، إن عقود العتالة في معامل العلف في الأعوام السابقة لم تكن فيها أي فقرة تنص على هذه الاقتطاعات.

يرجى إلغاء إعلان المناقصات وإلغاء أجور السيور الناقلة لمعامل العلف في كافة المحافظات، لأنها مخالفة لتعميم السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥/٧٣٣٩ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢، كما يجب إلغاء نسبة المقتطعات البالغة أيضاً /٣٠٪/ لقاء استخدام السيور الناقلة، لأنها عبء على عمالنا ويجب أن تقدم مجاناً دون أي أجر.

• مداخلة مصطفى الهزاع (عضو مجلس الاتحاد العام):

الحكومة تكذب علينا، ونحن نكذب على العمال!!



ينعقد مجلس الاتحاد العام بعد تأجيله المتواصل والقطاع العام الاقتصادي في تآكل، وتساقط المنشآت الاقتصادية في ظل نظام اقتصاد السوق، وفي ظل توجهات الحكومة تتساقط مؤسسة تلو المؤسسة، فشركة الطيران الوطنية السورية أوقفت أو أنها أصبحت عاجزة عن تجديد الملاحة الجوية، وبدأنا نحتفل بشركات الطيران الخاصة، وبدخول شركة أسمنت البادية للمنافسة بكلفة تصل إلى /٣,٢/ مليون طن، وتملك الحصة الأكبر شركة المهيوب السعودية. وفي قطاع الكهرباء أتحفتنا الحكومة بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة شام القابضة تسمح بإقامة محطة كهرباء خاصة. والأسمدة تكدست في مستودعات القطر نتيجة غلائها في القطاع العام بينما تتواجد الأسمدة في السوق السوداء بنصف القيمة ومن الممول نفسه.

وفوجئنا بأن وزير الصناعة أوقف العمل الفني المتخصص للعاملين الحاصلين على شهادة مساعدين فنيين، وحملة المعاهد الصناعية والثانويات الفنية المعينين ما بعد ١٩٨٦ لحين البت بهذا الموضوع، كما أوقف منذ عام ٢٠٠٦ التعويض الفني المتخصص لحملة المعاهد والثانويات الفنية، بعد منحه مهلة /١٦/ شهر بحجة أنه ممنوع لحملة الشهادات الفنية المعنين من قبل، وهذا مناقض لتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠/م/و، تطبيقاً لتعليمات القانون /٥٠/ وتعميم وزير الصناعة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤.

تصريحات الحكومة المتناقضة خلقت هوة بينها وبين المواطنين، فحين يعلم مسؤول في الحكومة إن زيادة الـ /٣٥/ المتبقية مع الزيادة العامة التي وعدت بها الحكومة و التي من المفترض أن يحصل عليها العامل في الدولة قبل نهاية عام ٢٠٠٩، يعلم مسؤول آخر أن الزيادة في المدى المنظور، متناسين أن غالبية المواطنين ينتظرون الزيادة متى وكم، ونحن كنقابيين إلى جانب من نقف مع عمالنا الذي أصبحوا تحت الحد الأدنى من الفقر، أم بجانب الحكومة التي تكذب علينا، وتجعلنا نكذب على العمال.

• حسن السفان (عضو مجلس الاتحاد العام):

عن أمراضنا المقيمة



لقد تراجعت كمية السكر المنتجة يومياً من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ من /٣٥٨,٨١/ طن يومياً إلى /٣٠٥,٧٧/ طن يومياً، بنقص بلغ أكثر من /٥٠/ طن يومياً، أي النقص خلال الشهر الواحد يتجاوز /١٥٠٠/ طن.

أما فما يخص العمال المؤقتين في الشركة فقد قامت الإدارة بتشغيلهم /٤/ ساعات عمل إضافي إضافة لدوام الجمع والعطل الرسمية. وبعد شهر ونصف من عملهم قامت الإدارة بإصدار قرار يقضي بتكليفهم ساعتين عمل إضافي ضمن سقف /٨٠٠/ ل.س، واستمر العمال في الدوام /٤/ ساعات إضافية وأيام الجمع والعطل. إن هذا يعني من ناحية استغلال حاجة المواطن لتعمل وثانياً سرقة جهد الإنسان.

إن ما جرى في المؤسسة العامة للأعلاف من استيراد مادة الشعير بقيمة حوالي /١٥/ مليار ل.س عن طريق التعاقد مع تجار سوريين، لم تضع مصلحة البلاد بعين الاعتبار، حيث أنها لم تراع في إبرام العقود الإجراءات التحسينية لزيادة سعر المادة المستوردة أو انخفاضه، حيث ينص القانون على أن تقوم الجهة المتعاقدة بوضع شرط زيادة أو نقصان الكمية المتعاقد عليها بنسبة /٢٥٪/، وقد كانت هذه النسبة في عقد المؤسسة الأعلاف /٥٪/، فعندما هبطت قيمة مادة الشعير عالمياً بحوالي /٤٠٪/ من قيمته أثناء التعاقد لم تستطع المؤسسة الاستفادة من الميزة التي أعطاها القانون بحذف /٢٥٪/ من الكمية، وهذا يعني فوات توفير حوالي /٤/ مليارات ليرة سورية.

الفساد يتحول إلى «تشبيح».. ويمزق العائلة الواحدة

تطور الفساد في بلدنا إلى ثقافة عامة مجتمعية، مستفيداً من استيلاد البنية الأخلاقية التي تحرر مرتكبه من تأنيب الضمير، مع غياب القوانين الرادعة..

وبكل أسف، كاد الفساد يصبح من نسيج الحياة الاجتماعية الطبيعية، وبات الناس يتداولون أسماء نجوم الفساد (من دون إدانتهم) أكثر من نجوم السينما العالمية.

ولم يقتصر الفساد على سرقة الأموال العامة والتحايل على القوانين والتعطيل الإداري، وبالتالي وضعَ البلد ومصالح الدولة والمواطنين في رسم التحديات، بل انتشرت مخالبه لتطال بنية المجتمع حيث تنخر لتمزيق وحدته وضرب بنية العلاقات الاجتماعية، حتى وصل تلوثه إلى تلك العلاقات الريفية البسيطة التي تغنى بها الفن الشعبي والشعراء والفنانون والذاكرة الجمعية..

ما يؤكد ما ذهبنا إليه، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، رسالة من المواطن (أحمد علي معلا) من طرطوس/ دريكيش/ قرية بقعو، وصلت إلى مكتب قاسيون يشرح فيها كيف تعرض لمحاولة الشروع بالقتل بتاريخ ٢٦\٨\٢٠٠٩ من مجموعة من قريته، قاموا بتكسير سيارته بعد أن انهالوا عليه بالضرب وقلبوها خارج الطريق. ويشرح المواطن المذكور في رسالته كيف تعاملت النيابة العامة مع الحادث رغم الشكوى المقدمة (الشروع بالقتل، ويؤكد ذلك تقرير الشرطة)، وتقصيرها في إعطائه حقه ومحاكمة المرتكبين. ويؤكد المواطن أحمد في رسالته أن ما حصل كان نتيجة لقرار سابق صدر عن محافظ طرطوس السابق بالتدخل في شؤون العائلة مما أدى إلى شقاق وصراع داخل هذه العائلة، وترك وسيترك آثاره السلبية لأجيال متتالية.

ويرى المواطن أحمد أنه من المستغرب في الأمر أن الأشخاص الذين قاموا بالاعتداء عليه وتحطيم سيارته ليسوا شباباً في مقتبل العمر أو (صيّع)، بل أشخاص في كامل قواهم العقلية وفي موقع المسؤولية، منهم رئيس البلدية الذي ما زال قائماً على رأس عمله، ومدير مدرسة متقاعد، والمحرض والحامي لهم شخصان محام، وقاض من العائلة نفسها، متهم بالفساد واستغلال منصبه.

ويضيف أحمد أن سلم الحديد الذي استخدم في الاعتداء تعود ملكيته للبلدية في قرية (بقعو). ويتساءل في نهاية الرسالة، «هل من كان يفترض بهم حماية المواطن بالقانون يستخدمون البلطجة لإرهاب المواطنين؟ هل نحن في شيكاغو أم في بلد نعتز بأمنه واستقراره»؟

■ **محمد سلوم**

جريمة ذات دلالة خاصة في محافظة اللاذقية

هل هناك من يحاول إحياء ظاهرة «التشبيح» من جديد؟

يوسف البني

لم تكن الرشوة، أو نهب، أو هدر المال العام الظواهر الوحيدة التي نتجت عن الفساد الاقتصادي والإداري، والتي شجعتها ونمّتها وحمتها السياسات الاقتصادية المتبعة، بل عادت للظهور مجدداً أعراض مرض خطير يهدد حياة وأمن المواطنين، وهو ظاهرة التشبيح والاعتداء كيفياً على حريات وممتلكات الناس البسطاء، والذي عاد لممارسته أبناء وأقرباء بعض المسؤولين والمتنفذين في عدد من المحافظات مستقوين بمناصب آبائهم أو أقربائهم، أو تحت التهديد بالسطوة، وقوة السلاح أحياناً أخرى. والحقيقة أن محاولة البعض إحياء هذه الظاهرة الناشزة من جديد له مدلولات عميقة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.



وكانت «قاسيون» قد نشرت في أعداد سابقة بعض النماذج المتجددة من التشبيح والفساد الأخلاقي والاعتداءات اللامبررة في محافظة حمص وطرطوس وحلب وغيرها، ولكن الخطير اليوم أن الكثير من المؤشرات والدلائل تشير إلى توالد هذه الظاهرة في دمشق والرقة وبقية المحافظات، فقليلة هي الأيام التي لا نرى فيها مراهقاً أو ناضجاً مدعوماً يتطاول علناً على الفتيات في عرض الشارع، أو نجفل من سيارات حديثة وفخمة بزجاج أسود (فيميه) تشق الطرقات بسرعات جنونية، وتدب الرعب في صفوف المارة، أو نشاهد اعتداء حفنة من راكبي السيارات الحكومية الحديثة بالضرب على مواطن، فهذه المشاهد كفيلة بإثارة الكثير من الاحتقان الاجتماعي والقلق الدائم، ولن تؤدي في المحصلة فيما لو استمرت إلا إلى تفاقم الاستياء، ودَبِّ التفرقة والسخط والرعب بين مختلف شرائح المجتمع.

تشبيح.. قضية طازجة

نموذج سيئ من هذه الظاهرة هو ما حدث في محافظة اللاذقية الشهر الماضي، في منطقة برج القصب، فقد أفادنا بعض المواطنين الذين تم انتهاك حقوقهم، أنه جرى التجاوز على أملاكهم الخاصة، وتعرضوا لاعتداءات وصلت حد الجريمة، وقد أيد إفادتهم هذه أقوال الكثير من المواطنين الذين شهدوا الواقعة، وكل ذلك مقيد في محضر ضبط شرطة اللاذقية رقم ٢٦٩ تاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٩، حول التحقيق بالمشاجرة الواقعة بين أولاد المواطن محمد معروف وأولاد المدعو علي م. حول أرض زراعية، وتم فيها استخدام الأسلحة النارية وقتل على إثرها فراس محمد معروف، وأصيب شقيقاه وهيب وأيوب بجروح ناتجة عن طلقات نارية من مسدس حربي.

أجمعت أقوال المصابين والشهود المذكورة في الضبط أن المشكلة بدأت حوالي الساعة الحادية عشر تقريباً، أثناء عودة المواطن أيوب معروف من عمله في دمسرخو باتجاه منزله الكائن في قرية برج القصب، وأثناء مروره بالقرب من أرض عائلته الزراعية شاهد والدته المدعوة نديرة الشيخ مع مجموعة أشخاص ضمن أرضهم الزراعية، وكانت هناك آلية حفر ثقيلة (باكر) برفقة المدعو (نمير علي م.) وحوالي عشرة أشخاص من إتباعه، وكان الباكر يقوم بقلع أشجار الليمون والفواكه من أرض محمد معروف الذي يقوم باستثمارها منذ أكثر من خمسين عاماً، وهي بجانب أرض المدعو علي م. الذي يقوم ابنه بقطع الأشجار بقصد ضمها إلى أرضهم، كونها مسجلة أملاك دولة، ولم تسجل باسم شاغليها رغم استثمارهم لها لمدة خمسين عاماً.

حاول المواطنون فراس ووهيب وأيوب وحسن أبناء محمد معروف ووالدتهم منع الباكر من قلع الأشجار، وطلبوا من سائقه والمرافقين له الخروج من أرضهم، فأجرى المدعو نمير مكالمة هاتفية من جهازه الخلوي، وبعد حوالي عشر دقائق وصلت سيارتان إحداهما بيضاء بزجاج أسود (فيميه)، ونزل منها المدعو دريد م. شاهراً مسدساً حربياً، وبدأ بإطلاق النار على من يحاولون إخراج الباكر من أرضهم، وكذلك حذا حذوه مرافقوه في السيارتين، الذي أطلقوا عيارات نارية في الهواء لإرهاب الطرف الآخر، وسقط الأخوة الثلاثة فراس ووهيب وأيوب محمد معروف إثر إصابتهم بعيارات نارية، وقد توفي على إثرها المواطن فراس.. وحين سقوط الإخوة المزارعين متأثرين بجراحهم، لاذ مطلقو النار بالفرار. وقد أكد ضبط الشرطة وشهود الواقعة هذه الأحداث كما ذكرت تماماً.

وقد ذكر الضبط مفصلاً عن السيارة التي تم إطلاق النار منها، ورقم لوحتها، وعائديتها، وصدرت القرارات بتوقيف المدعوين دريد علي.م وغير علي.م لكنهما مازالا فارين من وجه العدالة..

وهنا نتساءل لماذا لم يتم القبض عليها حتى الآن؟! هل الجهات الأمنية عاجزة عن تحديد مكانهما وملاحقتهما؟! أم أنهما اختفيا في غياهب الوجود؟! أم أن القانون لا يطالهما؟!!

المعتدى عليهم يتحدثون..

يتابع المعتدى عليهم عرض شكواهم فيقولون: «بعد استلام جثة المغدور فراس ودفنه، بدأت مراسم التعازي واستنكر الجريمة كل قريب وبعيد، وحتى الشخصيات الهامة وعضوَي مجلس الشعب زكريا سلواية وكمال سلامة اللذين ذهبا إلى الموقع ورأوا بأعينهم اقتلاع الأشجار والتخريب فاستنكروا ذلك أيضاً. وبدأ علي م. والد المعتدين بمنصبه المعروف، يبعث لنا برسائل للتفاوض أحياناً ومهدداً أحياناً أخرى لإسقاط حقنا وسحب الشكوى، وخاصة مع رجال الدين، والكثير من المقربين لنا، الذين قالوا إن علي م. كبير وكبير جداً، ولا أحد مثله، وإنه واصل في الدولة، فالأفضل أن نفاوض ونسلم بما يمليه علينا، أو لن نستفيد شيئاً، وقال حرفياً إنه رحى تدور ستطحن كل شيء. ووضع لنا في كل مكان جاسوساً يراقب حركاتنا، من يأتي إلينا أو يذهب من عندنا».

من الذي خلق حالات الفساد والإرهاب والتشبيح هذه؟ ومن سمح لضعفاء النفوس بالاستقواء بمنصب؟ إنها حالة من حالات الفساد التي خلفتها السياسات الاقتصادية الفاسدة والمحابية للأقوياء، وإننا نطالب بمحاربة هذه الظاهرة ومعاقبة من يريد إعادة إحيائها، واجتثاثها من جذورها، تماشياً مع الرغبة والسعي الشعبي والرسمي لمحاربة الفساد والقضاء عليه، وصوناً للوحدة الوطنية الداخلية، وحفظاً لكرامة الوطن والمواطن.

■

البوكمال.. المدينة البائسة



لماذا أبناء البوكمال مهمشون؟ سؤال يطرحه أهالي البوكمال، وخاصة شريحة الشباب حملة الشهادات الجامعية وشهادات المعاهد المتوسطة، حيث يتساءلون: هل هناك قرار يقضي بعدم توظيفهم؟

إنه سؤال ينم عن معاناة حقيقية لناحية إيجاد فرصة عمل، فمثلاً لماذا تم توظيف ما لا يقل عن عشرة موظفين من خارج محافظة دير الزور، وليس من خارج مدينة البوكمال في المصرف الزراعي في البوكمال، ومن محافظات مختلفة، في ظل وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل في هذه المدينة البائسة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى؟ وهذا الأمر ينطبق على موظفي القصر العدلي في البوكمال أيضاً حيث يوجد عدد كبير منهم قد حسبوا على ملاك هذه الدائرة، وفعلياً هم يداومون في القصر العدلي بدير الزور، كذلك الأمر في مشفى الباسل، فهناك من يأتي لاستلام راتبه فقط..

مدينة البوكمال محرومة من أي فرصة عمل لأبنائها .. هذا هو السائد، فإلى متى تبقى المدينة تعيش هذه المهزلة؟

■ **البوكمال - تحسين الجهجاه**

مؤتمر التشاركية بين العام والخاص

ماذا بقي للحكومة؟

◄ **نزار عادلة**

بعد المطالبة بمساواة القطاع الخاص بالقطاع العام، أصبح القطاع العام يطالب بالمساواة مع القطاع الخاص. الذي سمح له منذ منتصف التسعينيات باستيراد السلع اللازمة للإنتاج والاستهلاك عن طريق التسهيلات الائتمانية، وبتمويل عمليات الاستيراد عن طريق قطع التصدير، وقانون الاستثمار وقوانين عديدة وأنظمة ومزايا وإعفاءات وضمانات خاصة للمشاريع الاستثمارية وتحرير التجارة.... إلخ.

بينما القطاع العام أهمل وترك لمصيره دون تطوير أو تحديث بمواجهة تحديات التيار الليبرالي الجديد مع تغييب دوره الاجتماعي بالكامل. وأصبح يعاني من غياب إستراتيجية واضحة ومحددة للصناعة، ما جعل من عملية تطويره وتحديد ملامحه المستقبلية واتجاهات نموه أمراً متعذراً. فلو أرادت الحكومة الإبقاء على القطاع العام الصناعي هذا يعني أن عليها إصلاحه وتحديث خطوطه الإنتاجية وزيادة الاستثمارات فيه، ولكن هذا لم ولن يحدث.

ما هي المشاركة أو التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

النقابي نزار ديب أجاب قائلاً: «الحكومة تخطط لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وستكون قطاعات النقل والكهرباء والطاقة والطرق والخطوط الحديدية والموانئ والمطارات والصرف الصحي والسكن الجماعي القطاعات المستهدفة، وإن نجاح تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يتوقف على طبيعة الملكية وإنما على كيفية إدارتها ودليل ذلك وجود شركات كثيرة في القطاع العام رابحة، والكثير من الدول الرأسمالية العريقة تعتمد في جانب كبير من اقتصادها على ملكية الدولة أو القطاع العام الذي يهدف إلى الاستقرار الاجتماعي. وإذا كانت الحكومة قد وضعت القطاع العام وشركاته ضمن ثلاثة نماذج رابحة وحدية وحسبي الله ونعم الوكيل، كما سماها رئيس الحكومة، فمن الذي أوصلنا إلى هذه التسمية؟ الأسباب معروفة وهي قديمة بدأت بتخفيض ميزانيات الاستثمار في شركات القطاع العام ما أدى إلى إضعافها، وكان يمكن إنقاذها قبل إيصالها للوضع المتردي. إضافة إلى حاجة الشركات لتجديد خطوطها الإنتاجية ولم تتمكن من ذلك بسبب الأنظمة التي أجبرت الشركات لتحويل فوائض أرباحها إلى وزارة المالية، ضمن خطة واضحة من الحكومة وهي سياسة التخسير لهذا القطاع تمهيداً لخصخصته.

كيف يدعم القطاع الخاص القطاع العام في مجال الخبرة والمهارة؟

هناك مؤشر على أن القطاع الخاص الذي سوف يأتي هو الأجنبي الذي سيأتي بكوادره وعماله، ونموذجه استثمارات جاك سعادة في المرافئ السورية. والخطوة الأولى ستكون الاستغناء عن كوادر فنية هامة أمضت سنوات طويلة في العمل، وإحضار عمال من الخارج، ومن بقي يتم توقيعهم على عقود عمل كما تريدها الشركة الفرنسية. فالشراكة ليست بالقطاع العام الصناعي الذي تعاني شركاته ما تعانيه، لأن هذه الشركات لا تخصخص بل تركت للاحتضار، ولكن الشراكة في مجال النفط والكهرباء والعقارات بالدرجة الأولى، وليس لأصحاب الدخول المحدودة والفقراء وإنما لشريحة الرفاه وفوق المتوسط، كما قال وزير الإسكان عمر غلاونجي مؤكداً بأن الوزارة مستعدة لتقاسم المخاطر مع القطاع الخاص.

هل فشلت السياسات السابقة المحفزة على الاستثمار في زيادة معدل الاستثمار؟

نعم، فبعد أكثر من عشر سنوات لم تحقق المعدلات التي كانت موجودة في النصف الأول من ثمانينيات أو حتى سبعينيات القرن الماضي. نجد من تجربة مرفأي اللاذقية وطرطوس أن القطاع الخاص الأجنبي، بنكهة سورية، سوف يقدم على التشاركية ولكن ليس مع القطاع العام الصناعي أو الزراعي، وإنما مع الدولة بالنفط والنقل والعقار والكهرباء والسياحة والمناطق الحرة.

هل فشلت الحكومة في الإصلاح الإداري؟

نعم أيضاً فشلت، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يكون الحديث صريحاً وواضحاً عن أسباب هذا الفشل؟ وهنا نقول بوضوح إن المشكلة الإدارية لا تتلخص بالعوامل الفنية والتقنية والعقود والفساد، بل هي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، فالإصلاح الإداري هو إصلاح سياسي أولاً، يؤكد دور القانون والمؤسسات، فلماذا لا يشير النائب الاقتصادي إلى ذلك، ليكون الحديث بشفافية وموضوعية؟!!

■

حتى الزفت.. زفت!

◄ **ميرنا ياغي**

هذه الحكاية عن حارة ما في جرمانا.. بعد عمليات الحفر والنكش الملتوية التي طالت شوارعها، وبعد وضعها على لائحة الانتظار شهوراً عديدة.. حان دور صيانتها، فاستقدمت بلدية جرمانا أحد المتعهدين المعلومين ممن يتكلم لغتها ويفكر بعقلها، وكلفته بتعبيد بعض الشوارع المقلوبة المنتظرة.

يبدأ المتعهد المتعاون عمله بترك حوالي نصف متر من كل جانب في الشارع دون تزفيت، ليقوم بعدها بإضافة مواد رخيصة غريبة عجيبة إلى خلطة الزفت، لتأتي النتيجة أخيراً مزفتة كما مقدماتها .. زفت مزفّت!

البلدية التي راقبت سير العمل خطوة بخطوة بدت فرحة بما تم إنجازه، أما الناس الذين كانوا ينتظرون أن تصبح الشوارع طبيعية بالنسبة للسيارات، سهلة الارتياد للأرجل والأقدام التي تقعرت، والأحذية التي تشوهت لفرط الحفر والمطبات؛ فأصيبوا بالخيبة..

المهم أن الشوارع قد تم تعبيدها، والأهم أن أصحاب الشأن أثبتوا جدارتهم بعدم تركهم سنتيمتراً واحداً يفلت من جيوبهم... فتبارك زفتنا بهم...وليتباركوا بزفتنا!

■

وزير.. ومدير.. ومدرسة مهملة

تقدم طلاب مدرسة برهان الدين شمدين بدمشق بشكوى يطالبون فيها مديرية تربية العاصمة بتأمين النظافة والخدمات الصحية، وخاصة دورات المياه العاطلة عن العمل، للمدرسة بالسرعة القصوى.

عدد طلاب هذه المدرسة الإعدادية /١١٠٠/ طالب، وعدد الكادر التدريسي أكثر من /٦٠/ ما بين مدرس وإداري، بينما لا يوجد سوى مستخدمين اثنين، وفعلياً هناك واحد يقوم بعمله أما الآخر فقد أكله الذئب!

تقول الشكوى أيضاً: «ما أثّر بأنفسنا أكثر هو قرار وزير التربية بإقالة مديرنا الذي يعد من أنجح المدراء في عمله»، ويستشهدون هنا بنسب النجاح في الشهادة الإعدادية حيث بلغت في عام ٢٠٠٧ /٩٤٪/، وفي عام ٢٠٠٨ /٩٦٪/، وفي عام ٢٠٠٩ /٩٧٪/، ومذكرين بانضباط المدرسين والطلاب.

قاسيون تثني على موقف هؤلاء الطلاب، وتطالب معهم وزير التربية بالعدول عن قرار إقالة المدير، أو إعلان سبب إقالته وحجم الخطأ الذي ارتكبه..

■

احتفال حاشد في القامشلي في ذكرى تأسيس الحزب الشيوعي السوري

ضمن احتفالات لجنة محافظة الحسكة لوحدة الشيوعيين السوريين، أقيم في حي الكورنيش بمدينة القامشلي احتفال شعبي، حضره المئات من الشيوعيين وأصدقائهم، وممثلو القوى السياسية السورية من عربية وكردية وآثورية.



قدم للحفل الرفيق محمود عثمان قائلاً: حملوا راياتهم وانطلقوا، يبشرون بعالم آخر، عالم بلا استغلال وظلم، عالم بلا حروب، عالم لا يستقوي فيه أحد على أحد، لم يخشوا في قول الحقيقة لومة لائم، غايتهم إنسانية الإنسان بغض النظر عن دينه وجنسه وقوميته، هدفهم تكامل الصفحات النيرة في ثقافات جميع الشعوب.. إنهم الشيوعيون، حملة المبادئ الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية.. نعم، انطلق الشيوعيون السوريون كامتداد لحركة عالمية قبل خمسة وثمانين عاماً في مثل هذا اليوم بالتحديد، يحاولون تطبيق الماركسية على الظرف السوري الملموس.. انخرطوا في النضال الوطني حتى سمي الحزب بحزب الجلاء، دافعوا عن مصالح الفقراء حتى سمي الحزب بحزب الخبز، نظموا العمال والفلاحين في تنظيمات جماهيرية حتى سمي حزب العمال والفلاحين..

بعدها ألقى الرفيق عبد الرحمن أسعد كلمة الشيوعيين القدامى..

ثم ألقت الرفيق أحلام إسماعيل كلمة النساء الشيوعيات قائلة:

إننا ندرك تمام الإدراك أنه لاتسود العدالة إلا في ظل نظام اشتراكي، ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان وشعب لشعب وأمة لأمة، ولا يتحقق هذا إلا بسيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج باعتبارها خلفية كل البلايا، وكل الدم البشري المهدور عبر التاريخ. وفي ظل هذه الأنظمة الاستغلالية يعاني نصف الجنس البشري (النساء) من اضطهاد مزدوج، فمن جهة اضطهاد الطبقات المستغلة، ومن جهة وطأة العبودية البيتية حيث يرهقها العمل الأكثر وطأة وثقلا عمل المطبخ.. إن المرأة السورية لن تنسى بأن الحزب الشيوعي هو أول قوة سياسية ناضل من أجل حقوق المرأة السورية، وشكل رابطة النساء السوريات لتكون حاضنة المرأة السورية في نضالها الوطني والاجتماعي..

ثم قدم الصديق الشاعر محمد المطرود نصاً أدبياً، واستهل كلامه قائلاً: غير هواي الشيوعي ما يجمعني بالشيوعيين هو العلم الوطني السوري..

كلمة لجنة محافظة الحسكة ألقاها الرفيق عصام حوج قال فيها:

..أول ما نقوله في رحاب هذه المناسبة هو إننا نوجه التحية إلى كل من وضع لبنة في بناء الحزب،... وذلك من حق الرجال على الرجال لأن ما هو بديهي اليوم من مفاهيم ومواقف وقيم لم تصبح كذلك بمحض المصادفة، ولم تكن منحة من أحد، بل استلزم الكثير من التعب والملاحقة والاعتقال والتعذيب وصولاً إلى التذويب بالأسيد، فمن ذا الذي تجرأ على طلب توزيع الأرض في زمن سطوة الإقطاع وجبروته؟ ومن الذي أسس النقابات ودعا إلى حرية الرأي والتعبير في عز قوة الديكتاتوريات؟ ومن الذي حارب الظلامية والجهل والتخلف والعادات البالية عندما كانت مهيمنة؟ أليس الحزب الشيوعي هو أول حزب ناضل من أجل كل ذلك، ورسخ هذه المفاهيم وجعلها جزءا من ثقافة قطاعات واسعة من الشعب السوري رغم نعيق غربان المستغلين ونفاق المنافقين وتجار السياسة؟! اتهموا الشيوعيين بالجنون.. اتهموهم بالكفر والإلحاد، سلطوا عليهم المباحث والمخابرات، اتهموهم بالعمالة.. كم طاغية أعلن نهاية الحزب الشيوعي.. ولكن الجميع خسر الرهان، وأصبح الحزب قوة سياسية لا يمكن لأي قارىء منصف لتاريخ سورية الحديث أن يتجاهله. نعم من حق الرفاق على الرفاق، ومن حق الرجال على الرجال أن نوجه التحية إلى فؤاد الشمالي ويوسف يزبك وناصر حدة وأرتين مادويان، ونقول لكل رفاق الزمن الصعب إنه الآن في البلاد وعلى خطاكم عشرات الآلاف من الشيوعيين، وإن فرقتهم الأنانيات والمكاسب والمصالح لبعض القيادات، لا بل يحمل الكثير من أفكاركم مئات الآلاف من الوطنيين الشرفاء في مدن وقرى الوطن، وإن كان هناك من يمارس التزوير وينكر نضالاتكم..

وبعد أن تحدث عن التراجع الذي رافق الحركة منذ عقود قال: إن الماركسية اللينينة وبما تمتلكه من أدوات معرفية، وخبرة عملياتية هي أكثر المدارس الفكرية قدرة على تفسير ما يجري في العالم وتغييره. ومن هنا فإن وجود حزب شيوعي قوي وفاعل على الساحة الوطنية السورية ضرورة وطنية وطبقية وتعبير عن حاجات الشعب السوري، وأهدافه الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، وهذا ما دأبت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين على العمل من أجله خلال السنوات الماضية. إن الاحتفال بالنسبة لنا يعني من جملة ما يعني، العمل على استعادة الدور الوظيفي للحزب، ومن هنا كانت دعواتنا ومبادراتنا لوحدة الشيوعيين السوريين وبناء حزب قادر على لعب الدور اللائق به في المرحلة الراهنة دون أن يكون ملحقاً بأحد، يستمد قوته من جماهير الشعب الكادح. حزب يستطيع مواكبة التطورات الجديدة في ظل الأزمة التي تعصف بالمراكز الرأسمالية والتي تبشر بتطورات تاريخية انعطافية على المستوى العالمي وبروز أنظمة جديدة، فالرأسمالية منذ استفرادها بالهيمنة على العالم لم تحل أية مشكلة، واستنفدت دورها، والعالم سيشهد في الأفق المنظور بنية جديدة، والحل حكماً بأنظمة اشتراكية جديدة تستفيد من تجربة الماضي وما اكتنفها من أخطاء.

ثم تطرق إلى ما يتعرض له المواطن السوري في ظل السياسات الليبرالية وقال:

إننا نشد على يد النقابات العمالية، واتحاد الفلاحين وكل الشرفاء في جهاز الدولة وخارجه في نضالهم من أجل الحفاظ على المكاسب الاجتماعية: ونقول: لقد آن الأوان لأن يعلو الصوت أكثر فأكثر، وبأساليب أكثر فاعلية ضد الخصخصة وقوى السوق الكبرى ومراكز الفساد التي أكلت الأخضر واليابس وتتصرف بالثروات وكأنهم ورثوها عن آبائهم..

ودعا إلى الكف عن كل مظاهر التمييز على أساس القومية والجنس والدين، وضرورة إصدار قانون عصري للأحزاب وقانون مطبوعات، وحل مشكلة الإحصاء الاستثنائي، ولاسيما أنها حظيت باجماع وطني بدءاً من السيد ر ئيس الجمهورية ومرورا بالقوى والشخصيات الوطنية وانتهاء بالجماهير الشعبية، ومنح الحقوق الثقافية والمدنية لأبناء الأقليات القومية.. ودعا إلى وحدة نضال حركات التحرر في الشرق العظيم العربية والكردية والتركية والإيرانية على أساس وحدة المصالح والإقرار بحقوق الجميع ضد مشاريع الفوضى الخلاقة التي تحاول ضرب الكل بالكل للتحكم بالكل.

ثم كرمت لجنة المحافظة عدداً من الرفاق القدامى وهم:

الرفاق: يوسف عيسى، إبراهيم اسحق، كريغو أبو الياس، والرفيق دحام..

وتم قراءة برقية المنظمة الديمقراطية الاثورية.

ليبدأ بعدها الحفل الفني الذي قدمه الرفيق أبو مكسيم - فرقة السنابل، حيث تم إنشاد العديد من الأغاني التي تفاعل معها الجمهور.

هذا وأقيمت ندوات سياسية في كل من رأس العين والحسكة وعامودا.. والأنشطة ما زالت مستمرة في مختلف لجان المدن على شرف الذكرى..

■■

الحكومة تؤخر «الدعم» لتأخُّر محاسبتها!

سجلت مسألة إقرار الحكومة لآلية دعم المازوت حضوراً لافتاً في الصحافة المحلية، وعلى ألسنة الكثيرين من المحللين الاقتصاديين، والمهتمين بالشأن العام. وبعيداً عن الآليات المقترحة ومدى جدواها، كان اللافت هذا التأخر غير المفهوم وغير المبرر في إقرار آلية الدعم، حيث وصلنا الى أبواب الشتاء، ولم يفهم «مستحقو الدعم» بعد الآلية التي سيصلهم فيها حقهم هذا، مع تشكيك بعضهم بإمكانية وصوله أصلاً..



ولقد تمت مناقشة مسألة التأخر هذه على عدة مستويات ومن زوايا مختلفة، ولكن واحداً من أخطر المستويات التي يجب أن يتم نقاشها هو المستوى القانوني والتشريعي.

فالحكومة بوصفها السلطة التنفيذية في البلاد، والقيّمة على تنفيذ القوانين، والخطط والمشاريع الاقتصادية والانمائية سواها، يقع في مقدمة مهامها إصدار ما يلزم من قرارات بناء على نصوص الدستور والقانون، في الوقت الملائم والمناسب، بحيث تتم المحافظة على أعلى فعالية ممكنة عند وضع هذه القرارات موضع التنفيذ. وفي حال تأخرها في إصدار القرارات اللازمة فإنها تكون مسؤولة عن أية نتائج سلبية قد تنشأ عن هذا التأخير.

وإذا لم يكن ثمة نص يلزمها بوقت معين في إصدار قراراتها، فليس معنى ذلك السماح لها بالمماطلة وهدر الوقت في إصدار ما يلزم من قرارات. وربما يكون من بين الأسباب الرئيسية لهذه المماطلة، عدا ارتباكها وعقم تخريجاتها لقراراتها أحياناً، غياب آلية حقيقية في محاسبة الحكومة على تقصيرها، وفي إلزامها بالتقيد بضرورة عدم التأخير في إصدار القرارات، بعد أن تكون مقدماتها الضرورية، وخلفياتها الدستورية والتشريعية والاجتماعية جاهزة ومكتملة .

والحقيقة أن هذا الإلزام للحكومة لا يمكن أن يكون في ظل مفاهيم فصل السلطات، والدولة الحديثة إلا من خلال رقابة المجتمع على هذه الحكومة وأسلوب عملها، وإن الآلية القانونية والدستورية الأبرز لهذه الرقابة هي مجلس الشعب بوصفه السلطة التشريعية والممثل لإرادة الشعب.

ولعل هذه الرقابة المقررة دستورياً وقانونياً، هي ما دفع الحكومة الى ذلك السلوك الغريب في العمل على إقرار آلية دعم المازوت خارج مجلس الشعب. ولكن مناقشتها لهذه الآلية خارج جدران المجلس لا يمكن أن يعني بحال من الأحوال، شل قدرة المجلس على إلزام الحكومة بإصدار القرار اللازم في موعده المناسب. والحق أن مجلس الشعب قد أعطى هذه المسألة حقها من النقاش، وطالب العديد من أعضائه بإقرار آلية توزيع الدعم بأسرع ما يمكن، ولكن غاب الدور الحقيقي لمجلس الشعب، وغابت معه الآليات التي منحها القانون لمجلس الشعب، كي يتمكن من خلالها من إلزام الحكومة بتلبية متطلبات الشعب. فإذا كانت الحكومة قادرة على التسلل والمماطلة وتأجيل إصدار قرار كهذا بقدر ما تشاء، فأين هو دور مجلس الشعب بوصفه السلطة التشريعية، وبوصفه ممثل الشعب والمعبر عن حاجاته والمؤتمن على مصالحه؟.

إن هذا التجاوز الخطير الذي ارتكبته الحكومة لما يفرضه عليها واجبها في تنفيذ القوانين والتشريعات التي أقرت الدعم الحكومي للفئات محدودة الدخل، ومن خلال المماطلة والتأجيل غير المبرر، وهذا التقصير في فرض الالتزام على الحكومة من مجلس الشعب، يشير دون شك الى خلل خطير في التركيبة الدستورية والقانونية في البلاد، وإن الطريق الوحيد لإصلاح هذا الخلل هو استعادة الدور الحقيقي لمجلس الشعب بوصفه المخول بمنح الثقة للحكومة، والمخول بسحبها إن لزم الأمر.

■ **نجوان عيسى**

تأمين وفق الأهواء

وصلتنا شكوى من المواطن بطي السلامة، وهو نقابيٌ عمالي سابق ومدير المعهد النقابي بدير الزور حالياً، على إحدى شركات التأمين، وهي (شركة الثقة)..

تقول الشكوى:

في شركة السلطان لبيع سيارات الشام بدمشق، وفي النافذة الواحدة يجري التوقيع على عقد التأمين الشامل مع شركة الثقة السورية للتأمين، وبنوده واضحة، ومنها الإقرار بنسبة تحمل سنوية والتأمين الشامل لكل أعطال المركبة من جراء الحوادث، لكن يجري التكيف بذلك وفق رغباتهم ودون التزام ببنود العقد، ومنها على سبيل المثال:

نسبة التحمل كانت في السنة الماضية ٣٠٠٠ ليرة، وفي هذا العام جرى تخفيضها إلى ١٠٠٠ ليرة فقط!؟

التأمين الشامل لكل أعطال المركبة أثناء الحوادث، لكن تقوم الشركة بتفسير بعض الأعطال على مزاجها ومزاج العاملين فيها بأنها أعطال ناتجةٌ عن سوء التصنيع، ككسر الزجاج مثلاً، أو النابض (الراسور) للتهرب من القيام بالإصلاحات أو دفع ثمنها، ولو فرضنا أن لديها هذه الخبرة العالية التي تفوق الشركة المصنعة، لماذا لا تقدمها للشركة المصنعة لسيارات الشام للاستفادة منها حتى لا يتخسر المواطن، أو تتعرض حياته للخطر بسبب هذه الأعطال أم أنّ حياة المواطنين غير مهمة بالنسبة لها، وإنما المهم الأرباح فقط!؟

نسبةٌ عاليةٌ من العاملين في فرعها بدير الزور غير مؤهلين، ولا يملكون الخبرات اللازمة، وهذا ما اتضح من خلال التعامل معهم، كما أنهم يتعاملون مع حرفيين محددين في المنطقة الصناعية لتصليح الأعطال، ويلزمون صاحب المركبة المؤمنة بهم، رغم أنّ عملهم ليس بالمستوى المطلوب!؟

وأخيراً يتوجه المشتكي بسؤال لمن رخّص لهؤلاء قائلاً: يجب أن تضعوا وتضمنوا حقوق المواطنين وسلامتهم أولاً. وعلى شركات التأمين هذه أن تُقدم على الأقل ما تضاهي شركة التأمين الوطنية (العامة) بما تقدمه من ضمان وخدمات ومواصفاتٍ، إذا لم نقل أفضل، لا أن تقوم بعمليات نصبٍ واحتيالٍ ومراوغة!!

نعتقد أنّ الشكوى واضحة ولا تحتاج إلى تعليق سوى أن نتساءل من خلال الوقائع: هل هذه الشركات (ثقةً) لأن تعمل مستفيدة من القوانين، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين!؟ ومن الذي يضبط عملها ويحاسبها ويراقب طبيعة تعاملها مع الناس؟

■ **مراسل قاسيون**

عدادات إلكترونية لناس وناس

قامت مديرية كهرباء إدلب مؤخراً بتبديل العدادات الكهربائية القديمة بعدادات إلكترونية حديثة، وهذه خطوة جيدة، وكان الناس بانتظارها في مختلف أرجاء المحافظة!

ولكن الذي حصل في قرية كنصفرة التابعة لمحافظة إدلب شيء يدعو للاستغراب، فقد ساد منطق التمييز في استبدال العدادات، حيث تم منح بعض العدادات الكهربائية لأناس مصطفين بنسب قليلة، وحجب هذه الميزة عن آخرين، إذ راح عمال الكهرباء يستبدلون من ثلاثة إلى أربعة عدادات فقط في كل حارة، بشكل منتقى، دون أن يشرحوا لأحد معاييرهم أو اعتباراتهم في الانتقاء.

من المعروف أن العدادات الإلكترونية الحديثة يصعب التلاعب فيها، سواء من المشتركين أو الموظفين، وهذا ما يجعل معظم الناس يرغبون في تركيبها بمنازلهم، ولكن السؤال: لماذا لا تبدل لكل المشتركين؟

يبقى أن نذكّر إنه لمن غير المعقول أن تصل قيمة فاتورة كهربائية لمواطن فقير لا يوجد في منزله سوى نيون ونواسة وتلفزيون وبراد بردى وغسالة عادية إلى أكثر من (٢٥٠٠) ليرة عن دورة واحدة، بينما نجد مواطنين آخرين بيوتهم تحولت لورشات تعمل على الكهرباء، ولا يدفعون نصف أو ربع هذا المبلغ..

ونسوق مثالاً هنا، فالمواطن (ح.ص) من كنصفرة، يملك محلاً لتصنيع الحدادة الأفرنجية، ومع ذلك لا تتجاوز قيمة فاتورته الكهربائية حد الـ(٢٥٠) ليرة، ناهيك عن مشتركين كثر من أصحاب المحلات التجارية والصناعية لا تتعدى قيمة فواتيرهم الـ٥٠٠ ليرة في أكثر الأحيان.. فما السبب يا ترى؟!

■ **فهد الحمدو**

مدينة منبج مصابة بالشلل

لم يعقد المكتب التنفيذي لمجلس مدينة منبج في الأسابيع السبعة الماضية أي اجتماع لأسباب غير معروفة.. وبالتالي فإن مصالح وأعمال المواطنين في مدينة منبج المتعلقة بمجلس مدينتهم، ما تزال معطلة منذ نحو شهرين..

من البديهي التذكير، والحال كذلك، أنه مهما كانت الأسباب التي تعيق اجتماع المكتب التنفيذي، فلا يجوز أن تتوقف مصالح المواطنين أو تتعرقل لأسباب لا علاقة لهم بها، فمن المعروف أنه في ظل ظروف من هذا النوع، لا يمكن لمعاملة سواء كانت تتعلق بعدادات المياه أو الكهرباء أو رخص البناء أو معاملات نقل الهاتف.. إلخ.. أن تخرج من مبنى البلدية حائزة على توقيع أصحاب العلاقة.

إن أهالي مدينة منبج يناشدون المسؤولين عن الأمر في وزارة الإدارة المحلية، ومحافظة حلب، حل هذا الموضوع دون تباطؤ أو تلكؤ، ومحاسبة المقصرين، والإيعاز الفوري لعقد اجتماع مجلس مدينة منبج ومكتبه التنفيذي ليتسنى للمواطنين تسيير أعمالهم.

م. أبو عذاب

مطبات

الأيام العائمة

دمشق يبللها المطر، منذ وقت لم تغتسل من هباب السيارات والغبار والمشاريع المتكررة في شوارعها، الشجر عاد إلى لونه، رائحة الأرض تخلصت مما علق بها من أفعالنا وأعمالنا، الهواء الساكن يكاد يفتح صدرك المغلق بالنيكوتين والتوجس.

رغم كل هذا الفرح السري، وهذا الانتعاش الخارج عن لهاث التساؤل عن الدعم وقرارات الحكومة المنتظرة، رغم ذلك لا بد من انتكاسة تحيل الاغتباط المسروق إلى خيبة.

الطرقات التي تقود الذاهبين إلى بيوتهم، الطرقات التي يدفع الناس الضرائب لقاء أن تصح عليها التسمية، الطرقات غرقى، والناس يحاولون الوصول إلى من يقلهم إلى بيوتهم دون بلل.

من قلب دمشق إلى السومرية مشوار مبلل يحتاج إلى أكثر من ساعة، بحيرات تجمعت في الأنفاق التي تفاجأت بالمطر، الساحات تفيض على جوانبها، والسيارات تزحف كسلحفاة في الماء الذي لم يجد منفذاً ليغادرها.

في السومرية الناس المبللين تذكروا ساعات الانتظار التي كانوا يقضونها من أجل مقعد يحمل جسدهم إلى البيت، حيث لا دفء ينتظرهم، فالحكومة ما زالت تدرس كيف ستدفع لهم العشرة آلاف ليرة قيمة الدعم.

من باب الكراج إلى أمام المحلات التي استظل البعض بها طابور من البشر العالقين، السيارات التي تدور لتصل إليهم عالقة في بحيرة الماء أمام إشارة مدخل السومرية، هناك حيث الشرطة وصهريج المحافظة يحاول شفط ما يمكن من الماء المتجمع، وورشة تحاول جاهدة فتح ما أغلقه الإهمال من مصبات الصرف، ومحاولات من المواطنين والشرطة لإخراج السيارات التي انطفأت محركاتها، والبعض يصدر تمتمات غاضبة.

في هذا الانتظار الطويل فسحة (لفش) القهر، ماذا كانت تفعل هذه الورش في الصيف؟ ماذا كانت تفعل المحافظة التي تصدر التصريحات عن حجم أعمالها، مشاريعها المنفذة، خططها المستقبلية، ندواتها، اجتماعات مكتبها التنفيذي؟ الأشهر الطويلة من الحفر والنبش في الشوارع، لافتات متعهدي مشاريعها (نحن نعمل لأجلكم.. نأسف لإزعاجكم)، إعادة تعبيد الشوارع ثم حفرها مجدداً من أجل توسعة مشاريع المياه والصرف الصحي والهاتف والكهرباء، مشاريع البنية التحتية التي يفضحها حسب تصريحات الأرصاد الجوية ٢٠ مم من الماء السماوي، ماذا لو كانت عاصفة صغيرة؟ ماذا لو كان إعصاراً؟ ماذا لو استمر المطر بالانهمار أكثر من ذلك.

في ريف دمشق كان الوضع أشد سوءاً، الأمطار كانت أكثر غزارة، وللأمانة ما يخفف وطء السيول الجارفة هو تواجد محافظ دمشق في الأماكن المتضررة، على الأقل هناك من يسأل، كبير مسؤولي المحافظة يهتم.

في ريف دمشق تقطعت الطرق في خان الشيح ودروشا، وفي قطنا دخلت مياه الصرف الصحي بيوت الناس، وغرق الدواء في مستوصفها، والبلدية بفوج إطفائها في إجازة مزاجية، الإطفائية معطلة لذا تم الاستعانة بواحدة من داريا، واعتبر رئيس مجلسها المحلي ما خربته الأمطار من خير الله، ولم يذكر المشاريع الخائرة التي سببت الأضرار، ونسي المستفيدين من تنفيذها بهذا الشكل السيئ، وكأن خير الله يعفي الجميع من مسؤولياتهم.

الملاحظة التي تلفت الانتباه هذا العام أن المطر لم يدفع الناس للتجمهر أمام الكازيات، منظر أرتال الكالونات البلاستيكية ما زال غائباً حتى الآن، يقول الناس إنهم ينتظرون الدفعة الموعودة من الدعم المالي، وأن ليس بالإمكان شراء الكالون سعة ٢٠ لتر بـ ٤٠٠ ليرة سورية، وحكاية (تمشية الحال) لم تبعث الدفء في بيوتهم، والبعض سيضطر لسرقة خط كهرباء، وماذا سيفعل لو انقطعت الكهرباء، يجيب أبو علي الذي لن يحصل على الدعم لأن لديه ما يشبه سيارة موديل السبعينات: النوم باكراً وإسدال اللحاف الصوفي ريثما يفرجها الله.

المطر كما كل الأشياء التي كانت تثير الفرح.. لم يعد كذلك.

■ ع.د

«شبح» يعمل بيننا.. من يصنع العاهات في شوارع العاصمة؟



◄ عبد الرزق دياب

من كلية الحقوق في البرامكة امتداداً حتى وكالة سانا، فوق جسور المشاة المنتشرة في أقدم عاصمة مأهولة بالتاريخ، على الطريق الممتدة أمام مدرج الجامعة وصولاً إلى المتحف الحربي، في نزلة الحلبوني وصولاً إلى محطة الحجاز، على طول شارع النصر وأمام القصر العدلي ومدخل سوق الحميدية، ثمة أسواق وحياة، وبشر يمارسون ارتزاقهم اليومي، الأحوال الاقتصادية السيئة والتنامي المرعب لما يسمى باقتصاد الظل يشكلان حالة حراك هناك.

المشهد اليومي لبائعي الدخان المهرّب، ألبسة البالة، الكعك بأنواعه، الحلويات الشعبية، الفواكه، مواسم من المنتجات في اليوم الواحد تعبرها أثناء مرورك السريع، لكن الأشد فظاظة منظر المتسولين وهم يجوبون المكان.

منذ أسابيع قليلة والمنظر يتكرر يومياً، يشير إلى ظاهرة جديدة علينا، ثمة أطفال مقطوعو الأرجل من الجنسين يفترشون الرصيف، نداء توسل موحد يخرج من الأفواه الصغيرة، وأطفال أصحاء يدورون بينهم، ثمة رابط يجمع كل هؤلاء.

«زيطة» يهرب من الرواية إلينا

لابد أنك بعضكم يتذكر صانع العاهات المصري زيطة، الشخصية المميزة في إحدى روايات الكاتب نجيب محفوظ، زيطة الذي يصنع العميان، ومقطوعي الأرجل والأيدي، سيخ الحديد المحمر من شدة الحرارة وهو ينغمس في عين طفل سيذهب للشارع من أجل استدرار العطف والإحسان.

الأطفال الذين يتمددون في شوارع دمشق وزواياها وعند المفارق، يتشابهون في عاهاتهم، ولكن مع تعديل طفيف في القدم المقطوعة، إما اليسرى أو اليمنى، ويكاد يخالجك الشك في كونها مقطوعة، ربما ربطتها يد خبيرة، وليس بالإمكان تفحصها عن قرب، خشية أن تجرح مشاعر الولد المعاق إن صحت إعاقته.

ثلاث فتيات يشبهن بعضهن، كأنهن شقيقات، تطغى الإعاقة على الفوارق الشكلية بينهن، وولدان آخران يتمدد أحدهما تحت عمود الكهرباء في الطريق المواجه لوكالة سانا، ترافقه بضع فتيات لا تتجاوز أعمارهن الأربع سنوات، الفتيات الصغيرات حافيات، مغبرات، مرتجفات. تتشابه أيضاً الروايات التي يسردها الصغار عن أسباب تسولهم، الأم متوفية غالباً، والأب متزوج من أخرى قاسية وظالمة على الأرجح، أما من أين أتوا؟ فمن كل محافظات وقرى البلد، كما أنهم ليسوا ببراءة جيلهم أو بسذاجة من في مثل سنهم، أولاد علمتهم الشوارع لغتها الناضجة المشوهة.

هروب دائم

ممنوع الاقتراب والحديث.. تبدو هذه الجملة التي تختصر أشياء كثيرة وعميقة هي وصية الراعي لهؤلاء المتسولين: إياكم والحديث مع أحد، خصوصاً الإجابة على الأسئلة التي تحمل تساؤلات عن الأهل، مع من تعمل؟ كم، وماذا تجني في يوم التسول؟ كونها أسئلة قد تفضي إلى معرفة من وراء هذه الأجساد الملقاة على أرصفة دمشق.

إحدى الفتيات الصغيرات بدأت تستجيب لأسئلتي، قالت إن اسمها ريما وهي من ريف حلب، أبوها متوفى وأمها متزوجة من رجل لا يعمل، وهو يقوم بضربها إذا ما جاءت في المساء دون نقود، تنام مع أخ يصغرها في غرفة فقيرة، قالت: أنام أنا وأخي على حصيرة في بيتنا.

يبدو الرجل الذي لا يعمل وهو زوج الأم، هو من دفع تلك الفتاة إلى الشارع، في اليوم التالي ركضت الصغيرة فقد فعلت الـ٢٥ ليرة فعلها السحري، ما جعل إحدى الصغيرات التي في سنها تقترب بخجل مني، سألتها مباغتاً: هل أنت صديقة ريما؟ قالت دون ارتباك: من ريما؟ الذي بدأ يتضح، لقد خدعتني الصغيرة وقد كذبت عليّ بسهولة، أين تسكنين؟ قالت: في الدحاديل.. فجأة تدخلت من تدعى ريما، وسحبت الصغيرة هاربة بسرعة.

الصغيرتان من الفتيات اللواتي يترددن على المعاقات الأكبر سناً، وقد بدأتا بمراقبتي عن بعد، كأنهما توجستا أمراً خطيراً، أو أن أحداً ما كان وراء موقفهما المريب.

تحت عمود الكهرباء

الساعة تقترب من السادسة مساء، البرد يلف المكان، وحركة المشاة تقل، وانفرج المكان عن صبي يبلغ حوالي العاشرة من عمره، يمد الولد قدماً واحدة أمامه، أما الأخرى فانحسرت داخل فردة البنطال، ربما مقطوعة، أو ملفوفة لاستدرار الشفقة، في حضن الولد خرقة كانت بيضاء ملقاة كصحن، رميت القطعة النقدية، انطلق دعاء خفيض من فم الصغير.

ما اسمك؟ يجيب دون تلكؤ: خالد، من المنطقة الشرقية، رحلنا منذ سنة إلى الشام، أسكن في غوطة دمشق، أمي تعمل في الزراعة، ووالدي مريض، نحن سبعة أولاد وابنتان..

من أين نعيش؟ سرد الولد قصة واضحة ومقتضبة كأنما حفظها بملل عن ظهر قلب.. لكن يا خالد هل تعرف بقية الأولاد في الشارع؟ قال الولد: لا والله، هؤلاء يعملون مع رجل كبير... مهنتهم، لهم نسبة، مشردون، أنا وصلت إلى الصف الخامس، هؤلاء مشردون.

تحت عمود الكهرباء بقي خالد أكثر من ساعتين قضيتهما في الدوران.. أما هو فممدد تحت العمود.

أمام باب الجامعة

في الظاهر ليس تسولاً ما يمكن أن نطلقه على بعض الأعمال التي يمارسها مجموعة من الصبية الصغار المتناثرين على زوايا العميقة للأرصفة.

أمام باب جامعة دمشق- مشفى الجلدية، يقعد ولد وراء ميزان الكتروني، في أغلب الأوقات لا تستطيع أن ترى لون عينيه، يدان صغيرتان تحملان القطع النقدية، من فئة الليرتين إلى فئة الخمس والعشرين ليرة، ترمي العشر ليرات بعد أن يدور عقرب الميزان تخرج اليد الصغيرة من الجيب بارتعاش، يمد لك قطعة الخمس ليرات، دعها لك.. صوت خفيض ينبعث من الجسد الواهن البردان أو المحرور.. شكراً.

في شارع الثورة طفل آخر يتحرش بالمارة.. (وزّن حالك).. خمس ليرات يا معلم، عينان تراقبان المارة.. لا تستعطفان أحداً، عينان تريدان الحياة بقوة.

في الحالتين ثمة مشكلة في صنع رجل سيكون ذات يوم في الطريق، ربما سيكون الخجول متسولاً يردد دعوات الاستجداء، أو نشالاً.. لكن عينَي ذلك الطفل ستولد سارقاً فظاً، أو قاتلاً صنعته القسوة التي تنمو في الشوارع دون خجل أو خوف.

إعاقات جديدة

ألا يشكل اقتصاد الظل الذي يشكك وزير المالية في نسبته، أو بالأحرى في الأرقام التي توردها الصحافة والتقارير الاقتصادية، لكنه يؤكد في تصريح أخير أنها لا تتجاوز الـ٪٣٠ من اقتصادنا الذي يقوده الفريق الاقتصادي الذي يأمل بأن يصل بالسوريين إلى اقتصاد مفتوح فيه الخلاص بنهاية الخطة الخمسية العاشرة المنتهية مدتها قريباً.

في المساء والظهيرة والصباح، في كل الفصول، الشوارع الدمشقية على اختلاف مستواها الاجتماعي والاقتصادي تكتظ بالباعة المتجولين، البسطات، طالبي العمل، فتيات يبعن الكتب غير الرائجة، مساحيق التجميل، عبوات الشامبو.. في البيوت، المحلات، وحتى الحدائق.

عند الفجر.. باعة الكعك والحليب، الشاي والميلو، على الدراجات والسيارات الصغيرة في الكراجات، في زوايا الطرق الرئيسة، وفي الأزقة... قبل أن يبدأ الصباح يلملم بعضهم وظيفته الليلية.. بانتظار وظيفة النهار، وظيفة الدخل المحدود.

طلاب جامعيون.. في المطاعم يقترب منك النادل، ثمة علامات الأدب لا الدماثة التي تقتضيها المهنة، في أكثر من حوار عابر.. إنها سنة التخرج، أما الذين يبحثون عن عمل عابر في سوق الهال يمكن أن تجد بعض القادمين من مدينة درعا، ثمة إيجار آخر الشهر لغرفة يسكنها ثلاثة شبان.. مصاريف الجامعة، وفنجان قهوة في كافتريا الجامعة.

في بعض المحلات التي تحمل أسماء لامعة وأجنبية، في بعض المراكز الثقافية.. فتيات حملن الحلم، ورضين بمهنة احتكرها الرجال، ربما في فيلم أمريكي يمكن أن تجدها... نادلة.

الصحافة الخاصة والحكومية، المواقع الالكترونية أو ما تسمى الصحف الالكترونية، مؤسسات الإنتاج، الفضائيات الخاصة، الفضائيات طور الإنشاء، دور النشر... ثمة مثقفون، صحفيون، كتاب دراما، شعراء، مذيعون، موهوبون، بشر يتدافعون للحصول على وظيفة.. دخل (شو ما كان)، أعمال لا تتناسب مع مواقفهم ومخزونهم المعرفي والأخلاقي، أعمال رفضوها ذات يوم، فرصة عمل من أجل الحياة.

عيادات الأطباء، شركات الطيران، الشركات الخاصة التي لا تحمل لافتات، دوام على دفعتين، تحرش المدير، معنى لفظة سكرتيرة في عالم ثالث يضج بعفن الرذيلة المُنتَجة في أماكن مشابهة.

أسماء كبيرة في الوسط الصحفي، مدراء وأمناء، محررون، متدربون، موهوبون من خارج الوسط، آلاف قليلة آخر الشهر، وفي أغلب الأحيان لا تدخل هذه القلة الجيب لشهور طويلة.

كومبارس يجلس في مقهى يتبع لفندق، يتحدث بصوت مرتفع عن أدواره، مجموعها على مدار سنوات العمل لا يتجاوز ساعة دراما.. ربما يكون أحد الحاضرين يحضّر لعمل جديد.

تصريحات.. خارجنا.. خارجهم

لم تزل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتحدث عن مكاتب التشغيل التي تحقق الفرص الكبيرة لجموع الشباب الذي يحلمون، ولو دون أمل، ببيت صغير وزوجة، وتتحدث عن دور الإعاقة والعجزة والمسنين، وتحاول جاهدة كجزء من عقلية الفريق الاقتصادي القول بأن لا فقراء في سورية.. هناك محدودو دخل وحسب، وأن قانون العمل يجب أن يحقق العدل من خلال العقد شريعة المتعاقدين، وأن صاحب العمل مسكين مثل العامل، وأن فندق الفورسيزن مثل أي عامل يطرده ويرميه وأولاده في الشوارع الرحبة.

لم تشهد شوارعنا الحميمة هذا الكم من المتسولين والمعاقين، ولم يتجرأ (زيطة) السوري على ممارسة صناعة الإعاقة لولا أن رأى جموع المعاقين الذين تم صنعهم أمام مرأى الفريق الاقتصادي في زمن قياسي.

لهذه الأسباب

في الطابق الرابع تستأجر امرأة مع رتل من الأولاد شقة متواضعة، الصغار جميعهم خارج المدرسة، وزارة التربية التي لم تعد ملزمة بمنع التسرب، الوضع الاقتصادي المهلهل، سيدفع بالرتل الذي ينام على حصير فقير بالنزول إلى الشارع أسوة بكل القطط التي تبحث عن طعامها، فالإنسان بالمحصلة كائن يدفعه الجوع للبحث عما يملأ المعدة.

نحن الذين نمتهن الكلام، في أول الشهر نذهب إلى المحاسب لنأخذ ثمن ما كتبناه عن هؤلاء.... لكننا هم.

■■







د. منير الحمش لـ «قاسيون»:

السياسات الاقتصادية المتبعة أساءت إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي

◄ إعداد وحوار: حسان منجة

أدلى النائب الاقتصادي، عبد الله الدردري مؤخراً بتصريح إشكالي، لا يتعدى كونه تلفيقاً متعمداً للحال الرديئة المفترضة التي كانت ستصيب الاقتصاد السوري لو لم يجر هو وفريقه الاقتصادي «إصلاحاتهم» الاقتصادية.. فقد أكد الدردري: «إن مواصلة العمل بالآليات الاقتصادية المعمول بها (النفط كمورد اساسي للخزينة)، قبل الخطة الخمسية العاشرة، كان يمكن أن تؤدي إلى انهيار المنظومة الاقتصادية السورية، والوصول بسعر صرف الليرة السورية في نهاية ٢٠١٠ إلى ١٤٦ مقابل الدولار»، متناسياً أن الليرة السورية لم تنهر رغم الركود الذي ساد في سنوات التسعينات. كما أن إنتاج النفط تراجع من /٤٠٠٠/ ألف برميل يومياً في العام ٢٠٠٥ إلى /٣٧٠/ ألف في العام ٢٠٠٧، ليصل إلى حوالي /٣٤٠/ ألف برميل يومياً الآن، وهذا تراجع طفيف عموماً، لكنه تجاهل متعمداً ارتفاع أسعار النفط من ٢٠ دولاراً للبرميل قبل ٢٠٠٥ لتصل إلى ١٤٧ دولاراً في شهر تموز ٢٠٠٨، وهي الآن بحدود /٨٠/ دولارا للبرميل، فهذا الارتفاع العالمي للأسعار خلال الأعوام الثلاثة الماضية أسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع، حيث كانت مساهمته ٧٣٪ عام ٢٠٠٥ و٧٩٪ حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.



يرى د. منير الحمش، الباحث الاقتصادي، رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أن «الآليات الجديدة أو القديمة لابد أن تأخذ وتتعامل مع الموارد الأساسية المتوفرة في البلاد، فالآليات والسياسات التي اتبعها الفريق الاقتصادي في السنوات الأخيرة أنهكت الاقتصاد، لأنها اعتمدت بشكل أساسي على سرعة التحول نحو اقتصاد السوق، مخالفة بذلك توجهات القيادة السياسية المطالب بالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، والحفاظ على عدالة التوزيع. فالدول الرأسمالية الأوروبية لم تستطع التراجع عن خدماتها الاجتماعية، للحفاظ على السلم الاجتماعي رغم كل ما حصل، في الوقت الذي حررت فيه سياسات الحكومة الاقتصاد بسرعة غير منتظرة لم يتوقعها حتى أصحاب النظرية الليبرالية، ولا من يقدم لهم المشورة من خبراء ومؤسسات دولية، والذين دهشوا من سرعة هذا التحول الاقتصادي. فالسياسات المتبعة من قبل الفريق الاقتصادي أدت بمجموعها إلى الضغط على الحالة الاجتماعية، ومستويات المعيشة، وخلق العديد من مظاهر الخلل في التوازنات الاقتصادية، وأساءت إلى الفئات الواسعة من فقراء ومحدودي ومتوسطي الدخل، وكذلك جميع الفئات التي حققت بعض المكاسب في السنوات التي سبقت مجيء هذا الفريق لتولي مسؤولية رسم السياسات الاقتصادية. إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي يفاخر بها هذا الفريق، أدت إلى انفتاح اقتصادي واسع أغرق الأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية، التي أساءت للمنتج المحلي، فالإدارة الاقتصادية اعتبرت تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو، لكنها في الواقع ستكون قاطرة الركود، لأنها ستؤدي إلى إغلاق المصانع، والأضرار بالفئات الواسعة من المنتجين، وهذا خطر جسيم وكبير على الاقتصاد، وعلى التوازنات الاقتصادية، والأهم من ذلك كله هو الإضرار بالتوازنات الاجتماعية».

وحول فرضية النفط المتراجع، والذي كان يمكن أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد السوري، أشار د. الحمش إلى «أن هناك مجموعة متناقضة من التصريحات حول النفط ومستقبله، والكميات المنتجة منه، من قبل الحكومة، فهناك الحاح حكومي على التراجع في إنتاج النفط، والذي يتخذ ذريعة من قبل المؤسسات الدولية لتقديم النصائح للفريق الاقتصادي من أجل التحول إلى اقتصاد السوق، وهذه المسألة الجوهرية، فهناك تصريح لوزير النفط سفيان العلاو منذ فترة قصيرة يؤكد فيه أن سورية غنية بالثروة النفطية، والتي ستمتد بالإنتاج إلى أكثر من /٤٠/ عاماً قادمة بطاقة ٣٠٠ ألف برميل يومياً، وهذا يناقض التصريحات التي أعلنها الوزير ذاته في وقت سابق. فمسألة النفط هي فقط لإيهام القيادة السياسية أن هناك عجوزات كبيرة يتعرض لها الاقتصاد السوري، ولا مخرج منها إلا التحول نحو اقتصاد السوق، وإلغاء الدعم. والرئيس بشار الأسد، في تصريحه الأخير، ألغى كل هذه الإدعاءات في السياسات الاقتصادية الخارجية حيث قال: «علينا أن نقوي اقتصادنا، وهو أولوية، بما يضمن مصلحة سورية، لأن ما يهمنا هو ما لدينا من أوراق اقتصادية، وما يخدم مصالحنا»، ومن هنا أتت قضية إعادة النظر بموضوع الشراكة السورية الأوروبية لمراعاة المصالح الوطنية قبل أن تراعى المصالح الخارجية، فتحرير التجارة الخارجية قبل تمكين الاقتصاد خطر جسيم، وهذا ما فعلته السياسة الاقتصادية للفريق الاقتصادي الإصلاحات الهيكلية».

النائب الاقتصادي اعتبر في تصريحه أيضاً أنه تم إدخال إصلاحات هيكلية على الخطة الخمسية من قبل فريقه الاقتصادي، وهي ميزان تجاري جيد زادت فيه الصادرات السلعية على النفطية، ميزان مدفوعات منضبط، حساب جار جيد، والتي كان من المفترض بها أن تعني بالمجمل إصلاحات في قطاعات الإنتاج الرئيسة (الصناعة، الزراعة)، والتي يبرهن الواقع، والتقارير الحكومية أيضاً تراجعاً كبيراً فيها، فعن أية إصلاحات هيكلية يتحدث الدردري؟!

يرى د. الحمش في هذا الإطار: أن «الإصلاحات الهيكلية التي يتحدث عنها الدردري مجرد أوهام، والأحلام التي وضعها الفريق الاقتصادي بدأت تتهاوى، فالتقرير الأخير الصادر عن هيئة تخطيط الدولة، بما يتعلق بتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، يؤكد عكس ما قاله الدردري تماماً، والمعطيات الرقمية تقول ما لم يقله الفريق الاقتصادي، فالعجز في الميزان التجاري موجود ويتفاقم، عجز الميزانية تفاقم أيضاً، وكل ذلك بسبب هذه السياسات المتبعة في مجال التجارة والسياسات المالية، فالسياسة المالية قامت بتخفيض الضرائب على الأغنياء، وأبقتها بل وزادتها على الفقراء والطبقات الوسطى، وأصبحت السياسات الاقتصادية كلها تجري لمصلحة فئة بسيطة من المجتمع، بهدف مساعدتها على تكوين راس المال أكثر، وزيادة نفوذها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وهذه الفئة الجديدة لن تقبل فقط بمساهمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بل إنها تسعى لرأي ودور فعال في رسم سياسات الدولة، وهذا لا يصلح في ظل نظام جبهوي، لأن هذه السياسة الاقتصادية أدت إلى تحويل الحامل الاجتماعي للنظام من عمال وفلاحين وصغار الكسبة وجنود وسطاء ومتوسطي الدخل، إلى حامل اجتماعي جديد بدأ يتبلور، وهو ما يدعى بالفئة الجديدة من رجال الأعمال».

الاقتصاد السوري اعتمد خلال السنوات الطويلة الماضية على النفط كمورد أساسي للخزينة، لكن هذا الاعتماد لم يؤد إلى انهيار المنظومة الاقتصادية في سورية، ولا إلى تراجع الليرة السورية بشكل كبير أمام الدولار، بل إن الاقتصاد السوري يعاني اليوم بفعل الإجراءات الاقتصادية التي اتبعها الفريق الاقتصادي من تدهور كبير في منظومته الاقتصادية، وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة..

يؤكد د. الحمش أن «النفط، وغيره من الموارد الطبيعية الوطنية، تساهم في دعم الاقتصاد الوطني، ويجب الاستفادة منه، لكن في النهاية هذه الموارد الريعية لا تبني اقتصاداً، ولذلك فإن تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والإنتاج مطلوب، والتأكيد على الإنتاج المحلي في الزراعة أو الصناعة الذي يعد الهدف الأساسي من العملية الاقتصادية، وما لجأ إليه الفريق الاقتصادي، هو انفتاح غير مدروس، وإغراق البلد بالمنتجات الأجنبية، وجذب استثمار خارجي باتجاه العقارات والأراضي، مما خلق لدينا مشاكل سكنية، وهزة من المضاربات في الأراضي والمساكن، وخلق أيضاً نتائج اجتماعية سيئة، فمجمل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الإدارة الاقتصادية أساءت إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وهنا لابد من التنويه إلى أن الفريق الاقتصادي اتخذ من مشكلة النفط ذريعة للتحول الاقتصادي الذي نشهده من جهة، وذريعة لرفع الدعم المقدم إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة وإلغائه من جهة أخرى، مما خلق تأزماً جديداً على ساحة العلاقات الاجتماعية في المجتمع، فالتوجه للاستخدام المفرط للآليات اقتصاد السوق أساء إلى وضع السلم الاجتماعي، وخلق مزيد من الهزات الاجتماعية التي لا مبرر لها».

■

أ. ربيع نصر يتحدث لـ «قاسيون» حول الشراكة السورية - الأوربية:

التأجيل إيجابي.. ويجب التخطيط عقلانياً لإدارة الشراكات والانفتاح

بعد موافقة الاتحاد الأوروبي على توقيع اتفاق الشراكة مع سورية نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٩، وإعلان وزارة الخارجية الفرنسية أن التوقيع على اتفاق الشراكة الأوروبية - السورية في ٢٠٠٩/١٠/٢٦، بعد استجابة سورية بشكل واضح لقواعد ومتطلبات الشراكة مع الاتحاد، واعتبار بنيتا فيريرو فالدنر مفوضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي أن الانخراط مع دمشق هو في مصلحة الاتحاد الأوروبي تماماً، جاء الموقف السوري المعاكس والمفاجئ للأوربيين، والراغب بإعادة دراسة ومراجعة قرار نص الاتفاق، موضحاً أنّ آثاره السلبية كثيرة. وكان الموقف الأشد وضوحاً ذلك الذي أطلقه الرئيس بشار الأسد خلال لقائه الرئيس الكرواتي عندما قال: «نحن نسعى لتعاون مع الأوروبيين وليس للشراكة»، مما شكل تغيراً جذرياً في الموقف السوري حيال الشراكة مع أوروبا!! فهل هناك ترابط بين التأجيل وما كان يمكن أن يتيحه نص اتفاق الشراكة من مساس بالسيادة الوطنية؟! وهل الاستفاقة السورية كانت بفضل دراسة تجارب أخرى في هذا المجال ؟!



يرى أ. ربيع نصر الاقتصادي المعروف أن «بحث قضية التأجيل الحالية، والتي تعد عموماً عملية ايجابية ترتبط بثلاثة محاور:

المحور الأول: تأجيل الشراكة بفعل تحسن الوضع الإقليمي والعالمي بالنسبة للوضع السياسي، وتنفس الوضع الاقتصادي بعد الحصار النسبي على الاقتصاد السوري. هذا أعطى حرية أوسع للحكومة لأخذ الموقف الحاسم، والرد على مماطلة الأوروبيين في توقيع الشراكة خلال السنوات الخمس الماضية، ولكن هذا لا يعني أن الحكومة تخلت عن فكرة الشراكة مع أوروبا، بل إنها انطلقت من كونها أصبحت في وضع أفضل، وخاصة بعد علاقاتها المميزة مع تركيا، وتوقيعها اتفاقات إستراتيجية معها، والتنسيق مع إيران، فالتنسيق الإقليمي أعطى الموقف السوري قوة أكبر للرد على التأجيلات المتتالية من قبل الأوروبيين، وكان المفترض صدور ملحق يوم التوقيع على اتفاق الشراكة السورية — الأوربية حول وضع حقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل، وهذا كان قلل الحماس السوري باتجاه توقيع الشراكة.

المحور الثاني: التأجيل إيجابي إذا كان هناك إعداد جيد للمستقبل، وتخطيط عقلاني للانفتاح، أي أن يكون التأجيل بهدف التحضير لإدارة عملية الشراكة والانفتاح، والذي أتمنى أن يكون الدافع وراء هذا التأجيل، خصوصاً وأننا قدمنا خلال السنوات الخمس الماضية التي لم نوقع فيها اتفاق الشراكة معظم التسهيلات (التنازلات) المطلوبة في /١٢/ عاماً التالية للتوقيع، ولم يوجد في المقابل أي تسهيلات حقيقية من جانب الأوروبيين، فنحن اختصرنا الهامش المتاح لنا في الشراكة، ولم نستفد من الميزات الأوربية، لذلك من المفترض أن يكون الهدف الأساسي للتأجيل هو إعادة النظر في الاتفاقات الموقعة بهدف زيادة الامتيازات السورية في الشراكة مع الأوروبيين، خصوصاً أن الوضع الاقتصادي في سورية بات مختلفاً عنه في السنوات الخمس السابقة، وبالتالي يجب الاستفادة قدر المستطاع من انفتاح الأسواق الأوربية، ونقل التكنولوجيا وتوطينها، والاستفادة من زيادة تنافسية المنتجات السورية، وهذا نسميه إدارة الانفتاح.

المحور الثالث: أن يكون التأجيل لموقف سياسي فقط، فهذا لن يغير شيئاً في الموضوع، فإذا لم يرافق التأجيل فريق عمل يحضر فنياً ليقول: هذه هي الامتيازات التي نريدها لأنها تناسب الاقتصاد السوري، فعندها سيتم توقيع الاتفاقية بعد فترة من الزمن، ودون فائدة ملموسة.

وأشار نصر إلى أنه لا علاقة بين تجاوز الشراكة للسيادة الوطنية وتأجيل التوقيع، لأن مفهوم العولمة، والشراكة، والاتفاقيات المتعددة تمتلك سلطة أعلى من سلطة قانون البلد، فهذه الشراكات بشكل أو بآخر انتقاص من السيادة الوطنية لصالح السيادة العالمية، ولا أعتقد أنه خلال الشهرين تم اكتشاف ذلك. فالشراكة ستكون مضرة، ولن تحصل أساساً، إذا لم يقتنع الطرفان بأنهما سيفيدان بعضهما، فلا أعتقد أنه قبل /١٥/ يوماً من التوقيع، وبعد /١٠/ سنوات من المفاوضات، اكتشف السوريون أن الشراكة هي انتقاص من السيادة الوطنية».

كافة السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتبعها فريق الحكومة الاقتصادي كانت وما زالت تصب في خانة التمهيد للشراكة، وتعد تجسيداً لمتطلباتها، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على مئات بل آلاف البضائع المستوردة، مروراً بالانفتاح الاقتصادي، وإعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص، والسؤال: هل اكتشف الفريق الاقتصادي اليوم وقبل أيام فقط من التوقيع النهائي أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مضرة ومجحفة بحق الاقتصاد السوري؟ وهل هذا التراجع يعد بداية نهاية المخطط الاقتصادي الذي يسعى الفريق الاقتصادي إلى تنفيذه؟!

يرى أ. ربيع نصر «أن التأجيل قد يكون مخططاً له، كمحاولة من الدولة لتحسين شروط الاتفاقية، بما أن الوضع الإقليمي أصبح لمصلحة سورية، أي أننا أصبحنا بوضع جيد قادرين على الرفض وليس الأوروبيين فقط، وأن هناك قضايا خسرناها بالمفاوضات وراغبين باستعادتها، وقد يكون التأجيل عبارة عن ردة فعل سياسية، والخيار الأول أفضل.

فالتأجيل جيد بالمعنى المرحلي، لكن بالنهاية سيتم توقيع الشراكة بالمعنى الدبلوماسي، لأنها بالمعنى الاقتصادي تم السير بها، فالسياسات الاقتصادية سارت باتجاه متطلبات الشراكة، وأوربا غير مجبرة لمحاولة التأثير على السياسات الاقتصادية السورية لتصبح أكثر انفتاحاً».

وحول نهاية سياسات الفريق الاقتصادي، أشار الأستاذ ربيع نصر إلى أن «هذا الفريق الاقتصادي لا يمتلك مخططاً واضحاً، لأن هناك أكثر من سياسة وأكثر من إجراء يتبعونه، وجزء منه متناقض وآخر منسجم. فإذا قلنا إن الخطة الخمسية العاشرة منسجمة، لكن هناك أجزاء متناقضة في التنفيذ. وتوقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية مع تركيا التي فيها انفتاح تجاري أكثر تقدماً من اتفاقية الشراكة مع الأوروبيين، وتركيا بوابة أوروبا، لذلك لا اعتقد أن هناك تراجعاً عن سياسة الانفتاح التي اتبعتها الحكومة».

اعتبر كثير من المتحمسين لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأهمهم الفريق الحكومي، أننا نمتلك ايجابيات وامتيازات كبيرة في القطاع الزراعي الذي سيدخل أسواق ٢٧ دولة أوروبية، وإذا افترضنا أن قطاعنا الزراعي قادر على التصدير، بعدما أكدت التقارير الحكومية تراجع هذا الإنتاج الزراعي بشكل بات يهدد حاجة الاكتفاء المحلي، فإننا لا بد أن نذكر بسلبيات اتفاق الشراكة مع الأوروبيين وأهمها: تعرض منتجاتنا لمنافسة كبيرة من قبل البضائع والسلع الأوروبية، نخفيض الحصيلة الجمركية الناتج عن إلغاء الرسوم، وتحرير الأسواق، والذي سيترافق مع زيادة عجز الميزان التجاري البالغ في العام ٢٠٠٩ ٢٢٦ مليار ليرة أي أكثر من ثلث الموازنة العامة، وحول خسائر الاقتصاد السوري من اتفاق الشراكة السورية الأوروبية إذا ما تمت، ومدى خدمتها لاقتصاد البلد وفقاً لمعيار الربح والخسارة، أجاب الأستاذ ربيع نصر «إن الربح من الشراكة هو نقل التكنولوجيا، لأن نقل التكنولوجيا وتوطينها بحاجة إلى مهارة عالية في المفاوضات، ومهارة في جذب استثمارات التكنولوجيا العالية، والاستفادة منها، ونقل الخبرات الإدارية، وهذا يحتاج إلى كوادر قادرة في القطاع العام والخاص، وسياسة حكومية متطورة وهذا الأهم.

أما الجانب السلبي في اتفاق الشراكة، هو سيطرة الشركات الأوربية على الصناعات الرئيسية (السياحية، والبنوك، والتأمين) في الأسواق المحلية، مما سيؤدي إلى إفلاس وإغلاق مصانع في البلد، كما أن دمج بنوكنا مع البنوك الخارجية سيجعلها فروعاً لها، مما يجعلنا غير قادرين على المنافسة.

ومن الأفضل أن يتم التركيز في موضوع الشراكة على الصناعات الوليدة، وإعطائها دعماً في الأعوام /١٢/ الأولى، وذلك للحفاظ على الصناعة الوطنية، وتمكينها من البقاء على قيد الحياة على الأقل، إن لم نقل المنافسة، وهذه السلبية الأولى التي تقضي على فرص التشغيل، ويمكن أن يقل التركيز بمرحلة ما على الصناعة، ليتحول هذا التركيز إلى الخدمات والزراعة، لكن تخفيض الرسوم ليس مشكلة كبيرة، لأنها هوامش بسيطة من الإيرادات، ولكن أهميتها تكمن في حماية المنتج الوطني والصناعة الوطنية».

■

الاستيطان والمفاوضات

◄ محمد الجندي

هل هناك فرق في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، إن كانت بشروط أو من دون شروط؟

المفاوضات تعني ببساطة القول للمحتل، ارجع عن جزء من احتلالك. وهو بطبيعة الحال لا يرجع، والمفاوض العربي والفلسطيني يعتمد على الإدارة الأمريكية، كي «تضغط» على إسرائيل، إذ ليس لديه ورقة أخرى، لا نضالية، ولا اقتصادية، ولا سياسية. ففي النضال نحن هادئون، ولا نريد «مشاكل»، وفي الاقتصاد «أنت ومالك لأبيك»: نحن واقتصادنا للإمبريالية الدولية، وفي السياسة الآن وفي المستقبل، أن الإدارة الأمريكية لن تستيقظ شهامتها و«تضغط» ولو قليلاً على الإدارة الإسرائيلية.

المفاوضات، كما وضحت السيدة كلينتون، هي أمر أمريكي، وسمعاً وطاعة للأمر الأمريكي، ونحن نريد فقط «ورقة توت»:

تصريح، وعد، كلمة في الهواء، أي شيء فيه تلميح لوقف الاستيطان، ومع الأسف الكلام يأتي من دون «وقف»، فقط استيطان، إصرار على الاستيطان: «ورقة التوت» ممنوعة.

والاستيطان أصبح غير محرج، فهو يجري باستمرار دون نأمة احتجاج على الأرض، إلا من فلسطينيين مغلوبين على أمرهم، يسقط الكثير منهم شهداء. الاستيطان يجري بمفاوضات، أو من دون مفاوضات، والتهديد بعد إجراء المفاوضات من دون وقف الاستيطان هو تهديد يستحق الرثاء. من قال إن الإدارة الإسرائيلية مستقتلة على المفاوضات. المستقتل هو الطرف العربي، والأمريكي، ولكل أسبابه. الطرف العربي يريد المفاوضات لتكون غلافاً سياسياً له، والطرف الأمريكي يريد المفاوضات لينتهي من المشاكل الثانوية في المنطقة وحصرها في دائرة صغيرة (مسرحية صغيرة) ليلتفت إلى ما هو أهم: بناء الشرق الأوسط الجديد. والأمر يستلزم لدى الإدارة الأمريكية الانتهاء طوعاً أو كرهاً مما يسمى بالصراع العربي الإسرائيلي، فيجب أن يقبل العرب (الإدارات العربية أولاً) بالاحتلال، وينتهي الأمر. قضية فلسطين يجب أن تنتهي.

دولة فلسطينية؟ هناك دولتان، بدل الواحدة، فالمسألة محلولة(؟) وتبقى الأمور على ما هي عليه. والتطبيع يجب أن يتم، وإذا لم ينفذ الأمر اليوم، فسينفذ غداً. ومع ذلك، هل بقي هناك عدم تطبيع؟ البضائع الإسرائيلية تدخل الأسواق العربية، والإسرائيليون يتجولون بحرية في مختلف الأراضي العربية، إن لم يكن بجوازات إسرائيلية فبجوازات أمريكية أو أوروبية، وهناك صلح، أو تمثيل دبلوماسي أو شبه دبلوماسي مع أغلب الدول العربية، فماذا ينقص التطبيع؟

ينقصه أن يكون علنياً، فاقئاً لأعين الشعب، الذي يعرف أن العسكرية الإسرائيلية تمثل قوة احتلال، ويعاني من ذلك عدواناً متعدد الجوانب. فالإدارة الأمريكية لا تحب المواربة: علاقات على مستوى الإدارات، ورفض متفاوت الشدة على مستوى الشعب. يجب لدى الإدارة الأمريكية أن تنشئ علاقات ودية وحميمية وعلنية بين الإدارات العربية والإدارة الإسرائيلية، وأن تتخلى الأولى عن مطالب «ثانوية» مثل وقف الاستيطان وغير ذلك.

بمفاوضات أو من دون مفاوضات، كل شيء سيبقى على حاله، ولا تغير البالونات، التي تطلقها الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية شيئاً. الأمر الذي سيتغير هو مجال آخر، مجال الحرب، التي تنذر بها المناورات الأمريكية- الإسرائيلية، والتي إذا ما وقعت، فستؤلف كارثة إقليمية كبرى. قد تتغير حينئذ أمور كثيرة إقليمية ودولية، نتمنى لو تستعد الإدارات العربية والأوربية لمواجهة ذلك الخطر الجسيم، ولكن مع الأسف لا يوجد في الأفق ما يوحي بذلك.

اليوم، الأهم من الاستيطان هو قتل المقدسيين وتشريدهم وهدم بيوتهم، وحصار غزة، وإنقاذ ضحايا المجزرة الإسرائيلية، التي صنعتها إسرائيل في غزة. إنها إبادة وحشية في القدس وفي غزة، وهي أكثر بكثير من جريمة حرب، ولا يعيرها العالم انتباهاً، لا العرب (الإدارات العربية)، ولا الأوربيون، ولا بطبيعة الحال الإدارة الأمريكية، المسألة ليست تهويد القدس، فالقدس مهودة، مادامت محتلة من إسرائيل، وستبقى مهودة إلى أن تتحرر يوماً. المسألة قتل الناس وتشريدهم. والمسألة في غزة ليست «الصمود» علماً أن الصمود مطلوب، وإنما المسألة مشردون يعيشون في أدنى الشروط الإنسانية.

بمفاوضات أو من دون مفاوضات، سيبقى المقدسيون يقتلون ويشردون دون رادع، وسيبقى الغزيون يموتون جوعاً وبرداً ومرضاً، وسيبقى آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وسيبقى الفلسطينيون هدفاً وصيداً رخيصاً للعسكرية الإسرائيلية وللمستوطنين.

■■

حتى لا نفقد البوصلة ويضيع الوطن..

◄ إبراهيم البدراوي – القاهرة



الساحة المصرية تموج بالأحداث السياسية المنصبة أساساً على مسألة توريث الحكم لـ«جمال مبارك». تحركات وآراء عدة معارضة لهذا التوريث الذي نرفضه بشكل قاطع. يدور ذلك على خلفية أزمة شاملة طاحنة مستعصية على أي حل شامل أو بواسطة مجرد إصلاحات تتم في ظل هيمنة الطبقة الرأسمالية التابعة على مقدرات البلاد، أو على أساس السياسات الرأسمالية.

في خطابه بجلسة مؤتمر الجماعة الحاكمة (الحزب الوطني الديمقراطي!!) أكد مبارك على تمسكه بالسياسات القائمة المدمرة، مدعياً أن الأوضاع وردية والازدهار قادم على وجه السرعة. لكن الأهم هو أنه فتح- بصياغة غير مباشرة- الباب لتوريث الحكم لابنه. ورفض حتى الطرح الإصلاحي الذي عرضه محمد حسنين هيكل في الجزء الأول (المطول) من حديثة إلى صحيفة «المصري اليوم»، والذي لقي أصداء واسعة وترحيباً من سعد الدين إبراهيم أحد أبرز الرموز المعبرة عن المشروع الأمريكي في المنطقة. كان قد سبق حديث «هيكل» تحرك جديد ضد التوريث دعا إليه «أيمن نور»، وهرعت للانضمام إليه شخصيات ومجموعات عديدة.

إننا إذ نعارض سلطة الطبقة الحاكمة جذرياً، كما نعارض توريث الحكم لأحد أهم رموزها– أي جمال مبارك– فإننا نعارض بالقدر نفسه تلك الدعوات الرامية إلى إضفاء قدر هائل من التشويش وتزييف الوعي بالنسبة لمسألة «التوريث»، وحصرها فقط في مجرد تغيير الوجوه، مع الإبقاء على طبيعة السلطة الحاكمة دون تغيير. أي الإبقاء على هيمنة الطبقة الرأسمالية التابعة المتوحشة، وتزيين وجهها القبيح بالمساحيق.

أتناول أولاً دعوة أيمن نور، ثم أتناول تفصيلا دعوة هيكل. وهما الدعوتان المستجدتان بشأن التوريث على خلفية الرفض الشعبي له، والذي يتم طرحه للأسف بشكل مجرد وغامض.

❖❖❖

أولاً: دعوة أيمن نور:

بالتعريف المختصر، كان يعمل صحفياً بجريدة «الوفد» وعضو بالحزب ذاته. صعد إلى مستوى تنظيمي وسيط «لجنة الوفد بالقاهرة» في التسعينيات، وحصل على عضوية مجلس الشعب عن الحزب في انتخابات ١٩٩٥ . خرج من الحزب أثناء الصراعات الحادة التي شهدها عقب وفاة مؤسسه السيد/ فؤاد سراج الدين عام ٢٠٠٠ والتي استمرت لسنوات.

ارتبط نور بعلاقات قوية مع جمال مبارك. بينما اختمرت لدى السلطة فكرة تشكيل حزبين ليبراليين، يترأس أحدهما جمال، والآخر نور، يتداولان السلطة على النمط الأمريكي. وعليه أسس نور حزب الغد بموافقة السلطة، ببرنامج (ليبرالي) يتوارى خلف شعار «بلير» وقتها أي «الطريق الثالث». غير أن جانباً من المشروع السلطوي تم العدول عنه إلى إجراء تغييرات هيكلية بالحزب الحاكم، وإنشاء «لجنة السياسات» التي فتحت الطريق لجمال لرئاستها ثم تصعيده إلى أمين عام مساعد للحزب. في سياق ذلك ارتكب نور خطأً فادحاً بتخطي الخطوط الحمراء في علاقته بالأمريكيين، وتجلى ذلك علنا بجلوسه على يمين كوندوليزا رايس في لقاء جرى في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتنامى احتضان الأمريكيين له. ثم قام بالترشح للرئاسة عام ٢٠٠٥ مدعوماً بالأساس بتأييد الإخوان المسلمين. وهكذا انفك التحالف القديم. وأسقطت عنه الحصانة البرلمانية وحوكم وسجن. ومورست ضغوط أمريكية شديدة للإفراج عنه شارك فيها الرئيس الأمريكي «بوش»، وتم الإفراج عنه مؤخراً قبل استكمال فترة العقوبة. لا يعنينا هنا معاقبته، لكن ما يعنينا هو عمق علاقته بالأمريكيين.

إذاً فإن نور مجرد منافس يحمل منطلقات الطبقة الحاكمة التابعة وسياساتها وبرامجها نفسها. مضافاً لها «الخلطة» الأمريكية المعتادة عن الليبرالية السياسية وتداول السلطة دون أي تغيير جوهري في الطبيعة الطبقية لها، والتي لا تستهدف سوى امتصاص غضب النخب السياسية البرجوازية، ومد أجل بقاء البرجوازية على «دست» الحكم (ولو إلى حين).

بحجة توحيد المعارضة ضد «التوريث» تمت الدعوة بهدوء في لقاءات فردية بين نور والآخرين. وانعقد اجتماع (تأسيسي) تلاه مؤتمر صحفي للإعلان عن «الحملة ضد التوريث» ظهر في صدارته أيمن نور والإخوان المسلمون ومعهم التروتسكيون وشيوعيون سابقون وناصريون وقياديون في حركة (كفاية) ومن ائتلاف التغيير... الخ!!

ورغم الشبهات حول أمر هذه «الحملة» وصلاتها بالأمريكيين، خاصة أنه كان معلوماً أن وراءها منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية، بكل ما هو معروف عنها، كما انطلق في التوقيت نفسه موقع الكتروني خاص بالحملة، وكذا محطة تلفزيونية على شبكة الانترنت ترسل لمدة ٦ ساعات يومياً، بما يؤكد أن «الحملة» قد تم الإعداد لها أمريكياً وبشكل مسبق وجيد، ومع ذلك فقد أعلن بعض الحاضرين للاجتماع والمؤتمر الصحفي سواء من الشيوعيين السابقين (الذين لا يزال البعض يتعامل معهم بنفس الصفة للأسف) وكذا الإخوان المسلمين وغيرهم بأنهم لا يعتبرون الولايات المتحدة عدواً لهم!!

والجدير بالذكر أن نور قد أعلن عن زيارة سوف يقوم بها للولايات المتحدة وبلدان أخرى في غرب أوربا في غضون أيام بعد حصوله على إذن من النائب العام (حسب القانون بسبب العقوبة المنوه عنها سابقا).

لست أدري كيف لم يفهم بعض من شاركوا أيمن نور من الوطنيين أن الأمريكيين لهم ألف ذراع وذراع، وأنهم يمكن أن يؤيدوا السلطة ومنافسيها من الخندق نفسه، حفاظاً على هيمنة الطبقة التابعة، واستبدال من احترق منها إذا لزم الأمر بشخوص من النوع نفسه؟ لكن الاختراقات قد اتسعت، والبعض لا يريد أن يفهم لأن البوصلة قد ضاعت أو لم توجد أصلاً.

❖❖❖

ثانياً: حديث «هيكل»:

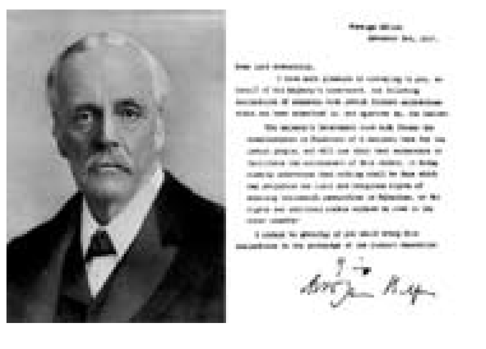
الأخطر هو حديث هيكل نظراً لما يتمتع به من ثقل في الساحة السياسية والإعلامية العربية، والقضايا التي تناولها، وردود الفعل المتوالية....

■■

نظراً لأهمية المادة وراهنيتها، ولكن بسبب ضخامة حجمها، فقد فضلت هيئة تحرير «قاسيون» عدم إجراء أي اجتزاء تحريري تلخيصي لها، أو تقديمها على حلقات، بل عرض جزء أساسي منها، والتنويه إلى أن المادة كاملة ستنشر بعد إغلاق تحرير هذا العدد على موقع «قاسيون الالكتروني»
www.kassioun.org

إنـجاز وعد بلفور وسراب وعود أوباما

◄ محمد العبد الله





مرت في الثاني من هذا الشهر، الذكرى الثانية والتسعون لوعد «بلفور». في ذلك اليوم من عام ١٩١٧ أصدر وزير الخارجية البريطاني جيمس آرثر بلفور تصريحاً مكتوبا وجهه باسم الحكومة البريطانية إلى اللورد ليونيل روتشيلد، يتعهد فيه بإنشاء «وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين». وبموجب هذا الوعد، الذي منحه وزير الخارجية البريطاني لليهود، أعطى من لايملك إلى من لايستحق. ومنذ ذلك التاريخ توضحت بشكل صارخ، طبيعة العلاقة بين الامبراطورية البريطانية، والحركة الصهيونية. كما بدأت مع ذلك الوعد، الخطوات المتسارعة لتتحقق من خلال الترتيبات المباشرة، الهجرة اليهودية المتعاظمة، والدعم اللوجستي الكامل للعصابات اليهودية الصهيونية. والتي مهدت لها العديد من القرارات الصادرة عن السلطة العليا لإدارة الانتداب البريطاني فوق أرض فلسطين. وإذا كانت المذابح وعمليات الطرد والتهجير، التي استهدفت أصحاب الأرض الأصليين، قد ازدات وتيرتها في ظل الدعم اللامحدود من بريطانيا للحركة الصهيونية، فإن مايعانيه الشعب العربي الفلسطيني بعد العقود التسعة المنصرمة من عمر الوعد المشؤوم، يؤكد أن الجريمة والمذبحة مازالت مستمرة، بأسماء جديدة، تعيد انتاج الوعد البريطاني، بوعد أمريكي- وعد بوش للمجرم شارون- في شهر ابريل/ نيسان عام ٢٠٠٤، يتماهى بنتائجه الكارثية على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، بالوعد البريطاني، من حيث ترسيخ كيان العدو الصهيوني بالأرض العربية، بحماية امبريالية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار، الدور الذي يضطلع بها هذا الكيان/ الثكنة/ المخفر، الاحتلالي والاستعماري، كرأس حربة لسياسة الهيمنة والتوسع الامبريالية.

وعلى الرغم من السقوط المريع للحقبة «البوشية»، لكن ثلاثمائة يوم من عمر قيادة «أوباما» كانت كفيلة، بتقييم ماتحقق من «حلم التغيير»، الذي حمله الرئيس الأسود لداخل البيت الأبيض! فالرهان على المباشرة في تحقيق أجزاء من ذلك الحلم في الداخل الأمريكي قد ثبت فشله. فالأزمات المالية والاجتماعية مازالت تتفاقم، وتصطدم كل محاولات احتوائها، في بؤس الحلول المستندة إلى عقلية رأسمالية/ ريعية/ ربحية. كما أن السياسة الأمريكية في أكثر من مكان في العالم، تعاني من استعصاءات حادة، ناهيك عن الدماء الغزيرة التي تسيل من قوات الغزو والاحتلال في افغانستان والعراق، بفعل تنامي واتساع المقاومة الوطنية فيهما. على الجانب الفلسطيني، فإن السقوط الأخلاقي والقيمي قد لحق بالرؤية الأمريكية التي حملها «أوباما» لحل الأزمات في المنطقة، وخاصة الصراع العربي/ الصهيوني. فالستة آلاف كلمة التي تضمنها خطابه الشهير في جامعة القاهرة قبل بضعة أشهر، والآيات القرآنية، التي دعّم بها مواقفه عن «العدالة والسلام والحوار والتلاقي والتسامح»، لم تصمد أمام سياسة الهيمنة، والمصالح الامبريالية في منطقتنا العربية، والساحة الاقليمية المجاورة «إيران». وتأتي المناورات العسكرية المشتركة بين الجيش الأمريكي وجيش العدو الصهيوني، لمواجهة «الأخطار» المحيطة بالكيان الصهيوني، ورفع درجة الاستعداد والجاهزية لدى جيش الاحتلال، للقيام بضربات جوية متوقعة للمفاعل الإيراني، لترسم الصورة الحقيقية للمهام المستقبلية المنوطة به. إن نصب شبكات الصواريخ الأمريكية الحديثة والمتطورة فوق أرض الوطن المحتل، وعلى البوارج والسفن، داخل مياهه الاقليمية، والحديث الأمريكي من أن (الدفاع عن حيفا كالدفاع عن سان دييغو) يعكس نوعية التحالف الجديد وأهدافه.

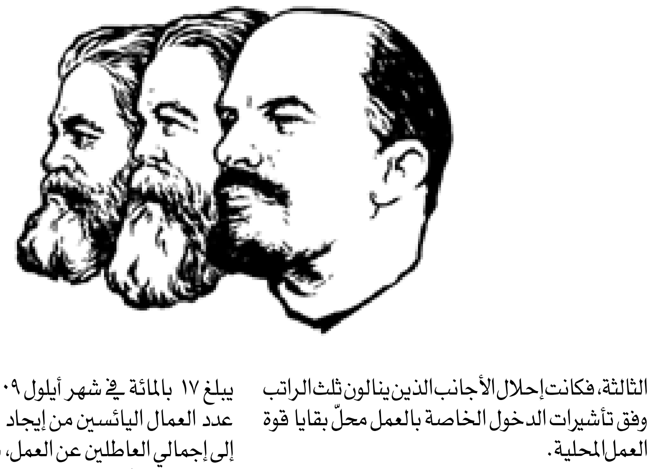
انطلاقاً من هذه المصالح، انتقل الموقف الأمريكي خلال الأسابيع الأخيرة، من ضرورة تجميد الاستيطان والنمو الطبيعي، إلى تقليصه، ثم إلى كبحه، وأخيراً، ماصرحت به «هيلاري كلينتون» أثناء زيارتها لدولة الامارات، وكيان العدو، والمغرب. ففي مدينة مراكش، وعلى هامش انعقاد جلسات «منتدى المستقبل» أشادت رئيسة الدبلوماسية الأمريكية بـ(المبادرات الإيجابية التي قدمتها حكومة العدو في هذا الإطار. إن الإسرائيليين استجابوا لمطالب الأمريكيين والفلسطينيين والعالم العربي بوقف الأنشطة الاستيطانية، عبر إبداء استعدادهم لتقييد النشاط الاستيطاني)، لكنها حاولت الاستدراك والتخفيف من نتائج ذلك التقييد قائلة (إن هذا العرض هو أقل بكثير عما كنا نريده، ولكن إذا تم العمل على تنفيذه فسيكون تقييداً غير مسبوق على المستوطنات، وسيكون له أثر كبير وملموس على تقييد نموها). في هذه اللغة الملتبسة حيناً، والواضحة أحياناً كثيرة، تحاول الإدارة الأمريكية التخفيف من التأثيرات التي أحدثتها مواقفها قبل ساعات، في كل من أبو ظبي- أثناء لقائها بوفد سلطة رام الله، وتصريحاتها في القدس المحتلة، والتي تتركز جميعها بالتأكيد- كما تقول- على (أن تجميد الاستيطان ليس شرطاً لاستئناف المفاوضات)، معتبرة بالوقت ذاته (أن مطلب الفلسطينيين تجميد الاستيطان هو مطلب حديث العهد ولم يطرح من قبل). ويبدو ان كلينتون قد فاتها، بأن وقف الاستيطان قد ورد في نصوص جميع «الاتفاقات الفلسطينية» مع كل حكومات العدو المتعاقبة منذ اتفاق اوسلو وحتى اليوم. لكن الذي لم يغب عن ذهنها، كان الإشادة بدور ووظيفة السلطة ورئيسها في رام الله المحتلة بسبب (الخطوات الإيجابية، خاصة تحسين الوضع الأمني في الضفة الغربية).

اللافت لنظر المراقبين، كان رد فعل السلطة على الموقف الأمريكي الجديد. ناصر القدوة استغرب الحملة على الموقف الأمريكي، لأن ذهاب الوفد الفلسطيني للمفاوضات المتكررة في ظل حقبة بوش، وحكومة أولمرت، كان في ظل تنامي بناء «المستوطنات»، متسائلاً عن السبب المباشر لهذا «التصلب» المفاجئ! نبيل أبو ردينة أصر بحديث للصحافة بعد تصريحات كلينتون في مراكش، على أن الذهاب للمفاوضات لن يتم قبل أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية في الضفة والقدس. لكن وزير خارجية السلطة «رياض المالكي» كان له رأي آخر بعد ان استمع لكلام كلينتون وهو يشارك بمنتدى المستقبل (لقد فوجئنا بتصريحات كلينتون في القدس)، مضيفاً (اعتقد أن هذه التصريحات قد صُحِّحت لاحقاً. لذلك نحن راضون لأن الموقف الأمريكي عاد إلى ما كان عليه). لكن الوزير «المتفائل» لم يلاحظ الفرق بين الموقف السابق للإدارة الأمريكية تجاه النشاط الاستعماري الاستيطاني، وضرورة توقفه للبدء بالمفاوضات، والموقف الجديد، الذي «لحس» الشروط المسبقة لبدء المفاوضات!

إن التطور الأخير في الموقف الأمريكي، يعكس طبيعة الحلف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وكيان العدو. ويشير إلى أن وظيفة هذا الكيان في سياسة الهيمنة الأمريكية على أقطار الوطن العربي ودول الجوار الاقليمية، يحتل الأهمية القصوى عند رسم السياسة الأمريكية الخارجية. ولهذا فإن الخلاف الفلسطيني/ العربي، ليس مع حكومة العدو الصهيوني وممارساتها فقط، بل هو في الأساس مع الإدارة الأمريكية ومصالحها. فهل يتوقع المواطن العربي خطوة عربية باتجاه تصحيح مسار الخطاب الرسمي العربي في مواجهة أعداء الأمة؟ أم ان هذه التوقعات لاتعدو أن تكون أحلام يقظة؟

■■

ماركس ولينين يستحقان «نوبل» في الاقتصاد



◄ بول كريغ روبرتس❖ ترجمة قاسيون

«رأس المال عملٌ ميت، شأنه شأن مصاصي الدماء يقتات فقط على امتصاص العمل الحي، وكلما امتص مزيداً من العمل، كلما عاش أكثر». كارل ماركس

لو كان كارل ماركس وفلاديمير إيليتش لينين لا يزالان على قيد الحياة اليوم، لتقدما المتنافسين للفوز بجائزة نوبل للاقتصاد.

تنبأ ماركس بالبؤس المتنامي للطبقة العاملة، كما تنبأ لينين بخضوع إنتاج السلع لتراكم رأس المال المالي للأرباح القائمة على بيع الصكوك الورقية وشرائها. فتنبؤاتهما أكثر قيمةً من «نماذج المجازفة» التي استحقت جائزة نوبل، وأقرب إلى المال من توقعات رؤساء الاحتياطي الفيدرالي ووزراء الخزينة في الولايات المتحدة والاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل أمثال بول كوغمان الذين يعتقدون أنّ مزيداً من الائتمان ومزيداً من الدين هما حلّ الأزمة الاقتصادية.

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لم تكن هنالك زيادةٌ في الدخول الحقيقية للعمال الأمريكيين. وتدهورت ثرواتهم على نحو حاد. يقاسي الأمريكيون في القرن الواحد والعشرينَ من انهيارين هائلين في سوق الأسهم ومن دمار ثرواتهم العقارية.

استنتجت بعض الدراسات أنّ الدخول الحقيقية للأمريكيين، باستثناء الأوليغاركية المالية لفاحشي الثراء، هي اليوم أقل مما كانت عليه في الثمانينيات وحتى مما كانت عليه في السبعينيات. لم أتفحص هذه الدراسات حول دخل الأسرة لأتبين إن كانت متأثّرةً بارتفاع معدل الطلاق والنسبة المئوية للأسر أحادية الوالد. ومع ذلك، فمن الواضح بالنسبة للعقد الأخير أنّ صافي الدخل الحقيقي قد انحدر.

سبب هذا الانحدار الرئيسي هو انتقال الوظائف ذات القيمة المضافة العالية إلى خارج الولايات المتحدة. حيث أعيد توطين الوظائف الخاصة بالصناعة والخاصة بالخدمات المهنية مثل مهندسي البرمجيات وموظفي تقنيات المعلومات، في بلدان تتميز بقوة عمل رخيصة وكبيرة. تمّ التمويه على اختفاء وظائف الطبقة المتوسطة بنمو الدين الاستهلاكي. فحالما توقّفت دخول الأمريكيين عن النمو، توسّع الدين الاستهلاكي ليحل محلّ نموّ الدخل وليبقي الطلب الاستهلاكي مرتفعاً. وبخلاف ارتفاعات دخول الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع معدّل الإنتاجية، هنالك حدودٌ لتوسّع الدين. فحين يتمّ بلوغ تلك الحدود، يتوقّف الاقتصاد عن النمو.

لم يكن إغراق الطبقة العاملة في البؤس نتيجةً لتفاقم أزمات فرط إنتاج السلع والخدمات، ولكن بسبب قوة رأس المال المالي في فرض إعادة توطين الإنتاج للأسواق المحلية خارج البلاد. ضغوط وول ستريت، ومن ضمنها ضغوط عمليات الاستيلاء، أكرهت شركات التصنيع على «زيادة دخول حملة الأسهم». حدث ذلك باستبدال قوة العمل الأجنبية الرخيصة بقوة العمل الأمريكية.

نقلت الشركات إلى الخارج أو جعلت حصيلة تصنيعها ذات مصدر خارجي، هكذا انفصلت دخول الأمريكيين عن إنتاج السلع التي يستهلكونها. كانت الخطوة التالية استغلال الإنترنت عالية السرعة لنقل وظائف الخدمات المهنية، كالهندسة، إلى الخارج. أما الخطوة الثالثة، فكانت إحلال الأجانب الذين ينالون ثلث الراتب وفق تأشيرات الدخول الخاصة بالعمل محلّ بقايا قوة العمل المحلية.

قام اقتصاديو «السوق الحر» بتغطية هذه العملية التي دمّر فيها رأس المال المالي فرص عمل الأمريكيين، وقد تلقى أولئك الاقتصاديون الهبات من الشركات العاملة وراء البحار لقاء نشرهم دعاوى أنّ الأمريكيين سيستفيدون من «الاقتصاد الجديد» القائم على الخدمات المالية، وبشراء المهن العلمية، التي تبرر تأشيرات عمل الأجانب على أساس أكذوبة أنّ أمريكا تفتقر إلى المهندسين والعلماء.

في أيام ماركس، كان الدين أفيون الشعوب. وفي يومنا هذا، أصبحت وسائل الإعلام هي أفيون الشعوب. دعونا فقط ننظر إلى أخبار وسائل الإعلام التي تسهّل قدرة الأوليغاركية المالية على تضليل الشعوب.

تروج الأوليغاركية المالية للمعافاة الاقتصادية في حين ترتفع أعداد الأمريكيين العاطلين عن العمل وتزداد أعداد المنازل المغلقة بسبب الرهون العقارية. يدين هذا الترويج بمصداقيته إلى المواقع رفيعة المستوى التي تقوم به، وإلى تقارير كشوف الرواتب التي تبالغ في أعداد الوظائف، وإلى إزالة الأمريكيين العاطلين عن العمل منذ أكثر من عام من الذاكرة.

في الثاني من تشرين الأول، ذكر الخبير الإحصائي جون وليامز من موقع «شادوستاتس دوت كوم» أنّ مكتب إحصائيات العمل أعلن تقديراً تمهيدياً للنسخة القياسية السنوية المدققة للعمالة في العام ٢٠٠٩. وجد المكتب أنّ المبالغة في رقم العمالة في العام ٢٠٠٩ بلغت حوالي مليون وظيفة، في حين يعتقد جون وليامز أنّ المبالغة تتجاوز ٢ مليون وظيفة. وقد ذكر أنّ «نموذج الموت - الولادة يضيف حالياً [على نحو مخادع] زيادةً صافيةً مقدارها ٩٠٠ ألف وظيفة سنوياً إلى تقارير عمالة كشوف الرواتب».

عدد كشوف رواتب غير المزارعين هو دائماً التقرير الرئيسي. مع ذلك، يعتقد وليامز أنّ مسح الأسر الخاص بالعاطلين عن العمل صحيحٌ أكثر من مسح كشوف الرواتب. إذ لم يكن مكتب إحصائيات العمل قادراً أبداً على تسوية اختلاف الأرقام في مسحي العمالة. كان عدد فقدان الوظائف وفق كشف الرواتب ٢٦٣ ألف وظيفة لشهر أيلول، ومع ذلك كان العدد وفق مسح الأسر ٧٨٥ ألف وظيفة في الشهر نفسه.

إنّ معدّل البطالة المعلن ٩,٨ بالمائة هو مقياسٌ أساسي يقلل من القيمة الحقيقية للبطالة. تعلم هيئات الحكومة ذلك وتعلن رقماً آخر، يعرف باسم يو٦. يضع هذا المقياس معدلاً للبطالة في الولايات المتحدة يبلغ ١٧ بالمائة في شهر أيلول ٢٠٠٩. أما حين يضاف عدد العمال اليائسين من إيجاد عمل منذ زمن طويل إلى إجمالي العاطلين عن العمل، سيبلغ معدل البطالة ٢١ بالمائة في أيلول ٢٠٠٩. يمكن لمعدل العاطلين عن العمل من المواطنين الأمريكيين أن يفوق هذا الرقم، فحين تستبدل مايكروسوفت أو أية شركة أخرى عدة آلاف من العمال الأمريكيين بنظرائهم من الأجانب الحاصلين على تأشيرات دخول للعمل، لا تذكر مايكروسوفت انخفاض العمالة في كشف الرواتب الخاص بها. ومع ذلك، فعدة آلاف من الأمريكيين الآن دون عمل. تضاعف هذا الرقم الشركات الأمريكية التي تعتمد على «دكاكين الاتجار بالبشر» لاستبدال قوة العمل الأمريكية بقوة عمل أجنبية رخيصة عاماً إثر عام، وتكون النتيجة مئات ألوف الأمريكيين العاطلين عن العمل وغير المسجلين.

إنّ أكثر من خمس قوة العمل الأمريكية عاطلة عن العمل والبقية مدفونة في ديون بطاقات الائتمان والرهون العقارية، والمعافاة الاقتصادية خارج اللوحة.

ما يحدث الآن هو أنّ مئات مليارات الدولارات من أموال برنامج إنقاذ الأصول المعسرة ستمنح للمصارف الكبيرة وألوف مليارات الدولارات التي أضيفت إلى ميزانية الاحتياطي الفيدرالي ذهبت إلى سوق الأسهم، منتجةً فقاعةً أخرى، وإلى استحواذ المصارف «الأكبر من أن تفشل» على المصارف الأصغر حجماً. والنتيجة مزيدٌ من التمركز المالي.

لقد أتلف التوسع في الدين الذي يشكّل أساس هذه الفقاعة مصداقية الدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياط عالمية. حين يبدأ الدولار في الأفول، سيرفع صانعوً السياسة المذعورون معدلات الفائدة بغرض حماية قدرة خزينة الولايات المتحدة على الاقتراض، وحين ترتفع معدلات الفائدة، سيوضع ما تبقى من الاقتصاد الأمريكي على الرفوف.

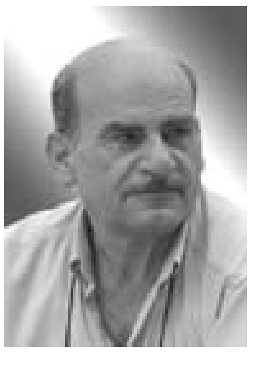
إن لم تستطع الحكومة الاقتراض، فستطبع النقود لدفع فواتيرها. سيهلك فرط التضخم الأمريكيين. كما ستعمم البطالة الشاملة والتضخم الهائل بؤساً على الشعب الأمريكي لم يكن بوسع ماركس أو لينين تخيله.

يواصل اقتصاديو أمريكا حالياً التظاهر بأنهم يتعاملون مع كساد ما بعد الحرب الاعتيادي والذي لا يتطلب أكثر من التوسع في تدفق النقود والائتمان لاستعادة النمو الاقتصادي.

❖ **مساعد وزير الخزانة في عهد ريغان، مشارك في تأليف كتاب «استبداد النوايا الحسنة»**

كلينتون و«ترسيم» حدود فلسطين.. والمنطقة

◄ حمزة منذر



يصر معظم قادة النظام الرسمي العربي -أو هكذا يطلب منهم- على خلق حالة تضاد سياسي بين واشنطن وتل أبيب، وينكرون على الدوام مدى التطابق في الأهداف الإستراتيجية بين الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية. كما تصر الغالبية الساحقة من الحكام العرب أنه بالإمكان تضليل الشعوب العربية وإخفاء مدى وعمق الارتباط بين وجود هؤلاء في عروشهم وبين استمرار مأساة الشعب الفلسطيني، حيث لم ينصروه يوماً على مدى واحد وستين عاماً، بل شاركوا في أخطر المؤامرات الرامية إلى إخماد انتفاضاته المتلاحقة ومقاومته الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني.

..نذكر كيف انشغل المسؤولون الرسميون العرب وأجهزة إعلامهم بالإشادة وشرح وترويج خطاب وتصريحات الرئيس باراك أوباما، وخرجوا باستنتاجات قاطعة أنه سيكون «مختلفاً» عن أساليب المحافظين الجدد في إدارة بوش، وسيفتح «صفحةً جديدةً» مع العالمين العربي والإسلامي، وسيضع حداً للتعنت الصهيوني وبالتالي سيتحقق السلام على يديه في المنطقة!!

..كنا قد حذرنا مراراً بأن تكتيك «التهدئة» الذي اتبعه أوباما بعد وصوله للبيت الأبيض لن يدوم طويلاً ولن يعدو كونه خلطاً للأوراق ومحاولةً لاستعادة زمام المبادرة بعد تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة من المتوسط وحتى أفغانستان، وبعد فشل العدوان الصهيوني في لبنان وغزة وتحول خيار المقاومة الشاملة إلى خيار واقعي وحيد لتحرير الأرض واستعادة الحقوق والانتصار النهائي على الاحتلالين الأمريكي والصهيوني.

.. وإذا كان قادة دول الاعتلال العربي قد اجتهدوا في تنفيذ المطلوب منهم أمريكياً للاستفادة من هامش المناورة الذي أعطاه لهم خطاب أوباما التهدوي من أجل إخماد المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وترويض سورية وإيران، فإن النتائج جاءت مغايرة تماماً:

- لم ينجح نظام حسني مبارك في الاستفراد بالقضية الفلسطينية وإلغاء خيار المقاومة الفلسطيني بالتواطؤ مع السلطة في رام الله (فضيحة تقرير غولدستون نموذجاً)، ولم يستطع الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة ولا استمرار اعتقال ١١ ألف فلسطيني، أن يرغم الشعب الفلسطيني على التخلي عن خيار المقاومة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. واللافت أيضاً تصاعد روح المقاومة وبشكل غير مسبوق لدى عرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.
- لم تستطع كل محاولات التهوين من انتصار المقاومة اللبنانية في حرب تموز ٢٠٠٦ أن تعزل أو تضعف حزب الله والقوى الوطنية الحليفة له، وقد جاء الكشف عن شبكات التجسس الإسرائيلية في لبنان، واستمرار خرق الكيان الصهيوني للسيادة الوطنية اللبنانية جواً وبراً وبحراً ليؤكد الحاجة ليس فقط إلى بقاء المقاومة وسلاحها، بل توسيع صفوفها بين كل الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية استعداداً للمواجهة المرتقبة مع العدو الصهيوني وهي متوقعة في المستقبل المنظور، لأن القوى الداخلية الموكل إليها مهمة ضرب المقاومة أثبتت عجزها وفشلها عن تحقيق تلك المهمة القذرة.
- إن تحليل عناصر المشهد العراقي يؤكد فشل جميع القوى التي جاءت على دبابة الاحتلال الأمريكي في إدارة شؤون العراق الداخلية كما يشتهي قادة البيت الأبيض وشركاؤهم في السيطرة على الشعب وثرواته والإجهاز على المقاومة الوطنية الحقيقية ضد الاحتلال والتي ما زالت تلاحق القوات الغازية رغم خروجها من المدن الكبرى. ولا يفيد قوى الأمر الواقع (الحالي) التابعة للاحتلال أن تلقي مسؤولية فشلها وخيانتها على سورية أو غيرها من بعض دول الجوار العراقي.
- بعد أن صمدت سورية في مواجهة الضغوط الخارجية (عبر الترغيب والترهيب) ومحاولات العزل القريبة والبعيدة، وبعد أن اتخذت قرارها الذي يتجاوب مع إرادة شعبها بتقليص «الشراكة» مع أوربا إلى «تعاون»، لدواع وطنية واقتصادية، سينعكس كل ذلك إيجاباً على تعزيز صمود المقاومة في كل المنطقة. وبالمقابل ستزداد إمكانية استهدافها من التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي العربي، وهذا ما يتطلب الاستعداد والحذر وتعبئة قوى المجتمع على الأرض وضرب قوى الفساد واعتبار الأمن الاجتماعي- الاقتصادي مكوناً أساسياً للأمن الوطني.

..أمام كل ما تقدم لا يستغربن أحد ما صرحت به هيلاري كلينتون: «لا يمكن وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة إلاّ بعد ترسيم حدود الدولة الفلسطينية»! فأمام هذا الصلف الأمريكي، وأمام تخاذل الرجعية العربية، آن الأوان ليس فقط لتعزيز خيار المقاومة الشاملة ضد الاحتلال، بل لرفع سقف المطالب السياسية وعدم القبول بما يسمى بحدود الرابع من حزيران، والانتقال إلى المطالبة باستعادة الأراضي المنصوص عليها في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ كحد أدنى يمكن القبول به، وسيأتي زمن ليس ببعيد بالمعنى التاريخي سيصبح الكيان الصهيوني والصهيونية العالمية فيه نادمين على عدم القبول بذلك، لأن حقوق الشعب لا تذهب بالتقادم..

h.monther@kassioun.org

العجرفة الأمريكية تتجاهل شعب باكستان

◄ ويليام بفاف / ترجمة: أ.ج - قاسيون

انتشر على الدوام في أوساط السياسة الخارجية الأمريكية فيروس اسمه العجرفة، بسبب الادعاء الموروث بأن الأمريكيين يعرفون أكثر مما يعرفه الآخرون. والمذهل أن التشخيص لم يكتف بإثبات الحالة فقط، بل أظهر أيضاً أنها تقاوم محاولات العلاج بشدة، بعد العديد من التجارب. ويبدو أن أعراض الداء قد بدأت تظهر على إدارة أوباما في معالجتها لقضية باكستان (بغض النظر عن حالة العلاقات الأمريكية الأفغانية). فهذه الإدارة وصلت إلى البيت الأبيض بقناعة أن قضية أفغانستان تعتبر مشكلة للولايات المتحدة، لأنها عملياً تسبب مشكلة لباكستان.

تمتلك الدولة الكبيرة، باكستان، أسلحة نووية، ويقطنها عدد كبير من «البشتون» الذين يمدون حركة طالبان بالمقاتلين. بينما أفغانستان بلد صغير نسبياً، عدد سكانه يعادل ثلث عدد سكان باكستان، ويقطنه عدد كبير أيضاً من «البشتون» الذين يؤون مائة عنصر فقط من عناصر تنظيم القاعدة (إذا صدقنا مستشار الأمن القومي الأمريكي، الجنرال جيمس جونز)، في حين يشاع في واشنطن أن باكستان تعج بهم، والبلد بأكمله يغذّ السير نحو التحول إلى «مفرخة» إرهابيين يبغون غزو الغرب، وتفجيره بالأسلحة النووية المسحوبة من المستودعات الباكستانية، وإقامة خلافة إرهابية عالمية جديدة على أنقاضه.

وما زال مجهولاً ما إذا كانت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، تحمل الرأي نفسه، ولكنها بالتأكيد ستسمع الكثير عن مقدار تضرر باكستان من الضغط الأمريكي عليها، ومقدار خوف الشعب الباكستاني، ليس من طالبان والقاعدة، بل من الولايات المتحدة ذاتها.

وفقاً لمقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢٠٠٩/١٠/٢٧، من جاين بيرليز في إسلام آباد، فإن المعارك ضد الإسلاميين هناك «أثلجت صدر الأمريكيين، لكنها أدت إلى حصار أجزاء واسعة من باكستان، مما دفع بالميليشيات في مناطق القبائل المعزولة إلى نقل الحرب للمدن الباكستانية. ولذلك يحمّل الباكستانيون الولايات المتحدة مسؤولية عدم استقرار أوضاع بلدهم».

وفي استفتاء حديث وموثوق، أجري في شهر آب، قبل الهجمات الأخيرة التي شنها الجيش الباكستاني ضد الإسلاميين في وزيرستان ووادي سوات، وقبل وقوع سلسلة التفجيرات الانتقامية في المدن، اعتبر ١١٪ من الباكستانيين فقط أن تنظيم القاعدة يشكل الخطر الأكبر على باكستان حالياً، بينما ١٨٪ قالوا الهند، و٥٩٪ اعتبروا أن مصدر الخطر الأكبر يأتي من الولايات المتحدة.



من الواضح أن قطاعاً واسعاً من الشعب الباكستاني يرفض الوجود الأمريكي على أرضه، ويرفض حتى المساعدات التي تأتيه منها. فالحقيقة المُرّة الثابتة تاريخياً أن مقاومة الولايات المتحدة، أهلياً وشعبياً، قامت على فكرة أن هدف المساعدات الأمريكية هو حماية الأنظمة العسكرية الحاكمة، ورشوة الجيش ضماناً لتعاونه مع السياسة الأمريكية. لكن هذه المرة، الجيش الباكستاني هو الذي لا يريد حزمة المساعدات المقدرة بـ ٧,٥ مليار دولار، التي خصصتها إدارة أوباما؛ ويرفض أية مساعدة قد تُفضي إلى التدخل بالشؤون الداخلية لباكستان، وهي كذلك فعلاً.

ومن المعروف عموماً أن واشنطن كانت تقف خلف وصول الحكومة المدنية للرئيس آصف علي زرداري إلى سدة السلطة، و«يُنظر إليها كحكومة تابعة للأمريكيين إضافة إلى عجزها عن معالجة الوضع الراهن» (نفس المقال المذكور سابقاً). لذلك قام الطلاب برشق وزير الداخلية الباكستاني بالحجارة أثناء زيارته «الجامعة الإسلامية الدولية» مؤخراً وإثر الحادثة أغلقت الحكومة كل مدارس وجامعات إقليم البنجاب ذي الكثافة السكانية العالية، «الأمر الذي تأثرت به العائلات الباكستانية بشكل غير مسبوق» (يفترض أن يكون قد أعيد فتحها في ٢٦/ تشرين الأول).

وبالنظر إلى القضية من خلال التصريحات العلنية لمستشاري أوباما، تُعتبر باكستان مصدر خطر كبير في المنطقة، بسياساتها الشاذة وأسلحتها النووية، والتمرد الإسلامي النشط فيها، لذلك من المحتمل، حسب تعبير مستشار أوباما، بروس رايدل، أن تصبح مصدر «أعظم تهديد تواجهه الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة». ولعل هذا يوضح سبب رغبة الولايات المتحدة بحكومة باكستانية تستطيع التحكم بها وإجبار جيشها على محاربة الإسلاميين على أراضيهم، وإن أدى ذلك إلى عزل الجيش، وتأجيج مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة.

لكن أليس ترك باكستان ذات الخدمات المدنية الجيدة والجيش رفيع المستوى، تتولى الدفاع عن أمنها أفضل من ترك الولايات المتحدة تفرض أفكارها وآراءها؟

أمن الصعب تصور أن الباكستانيين يعرفون ما هو أفضل لهم أكثر مما يعرفه الأمريكيون؟

أيمكن أن يعجب الأمريكيون بجيش باكستاني يتموضع في واشنطن، ويُملي على الولايات المتحدة كيفية إدارتها لسياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع المصالح القومية الباكستانية؟

www.williampfaff.com ■

الإحصاء الاستثنائي في سورية وجروح الهوية الوطنية السورية (٢ ـ ٢)

محمد جمال باروت (*)
لوموند ديبلوماتيك العربية
عدد آب ٢٠٠٩

شكّلت التسويغات «الكيانية» أو «السيادية» مجرّد غطاء إيديولوجي لتبرير عملية إقصاء ٢٨٪ من سكان منطقة الجزيرة عن المواطنة (عبر الإحصاء الاستثنائي)، ووضعهم في مأزق أن لا مكان لهم في الدولة. هكذا قد تشكّل إجراءات الدولة المركزية شؤماً لكثير من مواطنيها؛ إذ زادت عملية «التجريد» أو «الإقصاء» من هامشيّتهم؛ وهم بسبب أن معظمهم كانوا فلاحين فقراء، وغير متعلّمين، وخاضعين لسيطرة زعماء العشائر والعائلات الكردية لم يحسّوا في البداية بدلالات «الإحصاء»، لكن بعد فترة وجيزة جداً استيقظوا على «الكارثة»..



• ٨٥ ألفاً من السوريين سقطوا عبر الإحصاء الاستثنائي ضحايا طمع سادة السياسة والسلطة والمال في سورية بـ«نهر الذهب»..

دور الأمن وزعامات الأكراد في المأساة

كان سعيد السيّد هو العرّاب الحقيقي لعملية الإحصاء، فهو من تولّى صياغة المسوّغات والتبريرات. فقد قام بعد «تكريس» نتائجها بتبرير ذلك بقوله بأنّ هجرة الأكراد الأتراك إلى سورية «تشكّل خطراً كبيراً على سلامة سورية العربية»، في محاولة لاستثارة الرأي العام السوري. ولم يكن للعظم الثالث أية صلة، لا من قريب ولا من بعيد، بإيديولوجيا السيّد القوماوية المتطرّفة؛ لكنّه استخدمها في مرحلة بحثه بشتّى السبل عن تكريس «الانفصال» تحت اسم الدفاع عن «الكيان الخالد» لتزويد سلطته بأدوات إيديولوجية إضافية.

من جهة أخرى لعب أيضاً دوراً في الأمر تنامي نشاط الحزب الديموقراطي الكردي (البارتي) الذي تشكّلت هيئته القيادية الأولى في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٧ من نخبة محدودة من المثقفين الشباب الأكراد، ثم تحوّل إلى مركز جذب للجمهور الفلاحي الفقير والمعدم. وفي حين لم تكن اتجاهات هذا الجمهور متطابقةً بالضرورة مع اتجاهات الحزب الفتيّ، ولكنّه كان القوة الكرديّة الوحيدة المنظّمة يومئذ.

ولكن للحقيقة لاتوجد وثائق تثبت أن «البارتي» قد واصل نشاطات «استفزازية» للسلطة السورية بعد حملة شباط/ فبراير ١٩٦٢، دفعت هذه السلطة لأن تتّخذ أخيراً قرار «الاحصاء الاستثنائي» في أيلول- تشرين الأول ١٩٦٢. لكنّ صراعاً عنيفاً كان دائراً بين الزعامات الكردية التقليدية التاريخية وبين الحزب الصاعد في إطار موجة جماهيرية قوميّة كردية أزكتها الثورة في العراق، قد دفع القيادات الكردية التقليدية في إطار منظور ضيّق لمصالحها إلى تحريض السلطة على نشاطات البارتي.

استغلّ السيّد ذلك بشكل بارع، واستمر بضغطه على الحكومة لتقرير الإحصاء الاستثنائي، وتمكّن من ذلك في فترة شلل حكومة العظمة وتسليمها الأمر إلى العظم الثالث. وقد اندرج العظم الثالث الذي شاخ فكرياً وسياسياً وتجاوزته التحوّلات في اللعبة. في حين كانت هذه هي لعبة معقّدة للسيّد، بينه وبين كبار الملاك الأكراد الذين شملهم الإصلاح الزراعي، أو باتوا معرّضين لخطر الاستيلاء على ملكياتهم المشمولة به، وكانوا مستعدّين لفعل أيّ شيء، حتّى تجريد مواطنيهم من المواطنة في سبيل مصالحهم الآنية، مدمّرين في الوقت نفسه قدراتهم ونفوذهم على المدى الطويل. كانت هذه مثلاً هي محنة عائلة (نظام الدين) التي كانت إحدى المسبّبين بالإحصاء ومن ضحاياه في وقت واحد. وكانت براعة العظم الثالث وبراغماتيّته في الانخراط في اللعبة بهدف تقويض قانون الإصلاح الزراعي تحت ستار إصلاح منطقة الجزيرة؛ حيث صوّت العظم بقوّة لإلغائه باسم «التعديل»، ودافع في تصويته ومواقفه وكلامه عن «إخلاء» الفلاحين أو «تهجيرهم» من أراضي كبار الملاك.

• أحدث الإحصاء الاستثنائي جرحاً في الهوية الوطنية السورية، وأدى إلى تغريب أبناء محافظة الحسكة داخل مسقط رأسهم، وهم الذين لم يعرفوا سوى سورية وطناً لهم.

الإصلاح الزراعي

لطالما تداخلت المصالح مع السلطة في تاريخ سورية الحديث، وجعلت من الدولة مركبةً لأصحاب المصالح المسيطرين. وقد اشتدّ هذا التداخل في مرحلة الانفصال بحكم أنّ عبد الناصر كان قد وجّه ضربات تاريخيةً كبرى لأصحاب القوة والنفوذ، تفتح المجال أمام توسيع مشاركة «العامّة» في قرارات السياسة. ولم يكن عبد الناصر ليقبل أن يفرض عليه «العامة» تأثيرهم، بحكم حجزه للسياسة في نطاق السلطة، لكن إجراءاته قادت هؤلاء «العامة» إلى إثبات حضورهم وقدراتهم حتى ولو تطلّب ذلك التضحيات والسجون. بحيث تمّت ثورة «العامة» للمفارقة باسم عبد الناصر نفسه.

هكذا تعيد هذه المسألة القصة إلى بداية إشكاليتها. إذ كانت عملية تثبيت الجنسية في الإحصاء الاستثنائي الخاص بمحافظة الحسكة قد اشترطت أن يكون السوري هو من كان مسجّلاً في قيود الأحوال المدنية قبل العام ١٩٤٥، وأن يستحصل مسبقاً على صورة عن قيده وقيد عائلته لإبرازها وتسجيلها. ولكنّ هذا الشرط كان غير واقعيّ في حدّ ذاته، ولايشكّل مؤشراً يعتدّ به في إثبات الجنسية، إذ أن ظاهرة «المكتومين»، آباءً وأبناءً معاً، كانت من أبرز خصائص المجتمع السكّاني العربي أو الكردي على حدٍّ سواء في محافظة الحسكة. هكذا كانت تصفية حسابات القوّة والنفوذ والقدرة والسلطة جزءاً من عملية الإحصاء، أي من العملية المعقّدة التي قادت إليه.

كانت وظيفة هذا المؤشّر الذي اعتمده الإحصاء الاستثنائي واضحةً تماماً، إذ صمّم بشكل أساسيٍّ على مستوى الدوافع والوظائف كي يتمّ تجريد الفلاحين الأكراد الذين استفادوا خلال فترة الجمهورية العربية المتحدة من الانتفاع بأراضي الإصلاح الزراعي المستولى عليها والموزّعة يومئذ، من حقوقهم في الانتفاع. إذ أنّ عبد الناصر لم يميّز في توزيع الأراضي المستولى عليها بين كرديّ وعربي، ولا بين كرديّ «أصلي» وكرديّ «متسلّل»، بل ميزّ بين كبار الملاك وبين الفلاحين. وهو في الأصل لم يكن ضد قضية الأكراد بل أوّل زعيم عربي اعترف بثقافتهم وحقوقهم الثقافية القومية، وقدّم براهين على ذلك.

لكن ما أثارته حكومة العظم، وحاولت تهييج الرأي العام ضدّه هو أنّ هؤلاء المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي لم يكونوا سوى «متسلّلين» مشبوهين للحصول على ملكية الأرض، ممّا يهدد «أمن» سورية و«عروبتها» ثم «سيادتها». فخلال فترة ١٧ نيسان - ١٣ أيلول ١٩٦٢ لم تقدّم ولا شكوى واحدة تشير إلى أن هناك «أجانب متسلّلين» قد استفادوا من قانون الإصلاح الزراعي في الجزيرة، مع أن هذه الفترة كانت أكثرها تسريعاً لتطبيق القانون ممّا كان عليه إبّان فترة الوحدة. لكن بعد تمكُّن الرياض والولايات المتحدة وغرفة تجارة دمشق وشركة «كونكوديا» المتضافرة مع جهود «العظم الثالث» من التخلّص من حكومة بشير العظمة، أثيرت هذه «الأكذوبة» التي لم يسمع مثلها إبّان حكومة العظمة.

ولم تتعامل أيّ صحيفة سورية مهنيّاً مع هذه القضية. وقامت بعض الصحف السورية بتقدير أنّ عدد المتسلّلين خلال فترة الوحدة للانتفاع بأراضي الإصلاح الزراعي كان ٥٠ ألف متسللاً. كان ذلك نوعاً من «المبالغة التبريريّة» من أجل تجريد الفلاحين الأكراد البؤساء من الأراضي التي وزّعت عليهم إبان عهد الجمهورية العربية المتحدة.

وقد كشف السيّد بشكل صريح للغاية وظيفة الإحصاء الاستثنائي من خلال قوله «إنّ توزيع الأراضي لا يجري جزافاً وعلى كلّ طامع، وإنما يجري التوزيع على قواعد ثابتة محدّدة، ولا يتناول إلاّ أبناء البلاد فقط؛ أمّا الغريب فلن يكون له أيّ نصيب في الأراضي التي توزّع». كان ذلك هو جوهر هذه القصة «الرهيبة». وقد شكّلت قضية قرية «أبو راسين» نموذجاً لها، تستحق إضاءةً تاريخيّة.

مشكلة قرية «أبو راسين».. وتواطؤ الملاكين الأكراد

كان النائب والوزير السابق «النافذ» في الخمسينيات (عبد الباقي نظام الدين) ينتمي تقليدياً إلى كتلة خالد العظم البرلمانية، وكان يمثّل معتمد العظم في توزيره في الحكومات التي يتعاقد على تشكيلها تحالفياً في إطار اللعبة السياسية-البرلمانية. وقد اشتهرت قصّة هذا النائب بشره التملك، إذ ادّعى ملكية الأرض التي كانت الدولة ستقيم عليها مطار القامشلي، لكنّه خسر الدعوى وهو وزيرٌ للعدل في أوائل الخمسينيات. ويعود ذلك إلى أن القضاء السوري في النصف الأول من الخمسينيات كانت له حرمة و«عصمة»، إلى درجة أن ديكتاتوراً مثل أديب الشيشكلي قد اضطرّ إلى احترام إجراءاته في دعوى على أحد خصومه، في حين كان سيّد السلطة.

كان عبد الباقي نظام الدين يملك أشياءً كثيرة. لكنّ إحدى ممتلكاته وأهمّها، وهي قرية «أبو راسين» في الحسكة قد تعرّضت إلى استيلاء الإصلاح الزراعي عليها. هكذا قامت وزارة الإصلاح الزراعي إبان الجمهورية العربية المتحدة بتوزيع أراضيه المستولى عليها على الفلاحين، وتمليكهم حيازاتهم لها بموجب سندات نظامية. وكان نظام الدين قد دخل في خلافات مع إخوته وأقربائه حول ملكيتهم «المشاعة» لهذه القرية كما في ادعاءاتهم القانونية. وبغية التخلّص من الفلاحين المنتفعين بتوزيع أراضي الدولة عليهم، ادّعى نظام الدين أنّ هؤلاء الفلاحين ليسوا «سوريين» بل مجرّد «أتراك» متسلّلين بهدف تملّك الأراضي تحت اسم الإصلاح الزراعي، وأنّه لا يحقّ لهم التملك بسبب نقص أهليّتهم. ولأسباب اللياقة سمّت الحكومة يومئذ هؤلاء الفلاحين باسم: «مكتومين» وليس «متسللين». ولكن كان المقصود بـ«مكتومين» أنهم أتراك وليسوا سوريين مسجلين.

هكذا نشأ «تحالفٌ» غريب بين سعيد السيّد، وزير الإصلاح الزراعي في مرحلة حكومة مأمون الكزبري الانتقالية، وهي أوّل حكومة بعد الانفصال، وبين نظام الدين، حاول فيه سعيد السيّد أن يرغم كافة الفلاّحين المنتفعين بموجب سندات بتوزيع أراضي قرية «أبو راسين» على إخلاء الأرض، سواء أكانوا «مسجلين» في الأحوال المدنية أم «مكتومين» بدعوى أنّهم «أتراك» الجنسية.

ثمّ تحولت قضية فلاحي قرية «أبو راسين» في شباط ١٩٦٢ إلى إحدى أبرز قضايا المداولة في المجلس النيابي السوري. وهو ما كان يشير إلى أنّه مهما كان الوضع سيئاً فإن الديمقراطيات أفضل حتى في حال تشوّهها في الدفاع عن حقوق «المغبونين» و«المهمّشين». ولكن بسبب نفوذ نظام الدين «التاريخي» في السلطة، فإن سكرتارية مجلس النواب السوري في عهد الانفصال قد شطبت الفقرة المتعلّقة به من سؤال أحد النواب، وهو نوري العارف نائب حلب، وهو كرديّ ينتمي إلى الزعامات، ولكنه كان متحسّساً بشكل مخلص لقضايا الفلاحين.

وقد اضطرّ وزير الإصلاح الزراعي اللاحق بكري قباني (الحزب الوطني- حلب)، وهو وزيرٌ حلبي «شرس» اختير في منصب وزير الإصلاح الزراعي كي يلغي هذا القانون، إلى منع نظام الدين «ظاهرياً» من فلاحة «أبو راسين»، وإجازة العائلات التسع «المكتومة» بتسجيل نفسها كي تتمتّع قانونياً بسندات التمليك، بينما بقيّة المنتفعين كانوا من غير المكتومين.

أما القصة الكاملة لقرية «أبو راسين» نفسها فكانت في الحقيقة قصّة أراضي دولة وضع نظام الدين حين كان في السلطة يده عليها، واعتُبِر بموجب القانون مستأجراً لها مقابل ٣ آلاف ليرة سنوياً. وفي آخر محاولة له لمعاودة استيلائه على هذه الأرض اقترض نظام الدين مبلغ ٤٠ ألف ليرة سورية من مصرف سورية والمهجر كي يثبّت حقه في استثمار الأرض وعدم «هجرانها». غير أن الحملة البرلمانية التي أرغمت الحكومة على إعادة النظر بقرار سعيد السيّد بإلغاء توزيع أراضي «أبو راسين» على الفلاحين، قد دفعته إلى التوقّف عن تسديد القرض، مما دفع مؤسسة الإصلاح الزراعي إلى حجز كافة ممتلكاته بما في ذلك الأراضي التي يحقّ له الاحتفاظ بها. بينما سار سيده خالد العظم في طريق آخر، فقد رفع دعوى على الحكومة كي لا يسدّد قرضه. وأدخلها في «أغنية الشيطان» ورحل دون أن يسدّده، حيث كان قرض العظم بعد إسقاط حكومة الكزبري الفوائد عن الملاكين المقترضين من البنوك وغير المسدّدين لها قد بلغ يومئذ ٣٠٠ ألف ليرة سورية، بينما كان قرض نظام الدين لايتعدّى ٢٥ ألف ليرة سورية..

الحصاد المرّ لكبار الملاك الأكراد

كان عبد الباقي نظام الدين أحد أكبر «شياطين» عملية الإحصاء الاستثنائي، حيث بادل سعيد السيّد حين كان وزيراً للإصلاح الزراعي «إخلاصه» للدولة حول «خطر المتسلّلين» عبر محاولة إخلاء الفلاحين «المتسلّلين» من أراضيه، إذ كان يعتقد أن إلغاء قانون الإصلاح الزراعي قد سار إلى نهايته.

ففي فترة حكومة بشير العظمة واصلت الحكومة اليسارية توزيع الأراضي دون أيّ تمييز ثقافيّ أو عرقيّ أو إثني وبوتيرة سريعة جداً. والحقيقة أنّ أحمد عبد الكريم قد أكمل الاستيلاءات على أراضي كبار ملاّك كانوا قبل سنوات سادة القرار في سورية. وفي فترة «وهن» حكومة بشير العظمة تمّ تمرير مشروع الإحصاء الاستثنائي دون مناقشة حكومية حقيقية، ليصبح هذا الإحصاء هو قضيّة حكومة العظم الثالث الأولى، لكن تحت اسم مفخّم هو «برنامج إصلاح منطقة الجزيرة».

تمّت عملية الإحصاء، وهي عملية سياسية-اجتماعية وليس أمراً فنياً على الإطلاق. حيث كانت الزعامات العشائرية والعائلية الكردية الكبرى حينها منقسمةً فيما بينها، ووقفت صفاً واحداً تقريباً ضد صعود الحزب الديموقراطي الكردي، وكانت تحاول جميعاً الدفاع عن مصالحها. ودخلت في الحقيقة كطرف فعليّ في عملية الإحصاء. لكن صراع المصالح الضاري أدى إلى نتائج «مفاجئة»، فقد جرى تصنيف كثير من العائلات على مستوى الأسرة الواحدة نفسها إلى مواطنين ومكتومين ومتسرّبين. حتّى أنّ عائلة نظام الدين نفسها كانت منقسمة أشدّ الانقسام حول الملكية، وصلت منازعاتها إلى القضاء، بل إلى محاولة التحكيم بالقبضات. بحيث شملها من اعتبره الإحصاء أجنبياً متسلّلاً ومن اعتبره مواطناً. وانطوى ذلك على فضيحة تمثلت في أنّ النائب والوزير السابق عبد الباقي نظام الدين بذاته، وشقيقه اللواء المتقاعد توفيق نظام الدين الذي كان رئيس هيئة أركان الجيش السوري في العام ١٩٥٥ وأحيل إلى التقاعد، وكان يقبض راتبه التقاعدي قد اعتبرا من «أجانب تركيا»، بينما لم يجرّد آخرون من عائلة نظام الدين من الجنسية.

لم يكن الأمر مدفوعاً بسياسة نظامية مركزية من حكومة العظم الثالث لـ«إبادة» الزعامات، بقدر ماكان نتاج حرب «الإبادة» بين هذه الزعامات. هكذا سمحت فوضى الصراع لسلطة السيّد حتّى بتجريد أبناء إبراهيم باشا الملّي وأحفاده من الجنسية، وهم الذين كانوا سادة الجزيرة خلال الفترة العثمانية وحتى أواخرها، وحاربوا الانتداب الفرنسي ليس لدواع وطنيّة وقومية، بل للدفاع عن سلطاتهم التاريخية الكبرى التي كانت لهم بالفعل. وقد تمكّن هؤلاء بيسرٍ من استعادة الجنسية.

الجزيرة.. نهر الذهب

في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ استكملت حكومة العظم وضع مبادئ برنامج إصلاح منطقة الجزيرة، وتولّى سعيد السيد محافظ الحسكة واللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية صياغته الأخيرة في ضوء المداولات البينية مع الوزراء.

لم يكن هذا البرنامج في حقيقته إلا ستاراً لعرقلة تطبيق وتنفيذ الإصلاح الزراعي تحت اسم مواجهة المؤامرة «المشبوهة» لـ«المتسللين». فطموحاته التنموية كانت «فارغةً» من المعنى، لأنّه لم يكن هناك في الموازنة العادية والاستثمارية المعتمدة ما يساعده، سوى في بند قوى الأمن الذي كان حصيلة البرنامج الفعليّة. أمّا اهتمام جهاز السلطة في مرحلة العظم الثالث بمنطقة الجزيرة، فقد أتى من أنّ التركّز الأكبر لكبار الملاّك المشمولين بالقانون هو فيها؛ فقد بلغ عددهم في الحسكة ١٠٣٦ ملاكاً يشكّلون ٣٢٪ من إجمالي عدد الملاكين الشمولين البالغ ٣٢٤٠ مشمولاً. كما كان التركّز الأكبر للأراضي المشمولة بقانون الإصلاح الزراعي هو أيضاً في الحسكة، إذ بلغ ٦, ٣٧٪ من إجمالي الأراضي المشمولة بالقانون، تشكل الأراضي المروية منها مانسبته ٧, ٢٠٪ إلى إجمالي الأراضي المروية في سورية، أو ما يفوق خمسها المشمول.

إضافةً إلى ذلك، بلغت نسبة الأراضي التي تمّ الاستيلاء عليها فعليّاً حتّى حينه النسبة الأكبر في سورية: ٦, ٥٦٪ من مجمل الأراضي المشمولة مقارنةً مع ٣٨٪ لمجمل سورية، و٢, ٢٨٪ من مجمل الأراضي المروية المشمولة مقارنةً مع ٢, ١٥٪ لمجمل سورية.

لقد شكّلت هذه الوضعية مصدراً للأطماع بـ«نهر الذهب»، والتمتّع على الأقل بحريّة بالنصف الثاني منه، بينما يتمّ عرقلة استفادة الفلاحين من نصفه الأول ضمن دوامة «أغنية الشيطان» التي اقترحها سعيد السيّد. لقد كان بؤساء الـ٨٥ ألفاً عشية ذلك اليوم «الجهنّمي»، يوم الإحصاء، هم ضحايا طمع سادة السياسة والسلطة في سورية بـ«نهر الذهب»، بمن فيهم الزعامات الكرديّة. بحيث كانت عملية الإحصاء الاستثنائي فاتحة عمليّات حكومة العظم الكبرى، زرعت هذا الندب والجرح في الهوية الوطنية السورية.

هكذا تمّ تغريب أبناء محافظة الحسكة في سورية داخل مسقط رأسهم، والذين لم يعرفوا سوى سورية وطناً لهم، في أواخر عهد جمهورية الانفصال التي قلّصت السلطة لمصلحة أصحابها. أمّا اليوم، فقد آن لهذه المأساة أن تنتهي بضربة واحدة أي بقرار واحد يعادل وزنه قوّة خطّة إقصاء ثنائي السيّد- العظم لهؤلاء عن الدولة/الوطن.

ففي الدروس المنهجيّة لعلم السياسة نعرف أن موضوع العلم هو دراسة القدرة، لكن غاية العلم نفسه هي الحرية. لقد آن لفضيحة العظم الثالث- السيّد التي «تخجل» تاريخ أي دولة في العالم أن تنتهي، وأن تكون الدولة بالفعل لجميع مواطنيها.

❖ باحث ومفكر سوري

الشاعرة فردوس النجار: من لا يحب الوطن لا يعرف أن يحب

◄ حوار/ عتاب لباد

استحقت الشاعرة فردوس النجار جائزة «قاسيون» للأغنية الوطنية بجدارة، وقد قام الموسيقي د. غزوان زركلي بتلحين القصيدة وسيصار إلى إطلاقها ضمن مشروع ترعاه «قاسيون»..

فردوس النجار من مواليد مدينة سلمية، وهي تكتب بالفصحى والعامية. صدرت لها مجموعة بعنوان «هيدي أنا»، وقريباً تُصدر «شفتك مطر».. هنا حوار معها..



• متى تكتبين بالعامية ومتى تكتبين بالفصحى، وما الفرق؟

أكتب بالعامية في أي وقت سواء في الطريق أو في التاكسي.. أثناء قيامي بأعمالي المنزلية أدع كل شيء من يدي وأكتب الفكرة لأنها إن ذهبت لن تعود. أما الفصحى فأغلب حالات الكتابة تأتيني في موقف وطني ما. أبدأ الكتابة تلقائياً ولا أعلم لمَ أشعر أن اللغة الفصحى هي فقط للوطنيات.

• هل تختلف حالة تلقي للنص بين أن يكون مكتوباً بالفصحى أو العامية؟

بصراحة أجد نفسي في العامية أكثر، لأني أكتب فيها بطلاقة وحرية، ولا أبحث كثيراً عن المفردة، تأتي الكلمة بتلقائية متناهية، وفي كثير من الأحيان تأتي الكلمة المناسبة في المكان المناسب.

• ما الذي قادك إلى الزجل ومن كان المؤثر الأول؟

ربما كان الزجل اللبناني هو الذي جعلني أغرم بهذا النوع من الكتابة، ثم إني أساساً ابنة قرية، وجو الريف ترك أثره في داخلي دون أن أشعر.. كنت في صغري أتابع برنامجاً إذاعياً اسمه «كرم وعناقيد» لعيسى أيوب، كنت أستمع إليه بشغف كبير وكأني امرأة ناضجة لها قصصها، وحتى عندما كبرت كنت أشتري أشرطة مسجلة لهذا البرنامج لأسمعها.

وانتسبت إلي جمعية الزجل بجهودي الخاصة ولم يدعمني أحد، وخلال سنة من انتسابي نشرت كتابي «هيدي أنا». والحقيقة أن هناك من يحاول القضاء على جمعية الزجل بحجة أنها تسيء للغة العربي.

• تغلب السّياسة على قصيدتك رغم أن معظم الشاعرات يعطين أهمية أكبر للغزل.

أنا أعتبر نفسي عاطفية جداً، إنما الأمور السياسية والوطنية تعنيني جداً، قبل الغزل وقبل الطعام والشراب حتى، ومن لا يحب الوطن لا يعرف أن يحب، وربما تأثرت بأخي ظافر الذي يكتب الشعر منذ الصغر ويكبرني بسبع سنوات، كنت اقرأ ما يكتب وأقرأ الكتب التي يقتنيها، وخصوصاً الكتب المحرمة، وربما بسبب ذلك وعيت على القضايا الكبرى منذ الصغر، ففي الصف السادس كنت قد قرأت سبعة كتب لنجيب محفوظ.

أنا ابنة السلمية والجو العام هناك مفعم بالسياسة، أول مرة كتبت فيها كان عمري ١٤ سنة.

• هل من الضروري برأيك أن تتحول القصيدة العامية إلى أغنية؟

نعم، ويجب أن يكون الشاعر قادراً على كتابة القصيدة العامية المحكية حتى يستطيع أن يكتب الأغنية.

• ما رأيك بمسابقة «قاسيون» للأغنية الوطنية، وكون غزوان زركلي سيلحن قصيدتك؟

هذه المسابقة تعني لي الكثير، والجميل أني قدمت ثلاثة نصوص والثلاثة فازت، واشتراكي كان عن طريق المصادفة، وأنا سعيدة جداً كون الملحن غزوان زركرلي لحن لي الأغنية، أعتبرها خطوة مهمة جداً في حياتي. ■■

ربما..!

العودة إلى عتمة الصالة

قال المخرج العالمي أمير كوستاريكا في مؤتمره الصحفي على هامش مهرجان دمشق السينمائي: «إن مستقبل السينما غير مطمّئن، فالإنترنت وأشرطة الفيديو والأقراص المضغوطة.. إلخ لا تخدم السينما، وشرط السينما برأيي هو العودة إلى طقوس المشاهدة المعروفة، أي العودة إلى الصّالة»..

تقودنا دعوة صاحب «تحت الأرض» و«الحياة معجزة» إلى التساؤل حول ذاكراتنا السينمائية الشخصية التي تقوم على مشاهدات في التلفزيون والكمبيوتر أكثر منها بكثير من مشاهداتنا في عتم الصالات إلى درجة الشك بكل رصيد هذه الذاكرة: هل عرفنا سينما بيرغمان كما يجب؟ هل تلقينا مشهديات كيروساوا وفيلليني بالشكل الذي يجعلنا نقول الـ«نعم» بضمير مرتاح؟

لاشك بأن هناك عطباً راسخاً في ثقافتنا السينمائية، فكثير من الأعمال الهامة كنا تلقيناها بشروط بدائية وفقيرة. وما الفضل بإلمامنا المتواضع إلا للقراصنة الذين عملوا على توفير عدد لا بأس به من الأفلام الهامة (أو الأساسية من وجهة نظري) في تاريخ الفن السابع، وكذلك في عملهم على إبقائنا على تواصل جيد مع آخر إنتاجات سينما العالم، فيما كانت المؤسسة العامة للسينما -الوكيل الحصري والوحيد لهذا الفن في البلد - مقتصرةً في نشاطها على مهرجانها، الموسمي بطبيعة الحال، أما الأسابيع التي تقيمها بين حين وحين فليست سوى ترفيه، ذلك أن غالبية الأفلام التي تعرض في تلك الفعاليات متوفرة في سوق الـ«DVD» وشاشات التلفزة، في حين أنه من واجب المؤسسة العمل على مد جسور جديدة مع الشاشة الكبيرة، وخلق حالة سينمائية مستمرة ومتواصلة ومنفتحة على مختلف تيارات ومدارس وتجارب الصناعة السينمائية..

العودة إلى الصالة هي الحل... نعم هذا صحيح عزيزي كوستاريكا لكن حبذا لو همست بهذا في أذن القيمين على «مؤسس(تنا) العامة للسينما»...

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

دروس في التطبيق.. المانوية والتجريبية والديالكتيك المادي

عند دراسة تاريخ أزمات الرأسمالية الكبرى يلاحظ تلازمها مع الحروب، التي ما هي سوى تعبير عن أزمة داخلية مستعصية الحل يجري تصديرها. ويتم ذلك عبر خلق عدو وهمي مفترض في كل مرحلة، هو في الحرب الراهنة «الإرهاب»، أما الهدف المعلن فهو «الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان».

وفي المقالة المعنونة «من ديالكتيك ماركس إلى ثنائيات مانيٍ.. دروس في الميتافيزيقيا» المنشورة في قاسيون، العدد (٤٢٣) ص١١، نجد تحاكياً مصغراً لهذا الأسلوب، حيث تغدو أزمة الرأسمالية هنا أزمة فيض ذاتية مستعصية لمثقف برجوازي صغير، أما العدو الوهمي المفترض فهو «المنطق المانوي»، والحرب «الجعجعة» التي يبدو هدفها الدفاع عن «الديالكتيك المادي» ما هي إلا ستار لدفاع مثقف برجوازي صغير تعرضت إحدى نتاجات «دماغه» للنقد. إن الطابع البرجوازي الصغير للمثقف يتأتى من امتلاكه لوسيلة إنتاجه: دماغه، مما استدعى من هذا الكاتب أن يخرج من جعبته كل أساليب التقويل و«الحربئة» لتحقيق «نصر» فكري مفترض على عدو مفترض.

إن ما تقدم لا يهدف إلى السخرية، وإنما هو ممارسة للمنهجية العلمية الماركسية في قراءة أي طرح، بإرجاعه لجذره الطبقي الاجتماعي، ومن ثم تحليل ما يقدمه هذا الطرح وتبيان تخديمه لمصلحة أي من القوى الاجتماعية المتصارعة.

الاصطياد في ماء غير عكرة

إن هدف مقالتنا هو التأكيد على أهمية (الاقتباس هنا من حسين مروة): «النظر إلى صلة العملية الفكرية بعملية التفاعل بينها وبين مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السياسية».. فكيف يمكن للإرساليات التي لعبت دوراً خطيرا بإرساء البنية الرأسمالية التابعة في منطقتنا أن تبذر «بذور التحرر الفكري» من خلال تعليمها لجزء يسير من أبناء المستعمرات «لزبدة العلوم والفلسفة»؟. بالمناسبة إن الجزء الأكبر من خريجي الإرساليات كانوا يعينون وكلاء لبلدان هذه الإرساليات لرعاية مصالحها السياسية والاقتصادية. وكنا قد أكدنا في مقالتنا السابقة على أننا «لا ننكر الدور الذي لعبته الإرساليات بالانفتاح على نتاجات الغرب الفكرية والعلمية منطلقين من الاستقلالية النسبية للبنى الفكرية عن الشرط الاقتصادي الاجتماعي، لكن عدم فهم ديالكتيكية العلاقة بين الثقافي والسياسي في موضوعنا هذا، يقود إلى إعطاء الثانوي دور الرئيسي وتغييب المحرك الأساسي للتحرر الفكري، وإن عدم مناقشة الثقافي بعلاقته مع السياسي، يوقعنا في مطب الميتافيزيقيا من ناحية عدم تناول العوامل المؤثرة بترابطهما».. إلا أن الكاتب لم يجد إلا التضليل والتقويل لخلق عدو وهمي سهل الافتراس لتحقيق «نصر وهمي» وحفظ ماء الوجه.

والآن سننتقل إلى العمق المنهجي الذي يحكم معالجة دور الإرساليات سابقاً ودور المراكز الثقافية الأجنبية حالياً.

بين «التنظير» عن الديالكتيك المادي وممارسته

إن المقالة المذكورة شنت هجومها على ما أسمته «القوالب عقلية قطعية الحكم»، وأعلنت معاداتها لـ«أسلوب ذهني معين لامتلاك العالم فكرياً بدلاً من محاولة تحليله»، وإن كنا ندري بأن هذه المقالة أتت رداً على ما نشرناه بعنوان «المراكز الثقافية الأجنبية... رأي آخر»، وأن التجريدات المعرفية «ما أسماه الكاتب بالقوالب» التي حكمت منطق مقالتنا هي دور البنية التحتية والبنية الفوقية في الحركة الاجتماعية والعلاقة فيما بينهما، بالإضافة إلى موقع الدولة من الصراع الطبقي عند الحديث عن دور المراكز الثقافية الأجنبية الحديثة. ولبيان الغث من السمين، وبعيداً عن الشخصنة والذاتية، لابد لنا من العودة لما يفترض أنه من الأوليات في المنهج الماركسي، إلى العلاقة بين الوعي والواقع المادي، إذ تؤكد المادية الديالكتيكية على أن للواقع المادي الأولوية على الوعي في الوجود، لكن العلاقة بين المادة والوعي ليست وحيدة الاتجاه، وإنما هي علاقة تفاعلية، حيث يؤثر الوعي في حركة المادة، وهذا التأثير يزداد مع تراكم المعرفة وتسارع عملية إنتاجها.

إذا ما أسقطنا هذا التجريد على الحركة الاجتماعية «مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيد الحركة الاجتماعية وخصوصية قانونياتها»، نخرج بمفهومي البنية الفوقية (جميع أشكال الوعي)، والبنية التحتية (الشرط الاقتصادي الاجتماعي)، أما عن العلاقة بينهما فللثانية الدور المحدد في الحركة الاجتماعية، ولكن البنية الفوقية ليست مجرد انعكاس ساكن عنها، إنما تدخل بعلاقة تفاعلية تؤثر من خلالها على تطور البنية التحتية أو تأخره، لا بل مع تقدم المعرفة يزداد الثقل النسبي لدور الوعي والبنية الفوقية في الحركة الاجتماعية .

إلا أن الفكر الماركسي يعاني من اتجاهين فيما يخص التعامل مع البنية الفوقية والتحتية والعلاقة بينهما، وبالمناسبة هذان التياران يستحضر وجود أحدهما الآخر:

١- الاقتصادوية: وهو التيار الذي يرى في البنية الفوقية نسخة كربونية ساكنة عن البنية التحتية وغير مؤثرة عليها، ما يقود إلى إلغاء دور الوعي في الحركة الاجتماعية كونه دائماً متأخراً عن الواقع المادي.

٢- الوعيوية: وهي التي تعطي للبنية الفوقية الدور المحدد في الحركة الاجتماعية، أو على الأقل الذي يعطي ثقلاً نسبياً للوعي أعلى مما هو عليه بمستوى التطور الذي وصل إليه حتى الآن.

إن المشكلة المنهجية التي تعاني منها المقالة المذكورة هي في العمق الوعيوية، التي هي بالمعنى الفلسفي مثالية ميتافيزيقية، حيث إعطاء الدور الثقافي للإرساليات التبشيرية «وعي» الأولوية في بذر بذور التحرر الفكري هو مثالية، وعدم مناقشة هذا الدور بعلاقته مع الشرط الاقتصادي الاجتماعي هو الميتافيزيقيا عينها.

بين المانوية والتجريبية

إذ كانت المانوية تقوم بقولبة العالم ضمن ثنائيات صورية غير موضوعية، فإن نضالنا ضدها هو نضال ضد المعرفة المشوهة عن الواقع التي لا تسمح بتغييره، لكن هذا النضال يجب أن يترافق مع النضال الحاد ضد تيار أكثر خطراً ألا وهو التجريبية التي تنفي إمكانية بناء معرفي نظري حول العالم، وذلك عبر نفيها إمكانية القيام بتجريدات علمية «قوالب عقلية حسب كاتبنا»، هي انعكاس القانونيات العامة التي تحكم حركة المادة والقانونيات الخاصة التي تحكم كل شكل من أشكال الحركة بما فيها الحركة الاجتماعية التي يحتدم الصراع حولها تحديداً فيما إذا هناك إمكانات لتجريدات موضوعية عن القانونيات والعوامل التي تؤثر بهذه الحركة.

المنطق المانوي في التجريبية

إن التجريبية تحاكم محاكمة صورية مانوية فيما يخص إمكانية معرفة العالم، فإما معرفة خالصة ومكتملة ودقيقة ١٠٠٪، وإما لا معرفة، فالمعرفة كعملية تاريخية غير منتهية «كالواقع المادي غير المنتهي»، وغير المكتملة، والتي تحمل نسبة من الخطأ تصحح بالممارسة تغدو هنا لا معرفة، وتغدو قوالب جامدة يجب الإطاحة بها بدل دفعها إلى الأمام وإغنائها بما يغنينا به الواقع المادي من جديد.

إن المنهجية التي تمت من خلالها معالجة قراءتنا لدور المراكز الثقافية الأجنبية هي التجريبية حيث يريد كاتبنا أن يقنعنا بأن هذه المؤسسات هي خارج التاريخ والصراع، وهي زائدة دودية في النظام الرأسمالي العالمي، ضاربا عرض الحائط بالوقائع اليومية عن دور هذه المراكز، وبالتحليل الماركسي لدور الدولة ومؤسساتها في الصراع الاجتماعي، وذلك طبعاً بحجة عدم التضحية «بكل حركية العالم وتعقيده وتداخل ظواهره»، وبحجة معاداة «حشر العالم في قوالب عقلية ضيقة وقطعية الحكم»، ومعاداة «أسلوب ذهني معين لامتلاك العالم فكرياً بدلاً من محاولة تحليله». فتحليلنا سيبقى محاولة حسب رأي الكاتب ولا يهدف للوصول لتجريدات علمية أو لمعرفة موضوعية عن الواقع «امتلاكه»، فهذا شر ينبغي الابتعاد عنه، فالكاتب يمارس منطقه التجريبي «المثالي الميتافيزيقي فيما يخص معالجته لدور الإرساليات التبشيرية» بعباءة ماركسية، حيث تذكرنا هذه الظاهرة بالتيارات المادية في تراثنا الفكري الإسلامي والتي كانت تتمظهر بعباءة مثالية، ولكننا نرى في هذه المقالة العكس حيث المثالية الميتافيزيقا تتمظهر بأشكال مادية متمركسة تدعي حرصها على الديالكتيك.

ولا يسعنا القول سوى أن المانوية التي يشن صديقنا الهجوم عليها، والتجريبية التي يمارسها، متقاطعتان بالنتيجة. وبناء على استنتاج ماركس بأن هدف الفلسفة «تفسير العالم وتغييره»، فتقاطعهما يتأتى من كون المانوية تفسر العالم بشكل خاطئ، وبالتالي تنفي إمكانية تغييره، والتجريبية تنفي إمكانية بناء نظري حول العالم «معرفته»، مما ينفي أيضا إمكانية تغييره. وذلك انطلاقاً من ترابط التفسير والتغيير، فالتفسير الصحيح هو مقدمة للتغيير الصحيح والايجابي، والعكس صحيح: فلا نستطيع هنا سوى تقديم النصح إلى جميع التجريبيين بالعدول عن العمل السياسي (الذي هو شكل من أشكال الصراع من أجل تغيير الواقع)، وذلك اتساقا منهم مع منهجيتهم.

■ سلام الشريف

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/11/4) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون - العدد 427 السبت 7 تشرين الثاني 2009

«ما وراء الحدود»: إعادة تشكيل المكان

يمثل معرض «ما وراء الحدود» الذي أقامته صالة «رفيا» الدمشقية لعشرة من الفنانين الفلسطينيين الشباب نظرة إلى الفنون المعاصرة: (فيديو آرت، تصوير، أداء، تجهيز...). فهذه الفنونِ التي رِاجت في السنوات الأخيرة، لاقت ازدهارا خاصا في فلسطين، لما تمثّله من تأمل عميق في الثقافة البصريّة وما تتيحه من إمكانياتٍ تعبير منقطعة النظير، من جهة، خصوصاً في ما يتعلق بالواقع الفلسطيني اللا منطقي تحت الاحتلال، من جهة أخرى.

الفنانون المشاركون في المعرض هم: تيسير بطنيجي، رنا بشارة، رولا حلواني، رؤوف حاج يحيى، سما الشعيبي، سميرة بدران، شريف واكد، طارق الغصين، عريب طرقان، يزن خليلي..



الفنانون قدموا رؤاهم المختلفة كلٌّ من موقعه في مكان إقامته، حيث فيهم من يعيش في الأراضي المحتلة، ومنهم من يحيا في منافي المعمورة، وهذا التنوع المكاني للفنانين العشرة ساهم في تقديم رؤى متنوعة المشارب.. تتنوع الأعمال المعروضة بين التصوير الضوئي المعالج رقميا والتجهيز وبين الرسم ومقاطع الفيديو..

الفنان تيسير بطنيجي (مواليد غزة - يعيش في فرنسا) يقدّم فيديو متقطع يجسّده وهو يدور وينظر إلى نفسه أثناء الدوران. الفيديو الذي حمل عنوان «أنا أيضا» هو نظرة ذاتية إلى العنف الذي بثته وسائل الإعلام في تغطيتها للحرب على العراق. إنها ردة فعل تصوّر الغثيان كموضوع بحدّ ذاته.

فوتوغرافيا رنا بشارة (مواليد ترشيحا - تعيش في القدس) التي حملت عنوان «الحنين إلى فلسطين» عبارة عن صورة وعاء زجاجي فيه شرائح صبّار.. هي إشارة إلى الصبر الفلسطيني على أوضاعه المعيشية الصعبة، كما تقول بشارة، وتضيف: «إن الصبار هو وسيلة وطنية ورمز مميز في فلسطين، وهو يصف حالة الأقلية الفلسطينية في (إسرائيل) حيث يعيشون كمواطنين من الدرجة الثالثة».

تصور الفنانة رولا حلواني (القدس) بكاميراتها حشود الفلسطينيين الخارجين من المسجد الأقصى في الجمعة الأخيرة من رمضان. بدأت حلواني مصورة صحفية وهي الآن مديرة قسم التصوير في جامعة «بير زيت».

وللسخرية مكان حين تحضر بقوة في أعمال رؤوف حاج يحيى (ولد في القدس - يعيش في رام اللّه) التي عنونت بـ«غزة إكسبريس» وفي ذلك تعبير عن شدة وطأة حصار غزة الجائر الذي يصل كـ«خبر عاجل» في الفضائيات في حين أن الكارثة أكبر بكثير مما تظهره الصورة التلفزيونية، فالجوع، من وجهة نظر حاج يحيى التهكمية، بات يتطلب إيصال الغذاء لأهل غزة لو كان بالبريد السريع.

سما الشعيبي (ولدت بالبصرة لأب إيراني وأم فلسطينية) تقترح، تحت عنوان «إذن بالسرد»، معالجة غرافيكية لصور عائلية، تمثّل النكبة ورحلة اللجوء، لكن الأذن بالسرد الذي طلبته يتجلى في دمج تلك الصور بخريطة الوطن المحتل، لأن هذه الصور باتت بمستوى الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.

ترسم سميرة بدران (مواليد طرابلس الغرب) مازجة رسمها بالحروفية. عن هذه التجربة تكتب سلوى مقدادي: «إن سميرة، حالها كحال عالم الآثار، تبحث عن موضوع لأعمالها في بقايا الأطلال الإنسانية الكائنة في ثنايا المشهد الفلسطيني».

فيديو شريف واكد (الناصرة) «موضة نقاط التفتيش» صورة ساخرة من نقاط التفتيش والعبور الإسرائيلية التي لا تكف عن انتهاك كرامة هذا الشعب، وذلك من خلال شباب في عرض للأزياء يرتدون الملابس القصيرة التي تكشف ظهورهم وصدروهم وبطونهم في إشارة إلى إجبار قوات الاحتلال للفلسطينيين على رفع ملابسهم للتأكد من عدم حملهم المتفجرات.

يرد طارق الغصين (يعيش ويعمل في الشارقة) على تشويهٍ وسائلِ الإعلام الغربية لصورة الفلسطيني بصفته إرهابيا معبرا من خلال فوتوغرافيا تحاول التقاط الشبه بين الفلسطيني وسيزيف.

ويحضر التهكم في تجهيزِ الفنانة عريب طوقان (تعيش في نيويورك) « ذكّرني إتذكّر إنسى»، وهو يدور حول اللغة والنسيان على وقع شهيق وزفير، بطريقة تشير إلى محاولة اجتثاث الذاكرة، والذاكرة مكوّن وطني بالمعنى الفلسطيني..

أما عمل الفنان يزن خليلي (ولد في سورية ويعيش في رام اللّه) الذي حمل عنوان «سلسلة المخيمات» فهي تصور مخيمات اللاجئين بطريقة جمالية حيث يلوّن شحوب المكان بألوان زاهية وكأن في هذا الاستبدال الافتراضي نوع من التعويض عن عقم الواقع.

■■

بين قوسين



الحاجز

◄ **خليل صويلح**

على الحاجز الإسرائيلي يتحوّل الفلسطيني إلى عارض أزياء رغما عنه، ذلك أنه مضطر إلى خلع ثيابه أكثر من مرة، من أجل التفتيش، فهو من وجهة نظر الجندي الإسرائيلي حزام ناسف متحرك، أو قنبلة موقوتة، كما أن الجندي نفسه، وكنوع من قتلِ الضجر يصنع من هذه الفرجة اليومية لعبةً للتسلية والإهانة في آن واحد. الحاجز مفردة أساسية في حياة الفلسطيني، فهو نقطة عبور إلى نجاة مؤقتة، وموقع حكايات لا تنتهي عمّا يحصل في نقاط التفتيش. فعبور الحاجز الأول يقود إلى حاجز ثان، وحاجز ثالث، إلى أن يصل من يود العبورَ إلىً حالة منً الانهيار العصبي. نجد هذا المشهد الاعتيادي في معظم الأفلام الفلسطينية الجديدة، وفي الكتابات القصصية والروائية، والعروض المسرحية، فـ(إسرائيل) تعمل من دون هوادة على تفتيت معنى الأرض في ذهنِ الفلسطيني، ما يجعل العبور لأمتار قليلة إنجازا معنويا، وتذكير بوجود من يقرر عبورك من بقعة إلى أخرى، فوق أرضك التاريخية. جندي الحاجز هو قاطع طريق بمعنى آخر، ولكن تحت قانونٍ قسري اخترعه بنفسه، كي تعيش الجحيم يوميا. الفلسطيني من جهته أخذٍ يتحايل على حاجز التفتيش بالالتفاف بعيدا عنِ الحاجزِ، لكنه سيصل إلى موعده متأخرا وخاسرا بالتأكيد. تصف الكاتبة الفلسطينية عدنية شبلي هذا العذاب اليومي بأن الفلسطيني أخذ يقيس حياته على الحاجز بالأمتار وليس بالساعات، فهو كلما تجاوز حاجزا، سيجد بعد أمتار حاجزا آخر، وفي الحصيلة سيكتشف أنه لم يتحرك من مكانه تقريبا، أو أنه يراوح في مكانه في لعبة سيزيفية مضجرة، وهذا ما انعكس على كتابات بعضهم، إذ أنها تدور في فضاء ضيّق وكتيم، حتى أن عدنية شبلي نفسها، توضح أن قصصها تفتقد إلى الفضاء المفتوح، من دون أن تقصد ذلك، وإذا بها أثناء صعود درج بيتها تخشى أن تجد حاجزا في مواجهتها، وحين تفكر بالخروج من البيت تخشى ألا تعود إليه مرةً أخرى، إذ ببساطة يمكن أن يوقفها حاجز وتقع في مشكلة طارئة، ثم أن مغادرة البيت تعني الفقدان. فقدان الملاذ والمكان، فعدا هذه الرقعة الصغيرة، هي لا تمتلك مصيرها على الإطلاق.

Khalil.s@scs-net.org

التمثيل بجثة السينما العربية تلفزيونياً

نبيل محمد

لا تخلو أية مادة سينمائية غربية من الاقتطاع الرقابي والحذف التعسفي عند عرضها تلفزيونيا على إحدى الفضائيات العربية المختصة بالسينما، ومن الجيد جدا وجود بعض الفضائيات التي تحاول تجاوز الحالة الرقابية بشكل بسيط من خلال الحفاظ على بعضٍ المشاهد، إنما المثير للجدل هو الحذف والقص الذي يمارس على السينما العربية فضائيا، وهو ما يمكن ملاحظته في الفترة الأخيرة بشكل واضح وجلي للمشاهد، من خلال متابعة بعض الأفلام الجريئة إلى حدٍّ ما على فضائيات السينما العربية، ففي عرض فيلم «عمارة يعقوبيان» على «روتانا سينما» تم حذف مشهد من أهم مشاهد الفيلم، وهو للفنانة هند صبري عندما يفرغ رب عملها عقده الجنسية فيها بصورة بدائية، وحذف هذا المشهد بالذات يؤدي إلى تضييع معنى عدد من المشاهد التالية له، فالكثير من تصرفات البطلة بعد هذا المشهد مستوحى من حالتها فيه، تلك الحالة المتمثلة في مشهد صغير ليس ضارا أخلاقيا إلى هذه الدرجة التي تؤدي إلى حذفه، فعلى سبيل المثال لا يظهر من خلال هذا المشهد أي عضو جسماني معين وإنما هو تمرير لحالة معينة بلعبة إخراج يقدر فيها المخرج من تمرير المشهد على الرقابة، وربما ليس هذا فقط هو القصد من ذلك وإنما وجد المخرج نفسه مضطرا لأداء المشهد على هذه الشاكلة لأنه ليس بالإمكان عربيا تصوير مشهد أوضح من هذا بفعل أن السينما العربية لم تصل بعد إلى حد تجاوز أزمة الرقابة الشكلية والفكرية.

كذلك الأمر بالنسبة لفيلم «بحب السيما» الذي عرض منذ فترة قريبة على فضائية «ميلودي أفلام» حيث تم اقتطاع جزء من مشهد مهم جدا في الفيلم يدور حول حوار بين طفل وطفلة في المدرسة ويعتبر هذا المشهد من أهم مشاهد الرسالة الجمالية والفنية الاستثنائية في هذا الفيلم الاستثنائي.

وفي فيلم «مذكرات مراهقة» يبدو الحذف أكثر حماقة وبلاهة، لأنه يتضح مرور مشهد معين تم اقتصاصه رقابيا، وبذلك يطول التصرف أغلبية الأفلام العربية التي تعتبر من أهم الإنتاجات السينمائية، والتي تخرج من الصورة الكلاسيكية للسينما المصرية جزئيا، وتحقق رسالة حقيقية متفردة على جميع الصعد مقارنة بالمستوى السينمائي الهابط الذي يسود في إنتاج السينما العربية في هذه المرحلة.

قد يرى الرقيب بأن عرض السينما تلفزيونياً يستدعي التصرف بالمشاهد والقص على اعتبار أن الجمهور لم يعد منتقى أو مختار كما هو خلال العرض في صالة السينما لذا يجب إجراء رقابة على الأفلام خوفا من متابعتها لمن هم غير مهيئين لحضور هكذا مادة، وهنا نرد بأنه ما دامت السينما أصبحت مادة متوفرة تلفزيونيا مع أن أساس عرضها هو شاشة السينما، إلا أن وجودها على الشاشة الصغيرة يستدعي تقديمها بحلتها الكاملة وخاصة عربيا على اعتبر أن أفلامنا تشبه عقولنا رقابيا، والقص والحذف قد يلغي مكونات كثيرة في هذه المادة التي من غير المهيأ للمشاهد العربي مشاهدتها كاملة على اعتبار أن السينما كسينما لم تعد من عادات المواطن العربي، وما دام التلفزيون قد حل مكان كل شيء، فلماذا ما زالت كف الرقيب تطول المادة الفنية «اللا سياسية» والصورة الجمالية «اللا فضائحية»، وإن كانت الرسالة السينمائية تقدم ما يجب عدم تقديمه فمن الأجدر ممارسة الرقابة على المواد التلفزيونية الأخرى التي تستعرض الإنسان دون أدنى رسالة.

وما دامت الفضائيات باتت تعرف بأن السينما أصبحت مادة تلفزيونية فلتقدمها بحلتها المتكاملة، وإلا فإن هذا المنظور غير ثابت وغير موثوق به ما دامت المادة مفتقدة لتكاملها في عرضها التلفزيوني، ومن هذا المنطق تكون تلك الممارسة هي اعتراف ضمني من السلطات الفضائية أن السينما مادة لا تعرض تلفزيونيا.

■■

الشجر الكنعاني أمانة تاريخية



بمبادرة ذاتية غير مدعومة أو ممولة بدأت بشباب ثلاثة ثم صارت تضم عدداً كبيراً من الشبان من كلا الجنسين، تنادي حملة «الشجر الكنعاني أمانة تاريخية» بالحفاظ على أكبر شجرة زيتون في فلسطين، وتسليط الضوء عليها حكوميا وإعلاميا، للحفاظ عليها من تهديد المستوطنين، ومنع مصادرتها، وأيضا الاعتناء بها وتوجيه الأنظار عليها عالميا.

الشجرة تقع في قرية فلسطينية قضاء القدس مهجرة عام ١٩٤٨، قام الاحتلال بتهجير سكانها من الجزء الغربي فانتقل السكان إلى الجزء الشرقي الذي تقع فيه الشجرة اليوم، الجزء الغربي من القرية خال من السكان وتمر منه سكة القطار الإسرائيلي، وكذلك الحد الفاصل بين القدس والضفة الغربية.

هي الشجرة الأكبر عمرا في فلسطين، عدا عن كونها كشجرة زيتون ترمز للشعب الفلسطيني وتراثه وتاريخه، وهي أيضا كما اعتبرها فريق متخصص ياباني زارها وقدرها عمرها بأكثر من ٥٥٠٠ عام، بأنها أكبر شجرة عمرا في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك الهدف الأسمى من هذه البادرة الحفاظ على جزء هام من التراث الإنساني العالمي.

المبادرة التي انطلقت على «الفيس بوك» ستتحول لحشد حقيقي يهدف لجمع تواقيع لتوجيه مجموعة كتب لوزارة الزراعة الفلسطينية، ووزارة السياحة والآثار، وكذلك للمؤسسات الخاصة للاعتناء بالشجرة وفتح شارع يصل الزوار إليها، وأيضا تخصيص مقاعد للزوار حولها، وذلك بهدف الحفاظ عليها أولا، وثانيا تسليط الضوء عليها عربيا وعالميا، وثالثا حمايتها من المصادرة أو اعتداءات المستوطنين عليها، وذلك عبر جذب السياح إليها وهو ما يساهم في حمايتها.

وفي المرحلة الثانية من المبادرة سيكون الهدف إدخال الشجرة لموسوعة «غينس» للأرقام القياسية بعد التأكد أنه لا يوجد في مكان آخر بالعالم شجرة أكبر منها عمرا. وفي المرحلة الثالثة ستستمر المبادرة في بحث عن أشجار أخرى بمثل عمرها أو أقل قليلاً، حيث في فلسطين العديد من هذه الأشجار كانت إحداها شجرة زيتون ضخمة قدر عمرها بآلاف السنوات تقع في مدينة طولكرم وقامت بلدية المدينة للأسف بقطعها.

أما في المرحلة الرابعة من المبادرة سوف يتم إصدار كتاب، ومن ثم عمل فيلم عن أشجار الزيتون المعمرة في فلسطين بهدف أيضا تسليط الضوء عليها وحمايتها من المصادرة والتقطيع، كونها جزءا من التاريخ الفلسطيني الأول والذي يؤكد حقنا في الأرض وأننا موجودون في هذه الأرض منذ آلاف السنين بعكس ما تدعي الرواية والأساطير الصهيونية بأننا دخلاء على هذه الأرض.

■■